بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

أثر المتغيرات الدولية على العلاقات اللبنانية السورية (١٩٨٩ – ٢٠٠٦)

The Impact of International changes on The Lebanese – Syrian Relations (1989 – 2006)

إعداد الطالبة

بنان علي موسى الخصاونة

٠٤٢٠٦٠٠٠٠١

إشراف

د. محمد أحمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت ٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر المتغيرات الدولية على العلاقات اللبنانية السورية
(١٩٨٩ – ٢٠٠٦)

The Impact of International changes on The Lebanese – Syrian Relations (1989 – 2006)

إعداد الطالبة:

بنان علي موسى الخصاونة

٠٤٢٠٦٠٠٠٠١

إشراف

د. محمد أحمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة

د. محمد أحمد المقداد

د. علي الشرعة

د. هاني أخو رشيدة

أ.د.فيصل الرفوع

التوقيع:

.....

.....

.....

.....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت ٢٠٠٨

نوقشت وأوصي بإجازتها / تعديلها /رفضها بتاريخ :.....

الإهداء

الى روح والدي رحمه الله الذي كنت أتمنى لو أن الله أمد بعمره كما كان يتمنى ليرى هذه الرسالة تبصر النور.....

الى غاليتي ..... أمي أطال الله في عمرها والتي منها أستمد الصبر والعزيمة .....

الى أخواتي ..... وإخواني

الى صديقاتي..... وأصدقائي

شكر وتقدير

أحمد الله الذي منحني القدرة والعزم ووفقني في إنجاز هذه الرسالة وأتقدم بوافر امتناني وشكري لكل من مد لي يد العون والمساعدة من مؤسسات وأفراد...

وأخصّ بالذكر أستاذي العزيز الدكتور محمد المقداد الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، والذي لولا توجيهاته وإرشاداته لما كانت هذه الرسالة لترى النور فهو الذي قوم أخطائي ووجهني نحو الصواب

كما وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام في معهد بيت الحكمة الدكتور علي الشرعة ، والدكتور هاني أخو رشيدة ، الذين لم يبخلوا علي يوما بالنصح والإرشاد.

كما لا يفوتني أن أتوجه بوافر شكري وعظيم امتناني لأساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بمعارفهم وخبراتهم.

وأخيرا أتوجه بخالص شكري وتقديري الى كل من كانت له مساهمة في إنجاز هذه الرسالة ولم يسعني ذكره في هذا المقام.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	I.
الشكر والتقدير	II.
قائمة المحتويات	أ
قائمة الملاحق	ت
الملخص باللغة العربية	ث
المقدمة	ح
١. هدف الدراسة.	ر
٢. أهمية الدراسة.	ر
٣.مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.	ز
٤. فرضية الدراسة.	س
٥. منهجية الدراسة.	ض
٦. الدراسات السابقة.	ظ
الفصل الأول أثر التداعيات التاريخية والتركيبة الاجتماعية اللبنانية على العلاقات مع سوريا.	١
المبحث الأول: التداعيات التاريخية وأثرها على العلاقات اللبنانية السورية من عام (١٩٢٠– ١٩٨٩).	٢
المطلب الأول: العلاقات اللبنانية السورية قبل الاستقلال (١٩٢٠ – ١٩٤٦) .	٣
المطلب الثاني: العلاقات اللبنانية السورية بعد الاستقلال (١٩٤٦– ١٩٨٩).	٥
المبحث الثاني: أثر التركيبة الداخلية في لبنان على العلاقات اللبنانية السورية.	١٧
المبحث الثالث: الوجود السوري في لبنان وأثره على العلاقات بين البلدين.	٢٤
الفصل الثاني: أثر التدخل الدولي على العلاقات اللبنانية– السورية.	٢٨
المبحث الأول: دراسة طبيعة أثر التدخل الدولي والإقليمي على العلاقات اللبنانية – السورية.	٢٩
المطلب الأول: أثر التدخل الأمريكي على العلاقات اللبنانية – السورية.	٢٩

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: أثر التدخل الفرنسي على العلاقات اللبنانية – السورية	٣٥
المطلب الثالث: أثر القرارات الدولية على العلاقات اللبنانية– السورية.	٤٠
المطلب الرابع: اثر التدخل الإسرائيلي على العلاقات اللبنانية– السورية.	٤٥
المطلب الخامس: أثر التدخل الإيراني على العلاقات اللبنانية – السورية.	٥٣
المبحث الثاني: أثر الاغتيالات السياسية في لبنان على العلاقات مع سوريا.	٥٩
المطلب الأول: الاغتيالات السياسية في لبنان من عام (١٩٧٥ – ٢٠٠٧).	٥٩
المطلب الثاني : اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام (٢٠٠٥).	٦٣
المبحث الثالث : العلاقات اللبنانية_السورية الراهنه	٧١
المطلب الأول: أثر الانعكاسات الداخلية والدولية على واقع العلاقات اللبنانية – السورية الراهنة.	٧١
المطلب الثاني : مستقبل العلاقات اللبنانية_السورية	٧٦
الخاتمة	٧٩
الملاحق	٨٥
قائمة المراجع	١١٦
الملخص باللغة الانجليزية	١٢٨

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
١.	نص القرار ١٥٥٩	٨٥
٢.	نص القرار ١٥٩٥	٨٦
٣.	نص القرار ١٦٣٦	٨٨
٤.	نص القرار ١٦٤٤	٩٢
٥.	نص القرار ١٦٦٤	٩٤
٦.	نص القرار ١٦٨٠	٩٥
٧.	نص القرار ١٦٨٦	٩٧
٨.	نص القرار ١٧٠١	٩٨
٩.	نص وثيقة اتفاق الطائف	١٠٣

ملخص الدراسة:

تناقش هذه الدراسة أثر المتغيرات الداخلية والدولية على العلاقات اللبنانية السورية (١٩٨٩ – ٢٠٠٦)، وذلك للوقوف على مدى تأثير المتغيرات الداخلية في لبنان على علاقات البلدين معا، من خلال التعرف على طبيعة التركيبة الداخلية (الطائفية) في لبنان ومناقشة الوجود السوري في لبنان بعد عام ١٩٧٦ ومدى تأثيرهما على العلاقات بين لبنان وسوريا.

وتنبثق أهمية هذا الموضوع من خلال دراسته للمتغيرات الدولية والإقليمية وإبراز تأثير هذه المتغيرات على العلاقات اللبنانية السورية ، في ظل مستجدات ظهرت خلال السنوات الأخيرة.

تضمنت الدراسة فرضية رئيسية تقول أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات الدولية التي حصلت في العالم ، وتدهور العلاقات اللبنانية – السورية ، بالإضافة إلى فرضيات فرعية ذات علاقة بأثر المتغيرات الإقليمية والدولية بشكل عام على العلاقات بين البلدين، وقد إستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم لدراسة المتغيرات الدولية التي طرأت في العالم، إضافة إلى دراسة الأزمات السياسية الداخلية في لبنان كمدخلات تؤثر في الأنظمة السياسية في كل من لبنان وسوريا، وذلك من خلال التطرق للمتغيرات الدولية التي أثرت على طبيعة العلاقات اللبنانية السورية من خلال التدخل الأمريكي والفرنسي والإيراني والإسرائيلي والقرارات الدولية التي صدرت من قبل مجلس الأمن الدولي في الشأن اللبناني والسوري، إضافة إلى التدخل السوري في الشأن الداخلي اللبناني وإختلاف نظرة الطوائف اللبنانية حول الوجود السوري في لبنان، ومن ثم الخروج بمخرجات تحدد مدى إستجابة النظامين السياسيين في كل من لبنان وسوريا لهذه المدخلات، وقد تكون المخرجات أحياناً على شكل قطيعة سياسية بين البلدين وعدم إستقرار في علاقاتهما معاً.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أبرزها: أنه بالرغم من تداخل المصالح والروابط اللبنانية السورية تاريخيا وجغرافيا وإجتماعيا إلا أن العلاقات بين الدولتين كانت تتأثر دائما بالبيئة الداخلية في لبنان والبيئة الخارجية المحيطة بالدولتين ، وأن الطائفية في لبنان كان لها دور كبير في توتر العلاقات بين لبنان وسوريا ، إضافة إلى الدور الدولي المتمثل بالتدخل الأمريكي والفرنسي والقرارات الدولية والدور الإقليمي لإيران وإسرائيل وكيف أثرت هذه الدول على طبيعة العلاقات بين الدولتين ، وأن الحلول المثلى للخروج من

حالة التوتر وعدم الاستقرار التي تعاني منها لبنان وسوريا هي في محاولة لبنان الخروج من الحالة الطائفية لديه والجلوس على طاولة الحوار لتصفية الأمور العالقة بين الطوائف المختلفة ، وضرورة عقد حوار بين لبنان وسوريا من خلال ممثل عن الحكومة السورية وممثل عن الحكومة اللبنانية يوافق عليه جميع الأطراف اللبنانية، ومحاولة حل جميع الخلافات بين الدولتين من خلال هذا الحوار.

المقدمة:

بالرغم من الروابط الطبيعية والمصالح المتداخلة والمشتركة بين لبنان وسوريا، إلا أنه قلما كان البلدان متفقين ومتفاهمين، حيث يلحظ المتتبع للأحداث السياسية على الساحتين، كثرة الأزمات التي مرت بها العلاقات بين البلدين، حيث أن العلاقة بين البلدين كانت دائماً محكومة بانعدام الثقة، وقليلة هي الفترات التي لم تكن فيها هذه العلاقات متوترة[1].

حيث بدأت العلاقات بين البلدين بالتغير تحديداً منذ عام ١٩٧٦م، بعد دخول القوات السورية إلى سهل البقاع في لبنان[2] تحت مسمى قوات الردع العربية، وذلك بناءً على طلب من الجامعة العربية، حيث بدأت السيطرة على المواقع الاستراتيجية هناك، وذلك لمحاولة فرض الأمن والسلام على لبنان ومحاولة إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، عن طريق السيطرة على الفصائل الفلسطينية المتواجدة على الأراضي اللبنانية والمليشيات المسلحة اللبنانية، حيث وصل المجتمع الدولي في تلك الفترة إلى قناعة مفادها أن سوريا هي الوحيدة القادرة على فرض السلام والأمن في لبنان.

وقد قامت معارك كبيرة بين القوات السورية والجيش الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية أثناء الإجتياح الإسرائيلي الأول للبنان عام ١٩٧٨م والذي كان يسمى بعملية الليطاني، حيث أقامت إسرائيل حزاماً أمنياً داخل الحدود اللبنانية بمسافة عشرة كيلو مترات لحماية شمالها من هجمات الفلسطينيين، وعلى الرغم من إصدار مجلس الأمن القرار رقم ٤٢٥ والذي كان يقضي بإنسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية، إلا أن هذا الانسحاب لم يحدث بسبب عدم ضغط المجتمع الدولي على إسرائيل لتطبيق هذا القرار، وبهذا أصبح لبنان مقسماً فعلياً إلى مناطق نفوذ فلسطينية وإسرائيلية وسورية فضلا عن مناطق نفوذ الميليشيات اللبنانية المختلفة. وقد إستمرت المعارك بين مختلف الفئات المتواجدة على أرض لبنان على الرغم من العديد من مساعي السلام التي تم إطلاقها كحل لأزمة لبنان القائمة آنذاك، وقد بدأت إسرائيل التحضير لعملية غزو واسعة على لبنان من جديد وكانت تنتظر الضوء الأخضر من الأمريكيين، وقد حصلت إسرائيل على هذا التصريح بإجتياح لبنان من جديد عام ١٩٨٢م، حيث بدأت في شهر حزيران من نفس العام

---

[1] جوزيف أبي خليل، لبنان وسوريا مشقة الأخوة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩١م، ص٧.

[2] نفس المرجع، ص٩.

بشن غارات عنيفة على بيروت الغربية والجنوب اللبناني تحت ذريعة محاولة الإغتيال التي تعرض لها السفير الإسرائيلي في لندن، وكان هذا الإجتياح أكبر من سابقه، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المؤيدين لهذا الغزو، وقد قامت معارك شرسة بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية والفلسطينية إضافة إلى بعض الميليشيات اللبنانية التي كانت ضد الغزو الإسرائيلي، وإستطاع الجيش الإسرائيلي الوصول للعاصمة بيروت وتطويقها لعدة أسابيع، ثم إنسحب من العاصمة اللبنانية وبقي يحتل أجزاء من الجنوب حتى إنسحابه الكامل من لبنان عام ٢٠٠٠.

وبقيت الأوضاع في لبنان متوترة بسبب إستمرار الحرب الأهلية التي كانت قد نشبت بين الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية عام ١٩٧٥م، إلى أن جاء إتفاق الطائف عام ١٩٨٩م الذي حاول وضع حد للنزاعات الداخلية في لبنان وللتدخل السوري أيضاً، حيث عالج الاتفاق في بنده الثاني الوجود السوري في لبنان، حيث دعا إلى:

بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية[1]، ونص هذا البند على مساعدة القوات السورية للقوات اللبنانية لبسط سيطرتها على أراضيها، وذلك في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان، وتبدأ بعد التصديق على وثيقة الإتفاق، وإنتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني اللبنانية، ثم تقوم الحكومتان اللبنانية والسورية بإعادة نشر القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ظهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، ويتم الاتفاق بين الحكومتين على تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في تلك المنطقة.

وفي البند الرابع تمت معالجة العلاقات اللبنانية السورية، وينص البند على ما يلي:

إن لبنان، الذي هو عربي الإنتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا ولا سوريا مصدر

[1] النص الأصلي لوثيقة اتفاق الطائف الذي صادق عليه مجلس النواب اللبناني بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥.

تهديد لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وأن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته[1].

وبالرغم من المصادقة على اتفاق الطائف إلا أن الحكومة السورية رفضت الإنسحاب من الأراضي اللبنانية وبقيت منتشرة في مناطق البقاع، على الرغم من المطالبات الدولية لسوريا بالإنسحاب من الأراضي اللبنانية.

ومع أن الحرب الأهلية اللبنانية انتهت بعد التوقيع على اتفاق الطائف إلا أن الأوضاع في لبنان لم تستقر بشكل نهائي، وحصلت العديد من الموجهات بين المليشيات اللبنانية المختلفة والجيشين اللبناني والسوري، وكحلٍّ لهذه المواجهات قرر مجلس الوزراء حل جميع التنظيمات المسلحة والميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وتقرر أن تقوم فرق من الجيش اللبناني بالإنتشار خارج بيروت لفرض الأمن، إلا أن هذه الخطة واجهت مصاعب بسبب سيطرة جيش لبنان الجنوبي بقيادة أنطوان لحد التابع لإسرائيل مباشرة على الشريط الحدودي في الجنوب.

ومع الإستقرار النسبي الذي حصل في هذه الفترة إلا أنه كانت تحصل العديد من التظاهرات والتمردات بين الحين والآخر في لبنان.

وقد تفجرت الأزمة اللبنانية السورية بعد التدخل السوري في تعديل الدستور اللبناني للتمديد للرئيس اللبناني إيميل لحود عام ٢٠٠٤، والذي على إثره تم إستصدار القرار الدولي ١٥٥٩ الذي يقضي بإنسحاب القوات السورية من لبنان والذي رفضت تطبيقه سوريا، ثم جاء إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥م، والذي اتهمت سوريا بالتخطيط لعملية إغتياله، وعلى إثر هذا الحدث قامت سوريا بسحب جميع قواتها من الأراضي اللبنانية تطبيقاً للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن (١٥٥٩)، وسببت هذه الأزمات السياسية المتتالية التي عصفت بلبنان في هذه المرحلة تدهوراً في العلاقات اللبنانية السورية.

وستبحث هذه الدراسة في المتغيرات الدولية والداخلية التي حصلت أثناء فترة الدراسة (١٩٨٩-٢٠٠٦) وكيف كان تأثير هذه المتغيرات على العلاقات بين البلدين، وسيناقش الفصل الأول التداعيات التاريخية منذ نشوء دولة لبنان عام ١٩٢٠ وكيف أثرت هذه الأحداث على

---

[1] النص الأصلي لوثيقة اتفاق الطائف ، مرجع سابق .

العلاقات اللبنانية السورية، كما سيناقش هذا الفصل أيضاً التركيبة الإجتماعية الداخلية في لبنان وكيف لعبت الطائفية في لبنان دوراً مهماً بالنسبة للعلاقات بين البلدين، حيث أدى الإختلاف بين الطوائف اللبنانية حول العلاقات مع سوريا في أحيان كثيرة إلى توتر في هذه العلاقات.

وستشير الدراسة إلى الوجود السوري في لبنان، والمعارضة الكبيرة التي وجدت من قبل بعض الطوائف والأحزاب اللبنانية لهذا الوجود، وما سببه هذا الوجود من اختلافات كبيرة بين مؤيد ومعارض لهذا الوجود.

إضافة إلى الإشارة إلى اتفاق الطائف الذي وضع حداً للحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت حتى عام ١٩٨٩م، وقد عارضت سوريا في البداية هذا الإتفاق ثم عادت ووافقت عليه بضغط من بعض الدول العربية.

وستتطرق الدراسة إلى أهم القرارات الدولية الصادرة بشأن لبنان والتي تطرقت إلى العلاقة بين لبنان وسوريا، ومنها القرار (١٥٥٩) الذي صدر عام ٢٠٠٤م، ثم القرار (١٥٩٥) الذي صدر عام ٢٠٠٥م وذلك بشأن المحكمة الدولية بقضية إغتيال الرئيس رفيق الحريري، والقرار (١٦١٤) الذي مدد للقوة الدولية التابعة للأمم المتحدة (اليونيفيل) في لبنان، ثم القرار (١٦٣٦) والذي طلب من جميع الدول ضرورة التعاون مع لجنة التحقيق الدولية بشأن إغتيال الحريري، القرار (١٦٦٤) وهو القرار الذي أنشأت بموجبه المحكمة الدولية المختلطة وتضم قضاة لبنانيين ودوليين تختص بالتحقيق بإغتيال الحريري، القرار(١٦٨٠) الذي كانت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وراء إصداره ويطالب سوريا بضرورة التجاوب مع طلب الحكومة اللبنانية بترسيم الحدود بين الدولتين وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما وأخيراً القرار(١٧٠١) الذي صدر عام ٢٠٠٦ إثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة على الأراضي اللبنانية والذي طالب بوقف جميع الأعمال الحربية المشتركة بين إسرائيل وحزب الله اللبناني.

وستشير الدراسة إلى الأسباب الخارجية التي كانت سبباً في تدهور العلاقات بين البلدين، ومنها التدخل الأمريكي في المسألة اللبنانية، حيث كانت تعارض الوجود السوري في البداية، ثم وافقت على هذا التدخل على إعتبار أن سوريا الوحيدة القادرة على فرض السلام في لبنان، ثم عادت وعدلت عن هذه الموافقة وبدأت بالضغط على الدولتين لتحقيق الخروج السوري من لبنان، وقد سعت إلى استصدار قرارات دولية تدين التدخل السوري في لبنان ونجحت في ذلك بفعل سيطرتها على المجتمع الدولي بما تمثله من قوة عظمى في العالم.

ثم جاء التدخل الفرنسي في هذا الشأن، حيث كان لفرنسا الدور الأكبر في استصدار القرار الدولي رقم ١٥٥٩ عام ٢٠٠٤م والقاضي بانسحاب القوات السورية من لبنان، والذي رفضت سوريا تطبيقه على الرغم من إصرار المجتمع الدولي وبعض الطوائف اللبنانية على تطبيقه، وقد أدى صدور هذا القرار إلى تدهور العلاقات الفرنسية السورية.

وستبحث الدراسة في الموقف الإسرائيلي من هذه المسألة، حيث كانت ترحب بالتدخل السوري في لبنان وذلك حتى تضمن وقف هجمات الفصائل الفلسطينية على حدودها، بعد أن تسيطر سوريا على الأوضاع في لبنان، لكنها أصبحت فيما بعد من أكبر المعارضين لهذا الوجود، وهي تتهم إيران وسوريا في الوقت الحالي بالتعاون مع بعض الفئات اللبنانية وعلى رأسها حزب الله، بتهديد أمن إسرائيل وبإفتعال الأزمات السياسية، وتأجيج الفتن المذهبية والطائفية في لبنان.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح المتغيرات الدولية والتي أثرت على طبيعة النظام الدولي بشكل عام وبالتالي تأثيرها على العلاقات اللبنانية السورية، إضافة إلى تأثير الأزمات السياسية التي حصلت في لبنان، على علاقات البلدين معاً.

وتتمثل أهداف الدراسة بما يلي:

١. الوقوف على المتغيرات الدولية الحاصلة في العالم، منذ عام (١٩٨٩-٢٠٠٦م) ومدى تأثيرها على العلاقات اللبنانية السورية.

٢ . الوقوف على الأزمات السياسية الداخلية في لبنان، منذ عام (١٩٨٩-٢٠٠٦) ومدى تأثيرها على علاقات البلدين معاً.

٣ . محاولة استشراف رؤية مستقبلية لطبيعة العلاقات اللبنانية السورية في المراحل القادمة.

أهمية الدراسة:-

تنبع أهمية الدراسة من إعتبارين (الإعتبار العلمي، الإعتبار العملي).

وفيما يخص الاعتبار العلمي:-

١. تنبثق الأهمية العلمية لهذه الدراسة من حيث قلة أعداد الدراسات والكتب التي تناولت هذا الموضوع، حيث أن هناك قلة في أعداد الكتب والدراسات التي تناولت العلاقات اللبنانية السورية، على الرغم من أهمية هذا الموضوع، إضافة إلى توالي الأحداث المؤثرة فيه

والتي تؤثر ليس فقط على الساحتين اللبنانية والسورية، إنما على الصعيد الإقليمي والدولي أيضاً، إلا أن هذه الدراسة ستقوم بدراسة العلاقات اللبنانية السورية في الفترة بين عامي (١٩٨٩-٢٠٠٦م)، ودراسة مراحل الإستقرار والتوتر في هذه العلاقات.

٢. ستبين الدراسة المتغيرات الدولية التي حصلت في العالم أثناء فترة الدراسة، وكيف أثرت هذه المتغيرات على علاقات البلدين معاً.

٣. كما ستوضح الدراسة أبعاد الأزمات السياسية التي حصلت في لبنان في الفترة من عام (١٩٨٩-٢٠٠٦م)، وذلك لتوضيح تأثير هذه الأزمات على العلاقات بين لبنان وسوريا.

أما فيما يخص الإعتبار العملي:-

ستقدم هذه الدراسة تحليلا للمتغيرات الدولية التي طرأت في العالم في هذه الفترة، وكيف أثرت هذه المتغيرات على علاقات البلدين معاً، إضافة إلى توضيح الأزمات السياسية الداخلية في لبنان في الفترة من عام (١٩٨٩-٢٠٠٦م).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تشهد العلاقات اللبنانية السورية، في هذه المرحلة حالات من المد والجزر، حيث يسودها التوتر أحياناً والإستقرار في أحيانٍ أخرى، وذلك حسب طبيعة المرحلة التي تمر بها هذه العلاقات، وعلى الرغم من تأكيد اتفاق الطائف على عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا، وعدم جعل سوريا مصدر تهديد لأمن لبنان، إلا أن هذه العلاقات تعرضت لعدة انتكاسات منذ عام ١٩٨٩م وحتى الآن.

وتتمثل مشكلة الدراسة في البحث في العلاقة بين المتغيرات الدولية الحاصلة في العالم والأزمات السياسية التي حصلت في لبنان، وأثرها على طبيعة العلاقات بين البلدين، حيث تشكل المتغيرات الدولية أهم الأسباب التي تؤثر على العلاقات بين البلدين.

من هنا يبرز التساؤل الرئيسي التالي الذي يمثل مشكلة الدراسة:

* إلى أي مدى أثرت المتغيرات الدولية في العالم على طبيعة العلاقات بين لبنان وسوريا؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

١. إلى أي مدى أثرت التدخلات الخارجية على لبنان وسوريا، المتمثلة بالتدخل الأمريكي والإسرائيلي والفرنسي على العلاقات بين البلدين؟

٢. كيف أثرت القرارات الدولية التي صدرت من قبل مجلس الأمن بشأن الوجود السوري في لبنان، على طبيعة العلاقات بين البلدين؟

٣. كيف أثر النظام الطائفي في لبنان على طبيعة العلاقات بين لبنان وسوريا؟

٤. ما أثر الأزمات الداخلية في لبنان والإغتيالات السياسية التي طالت رموزاً سياسية مهمة في لبنان، على واقع العلاقات اللبنانية السورية؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

* هناك علاقة طردية بين المتغيرات الدولية وتدهور العلاقات اللبنانية السورية خلال فترة الدراسة (١٩٨٩-٢٠٠٦).

ويترتب على هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية تتمثل فيما يلي:

١. هناك علاقة طردية بين التدخلات الخارجية على لبنان وسوريا، المتمثلة بالموقف الأمريكي، الإسرائيلي، الفرنسي والإيراني، وإستمرار تدهور العلاقات اللبنانية السورية.

٢. هناك علاقة طردية بين القرارات الدولية التي صدرت من قبل مجلس الأمن حول الوجود السوري في لبنان وزيادة التوتر في العلاقات بين البلدين.

٣. هناك علاقة طردية بين خلافات الطوائف والأحزاب اللبنانية، حول طبيعة العلاقات بسوريا وعدم إستقرار هذه العلاقات.

٤. هناك علاقة طردية بين اتهام سوريا بالتخطيط لعمليات الإغتيال التي طالت رموزاً سياسية لبنانية وتدهور العلاقات بين البلدين.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: المتغيرات الدولية.

المتغير التابع: العلاقات اللبنانية السورية منذ عام (١٩٨٩-٢٠٠٦م).

مفاهيم الدراسة:

١. المتغيرات الدولية:

هي أحداث جديدة وطارئة حدثت أو تحدث في العالم، أو في بقعة من العالم وقد تؤدي هذه الأحداث إلى حصول تغييرات كبيرة في المجتمع الدولي كاملاً أو في أجزاء معينة منه[1]، ويمكن تعريف المتغيرات الدولية خلال الفترة الزمنية من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٦ إجرائياً بأنها كل ما صدر عن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في فترة الدراسة من قرارات أو تصريحات تختص بلبنان أو سوريا وأثر هذه القرارات والتصريحات على العلاقات بين كل من لبنان وسوريا، إضافة إلى القرارات الدولية العديدة التي صدرت من قبل مجلس الأمن الدولي وتختص بلبنان وتأثير هذه القرارات على العلاقات اللبنانية السورية، إضافة إلى الدور الإيراني والإسرائيلي بالنسبة للبنان وسوريا وتأثير هذين الدورين على العلاقات بين لبنان وسوريا.

٢. اتفاق الطائف:

هو الإتفاق التاريخي الذي وافق عليه النواب اللبنانيون بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢م في مدينة الطائف، بالمملكة العربية السعودية، وهو الإتفاق الذي وضع حداً للحرب الأهلية الدائرة في لبنان منذ عام ١٩٧٥م، وقد تمت المصادقة على وثيقة الإتفاق من قبل مجلس النواب اللبناني في جلسته التي عقدت في القليعات بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥[2].

وقد تكون اتفاق الطائف من أربعة نصوص أساسية وتفرع عن هذه النصوص العديد من البنود، حيث ركز اتفاق الطائف على سيادة واستقلال لبنان على أراضيه وعلى إعتباره وطن مسلمين ومسيحيين[3]، وحدد الإتفاق صلاحيات رئيس الدولة وكيفية انتخاب مجلس النواب وعدد

أعضائه وصلاحيات هذا المجلس، وحدد أيضاً صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء بشكل عام، وتطرق الإتفاق إلى ضرورة إلغاء الطائفية السياسية ووضع قانون انتخابي جديد يضمن صحة التمثيل السياسي لكل فئات الشعب اللبناني، ووضع الإتفاق أسسا جديدة للمحاكم والإعلام

---

[1] العالم العربي والمتغيرات الدولية، مطبوعات التضامن، ١٩٩١، ص ص ١١-١٢.

[2] اسكندر بشير، إلغاء الطائفية، دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية السياسية ومستقبل إلغائها، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٩٣.

[3] نفس المرجع، ص ص٩٤-٩٥.

والتربية والتعليم[1]، وتطرق إلى بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية وضرورة حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتطوير الجيش اللبناني، وضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ وسائر القرارات الدولية التي تتعلق بالإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، وأخيراً تطرق الإتفاق إلى العلاقات اللبنانية السورية وكيفية التعاون بين البلدين في شتى المجالات ضمن اتفاقات مكتوبة بين الطرفين، وأن تقوم القوات السورية بمساعدة القوات اللبنانية على فرض سيطرة الأخيرة على كامل الأراضي اللبنانية في مدة زمنية لا تتجاوز السنتين من تاريخ التصديق على الإتفاق وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وأن يتم الإتفاق بين الحكومتين على تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في الأراضي اللبنانية[2].

٣. الطائفية :

قيام عدد من الطوائف في دولة واحدة وتحت سيادة واحدة تسمح لها بالتمييز بالدين والمذهب وبالتالي الإختلاف في العادات والتقاليد والسلطة الدينية، والمحاكم الخاصة بكل طائفة، والتي لا تأخذ بقوانين الدولة، بل بقوانين خاصة بكل طائفة[3].

ومن أهم الطوائف الموجودة في لبنان: الطائفة المارونية المسيحية وتتمثل في رئيس الجمهورية، الطائفة السنية المسلمة وتتمثل في رئاسة مجلس الوزراء، والطائفة الشيعية المسلمة وتتمثل في رئاسة مجلس النواب[4]، وباقي الطوائف يكون لها تمثيل نسبي في البرلمان والوظائف الحكومية العامة وهذه الطوائف هي[5]:

١. طائفة الروم الأرثوذكس.
٢. طائفة الروم الكاثوليك
٣. الطائفة الدرزية
٤. الطائفة الأرمنية.

---

[1] هادي الشوبكي، أثر اتفاق الطائف على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٠م، ص ص١٧٥-١٧٧.

[2] نفس المرجع، ص ص ١٨٤-١٨٧.

[3] كمال حمدان، الأزمة اللبنانية الطوائف الدينية الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص ص ٢٢-٢٣.

[4] محمود أحمد، لبنان انهيار أم انتحار؟ مرجع سابق ص ص ٤٦-٤٧.

[5] هادي الشوبكي، أثر اتفاق الطائف على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧م)، مرجع سابق، ص٢٤.

٥. الطائفة الإسرائيلية
٦. الطائفة اللاتينية.
٧. الطائفة السريانية الكاثوليكية
٨. الطائفة السريانية الأرثوذكسية
٩. الطائفة الكلدانية
١٠. الطائفة الإنجيلية.

منهجية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وما تمخض عنها من تساؤلات وفرضيات سوف يتم اعتماد منهج تحليل النظم (لديفيد إيستون) [1].

وتتمثل أهم مقولات منهج تحليل النظم في التالي:

١. النظام هو عبارة عن وحدة التحليل وهي نفسها النظام السياسي، على اعتبار أن النظام هو مجموعة من الوحدات المتفاعلة والمترابطة.
٢. إن النظام السياسي يعيش في بيئة يؤثر ويتأثر بها والبيئة هي المجتمع.
٣. إن التفاعل بين وحدات النظام يكون على شكل اعتماد متبادل بين هذه الوحدات.
٤. إن أهداف النظام هي البقاء والإستمرار ولضمان استمرار وديمومة النظام السياسي عليه الإستجابة للمطالب المتعددة، لكن المشكلة التي تواجهه النظم السياسية هي عدم قدرتها على الإستجابة لكل المطالب التي تقدم لها.

ويركز هذا المنهج على ما يلي:

أن النظام السياسي هو عبارة عن مدخلات ومخرجات:

- المدخلات (Inputs): هي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي، وتدفعه إلى النشاط والحركة، وهذه المدخلات تنبع من البيئة المحيطة بالنظام السياسي، وتأخذ أحد شكلين: المطالب والتأييد أو المساندة.
- عملية التحويل داخل النظام: وتشير إلى استيعاب المطالب بالنسبة للنظام السياسي، وهي عملية طويلة تشمل عملية غربلة وفصل للمطالب الموجهه للنظام السياسي.

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسية – الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، مكتبة الآداب القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٥٣.

- المخرجات (Outputs): تمثل استجابة النظام السياسي للمطالب التي تأتيه من البيئـــة، وقد تكون هذه المخرجات سلبية أو إيجابية.
- التغذية الراجعة (Feed Back) : وهي عبارة عن ردود الأفعال الموجهة للنظام مـــن البيئة، نتيجة تلقي البيئة للمخرجات أي الآثار التي أحدثتها قرارات النظـــام الـــسياسي وسياساته، وهي تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة.

وعليه سوف يتم توظيف منهج تحليل النظم لدراسة المتغيرات الدولية التي طرأت في العالم، إضافة إلى دراسة الأزمات السياسية الداخلية في لبنان كمدخلات تؤثر في الأنظمة السياسية في كل من لبنان وسوريا، وذلك من خلال التطرق للمتغيرات الدولية التي أثرت في طبيعة العلاقات اللبنانية السورية فضلا عن التدخل السوري في الشأن الداخلي اللبناني واختلاف نظرة الطوائف اللبنانية حول الوجود السوري في لبنان، إضافة إلى التدخلات الخارجية والتي تتمثل بالتدخل الأمريكي والإسرائيلي والفرنسي بالقرارات السياسية لكلا البلدين، إضافة إلى القرارات الدولية التي صدرت في هذا الشأن، ومن ثم الخروج بمخرجات تحدد مدى استجابة النظامين السياسيين في كل من لبنان وسوريا لهذه المدخلات، وقد تكون المخرجات أحياناً على شكل قطيعة سياسية بين البلدين وعدم استقرار في علاقاتهما معاً.

الدراسات السابقة:

توجد هناك عدد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات اللبنانية السورية.

في دراسة لمحمود صالح الكروي، تحت عنوان "لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية"(1). تحدث المؤلف عن الدور السوري في تعديل الدستور اللبناني عام ٢٠٠٤م، وذلك من أجل التمديد للرئيس اللبناني إيميل لحود لولاية ثانية، وما تبع ذلك من توحد في المواقف بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ضد هذا التدخل، حيث تم استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ القاضي بانسحاب سوريا من الأراضي اللبنانية. ثم أشار المؤلف إلى إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وما رافقه من انسحاب القوات السورية من لبنان تطبيقاً للقرار ١٥٥٩، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة في لبنان.

كما بين المؤلف تداعيات الإنسحاب السوري على لبنان وتتمثل فيما يلي:

١. يرى المؤلف أن هذا الإنسحاب شكل خطراً على لبنان، حيث أحدث فراغاً أمنياً وعسكرياً، لم يستطع الجيش اللبناني ملئه، وظهر ذلك واضحاً بكثرة التفجيرات التي حدثت في لبنان بعد الإنسحاب.

٢. سرّع الإنسحاب بظهور مشاكل بين لبنان وسوريا تتعلق بترسيم الحدود، ومزارع شبعا والسجناء اللبنانيين في سوريا وغيرها من المشاكل العالقة.

٣. إن المعارضة اللبنانية أول من دفع ثمن هذا الإنسحاب، حيث أنها لم تكن جاهزة لسرعة تنفيذ سوريا للقرار رقم ١٥٥٩، لهذا بدأت وحدة المعارضة بالتخلخل وبدا خطابها غير متماسك.

٤. إن الإنسحاب قد يكشف للجنة التحقيق الدولية، الكثير من المسؤولين اللبنانيين والسوريين الذين ارتكبوا الكثير من المخالفات القانونية.

٥. إن الإنسحاب أنهى العلاقة المباشرة بين حزب الله وسوريا وجعل العلاقة مع حزب الله عبر القناة الإيرانية، حيث أن أي حركة يقوم بها حزب الله في ظل علاقته بسوريا سوف تفسر بطريقة سلبية.

---

(1) محمود صالح الكروي، لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية، المستقبل العربي، العدد ٣١٦، حزيران/ ٢٠٠٥م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود العديد من التحديات التي تواجهه لبنان وسوريا تتمثل فيما يلي:

١. التداعيات التي أصابت جهاز الأمن اللبناني بعد الإنسحاب السوري، وانعكاس ذلك على الأمن اللبناني الداخلي.

٢. صعوبة أن تتمكن قوى المعارضة من أن تعرض برنامجا سياسيا إصلاحيا موحدا، حيث أنهم توحدوا في المطالبة بانسحاب سوريا من لبنان، لكن لم يتوحدوا في النظرة إلى ما بعد هذا الإنسحاب.

٣. طبيعة علاقات لبنان مع سوريا، وكيف ستبنى في ظل رفض شعبي واسع لممارسات الحكومة السورية أثناء وجودها في لبنان.

وفي دراسة لمعن بشور، بعنوان "مستقبل العلاقات اللبنانية السورية"(1)ناقش المؤلف بعض الأفكار الشائعة عن طبيعة العلاقة بين لبنان وسوريا ومنها:

١. يرى المؤلف أن أبرز إشكاليات العلاقة بين لبنان وسوريا هي رسم الحدود بين الدولتين.

٢. هناك اعتقاد ساد دائماً في العلاقات اللبنانية السورية، وهي أن المسيحيين اللبنانيين كانوا دائماً معادين لتطوير العلاقة بسوريا، في حين أن المسلمين اللبنانيين كانوا متحمسين لهذه العلاقة.

٣. من الأفكار الشائعة لدى بعض اللبنانيين أن لسوريا مطامع في لبنان وأنها تسعى إلى ضم لبنان لها أو على الأقل بعض أجزائه.

٤. من الأفكار الشائعة لدى البعض أن المسؤول دائما عن تدهور العلاقات اللبنانية السورية هو الفريق اللبناني فقط.

٥. إن مسألة العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا، لم تطرح بهذه القوة إلا بعد الوجود العسكري السوري في لبنان.

٦. إن سوريا وقبلها الفصائل الفلسطينية المتواجدة على أرض لبنان هم المسؤولون عن الحرب الأهلية التي دارت في لبنان منذ عام (١٩٧٥-١٩٨٩م).

---

(1) معن بشور، مستقبل العلاقات اللبنانية السورية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

ثم أشار المؤلف إلى بعض التحديات التي تواجهه مستقبل هذه العلاقات وتتمثل فيما يلي:

١. التحدي الأول: السلام الأهلي والوفاق الوطني والوحدة اللبنانية نفسها، إذ من الملاحظ أنه في كل مرة يخوض فيها لبنان حربا أهلية، كان الخروج من هذه الحرب يتطلب تدخل قوة خارجية لفرض السلام، وغالباً ما كانت سوريا الوحيدة القادرة على لعب هذا الدور.

٢. التحدي الثاني: المطامع الصهيونية الحالية والمستقبلية في أرض لبنان ومياهه، وفي تفكيك بنيته الداخلية، إذ يشير المؤلف إلى الأطماع الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية، ورغبتها في السيطرة على لبنان، حيث يرى المؤلف ضرورة اشتراك لبنان مع سوريا في نظام أمني جديد ليحمي أمنه الداخلي من العبث الإسرائيلي ولمساعدته على إخراج إسرائيل من الأراضي اللبنانية.

٣. التحدي الثالث: مواكبة العصر بالمقاييس العلمية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، حيث يرى المؤلف ضرورة وجود اتحاد أو تكامل بين سوريا ولبنان لضمان بقاء البلدين في موقع مؤثر في العالم في ظل الثورة التكنولوجية والعلمية في العالم.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وجود تكامل واتحاد بين لبنان وسوريا على كافة الأصعدة، وذلك لضمان تنمية علاقات جيدة بين البلدين، بعد حالات التدهور التي وصلت إليها هذه العلاقات في الفترة الأخيرة.

وفي دراسة أخرى لجوزيف أبي خليل "لبنان وسوريا مشقة الأخوة"(1)تحدث المؤلف عن طبيعة العلاقات بين البلدين، وقال إنها كانت دائماً محكومة بانعدام الثقة منذ تأسيس الدولتين، وقليلة جداً هي الفترات التي لم تكن فيها العلاقات متوترة، وقد بلغ التوتر مرات عديدة حد القطيعة السياسية والإقتصادية وحتى الإنسانية وأشار المؤلف أنه بالرغم من الروابط المشتركة والمتداخلة القائمة بين الدولتين، فإنه قلما كان البلدان متفقين ومتفاهمين.

ثم أشار المؤلف إلى أن سوريا هي المسؤولة عن التبدل الحاصل بين البلدين بتدخلها الواسع في الأزمة اللبنانية، ولم يكن للبنان في هذا التدهور أي شأن تقريباً، الأمر الذي أضفى على العلاقات بين البلدين طابع الهيمنة أو ما يعادلها، وتحدث المؤلف أن لبنان بعد

(1) جوزيف أبي خليل،لبنان وسوريا مشقة الأخوه،ط١،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،١٩٩١

الأحداث التي مر بها يحتاج إلى إعادة تأسيس، شرط أن يظل وطن مسلمين ومسيحيين ووطن حريات، ومن المؤكد أن إعادة تأسيسه تتفق مع إرادة مسيحية ومسلمة وليس فقط إرادة مسيحية، وتتفق أيضاً مع إرادة محيطه العربي ومع إرادات دولية واضحة.

إلا أن هذه الدراسة استفادت من الدراسات السابقة في هذا المجال وتميزت عنها بتركيزها على فترة زمنية محددة لم تتطرق لها الدراسات السابقة، إضافة إلى أن هذه الدراسة قامت بوضع العلاقات اللبنانية السورية ضمن محورين، المحور الدولي والإقليمي والمحور الداخلي اللبناني، وذلك لما نتج عن المحورين سالفي الذكر من منعطفات خطيرة ومهمة على صعيد العلاقات اللبنانية السورية وتأثير كل منهما على علاقات الدولتين معاً في الوقت الراهن.

الفصل الأول

أثر التداعيات التاريخية والتركيبة الإجتماعية اللبنانية على العلاقة مع سوريا

تمهيد:

تعدّ العلاقات اللبنانية – السورية علاقات متداخلة ومتشابكة عبر التاريخ، وذلك بحكم طبيعة البلاد الجغرافية وتداخلها، إضافة إلى صلات القربى التي تربط سكان البلدين معا، وقد كان البلدان قبل الإستعمار دولة واحدة، إذ أنهما كانا أثناء الحكم العثماني للمنطقة العربية مقسمين الى ولايات هي:

الولاية الأولى: دمشق وتضم عدة سناجق منها: القدس، نابلس، غزة، تدمر، صيدا، وبيروت.

الولاية الثانية: حلب وتشمل كل شمال سوريا.

الولاية الثالثة: طرابلس وتضم عدة سناجق منها: حمص، حماة، جبلة، سلمية[1].

ثم جاء الإنتداب الفرنسي عام ١٩٢٠م على كل من لبنان وسوريا والذي وضع حدوداً بين الدولتين، حيث أعلن عن ولادة دولة لبنان الكبير والتي تضم جبل لبنان، بعلبك، البقاع، راشيا، حاصبيا، وولاية بيروت التي فيها قضاء عكّار وقضاء طرابلس[2]، وبهذا أصبح لبنان في عام ١٩٢٠ دولة مستقلة عن سوريا.

بدأت السلطة الفرنسية بتغذية الطائفية في لبنان، وتغذية نزعة الإستقلال عن سوريا لدى اللبنانيين، وقد أدى هذا الأمر إلى توتر في العلاقات بين البلدين، حيث أصبح قسم كبير من اللبنانيين يعارضون الوحدة مع سوريا، ويطالبون بالإستقلال التام عنها بمساعدة فرنسا، حتى أنهم وقفوا ضد الثوار السوريين، أثناء ثورتهم ضد الإستعمار الفرنسي، مما زاد من التوتر الذي كان سائداً بين الدولتين.

---

[1] وديع بشّور، سوريا صنع دولة وولادة أمة، ط١، مطبعة اليازجي، دمشق ١٩٩٦، ص ١٨٠.

[2] المرجع ذاته، ص ص ٣٧٢ ، ٣٧٣.

استمر هذا التوتر حتى بعد الإستقلال، حيث ألغيت معاهدة الجمارك التي كانت بين البلدين وأغلقت الحدود بين الدولتين أكثر من مرة[1]، دلالة على توتر العلاقات بين الدولتين والذي ما زال مستمراً حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة.

ونظراً لأهمية التداعيات التاريخية والتركيبة الاجتماعية اللبنانية على العلاقات بين لبنان وسوريا، سيناقش هذا الفصل التداعيات التاريخية والتركيبة الإجتماعية اللبنانية وتأثيرها على العلاقات بين البلدين، حيث كان هناك تأثير كبير للأحداث التاريخية التي ألمت بكل من لبنان وسوريا تحديداً بعد ولادة دولة لبنان الكبير، عندما قام الإنتداب الفرنسي بفصل الدولتين بوضع حدود بينهما عام ١٩٢٠، وما تبعها من أحداث تاريخية أثرت على طبيعة هذه العلاقات.

كما وأن للتركيبة الاجتماعية اللبنانية أثرا على العلاقات اللبنانية السورية، حيث لعبت الطائفية في لبنان دورا مهما في العلاقات بينهما وأدى اختلاف الطوائف اللبنانية في كثير من الأحيان حول العلاقات مع سوريا إلى حصول عدم استقرار في هذه العلاقات.

ويأتي هذا الفصل في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول التداعيات التاريخية، وأثرها على العلاقات اللبنانية– السورية ضمن مراحل متعددة (قبل الإستقلال – بعد الإستقلال)، وذلك لبيان واقع العلاقات بين البلدين في ظل الظروف الداخلية والخارجية. أما المبحث الثاني فيناقش طبيعة التركيبة الإجتماعية (الطائفية) في لبنان وأثرهما على العلاقات مع سوريا.

أما المبحث الثالث: فيتناول الوجود السوري في لبنان وأثره على العلاقات بين البلدين.

المبحث الأول: التداعيات التاريخية وأثرها على العلاقات اللبنانية – السورية من عام (١٩٢٠ – ١٩٨٩).

منذ القدم كانت المنطقة العربية تشكل امتداداً جغرافياً واحداً، لا يفصل بينهما حدود مصطنعة كما هي عليه الآن، وكان هذا حال لبنان وسوريا، حيث كانت تحكم كولاية واحدة حتى أثناء حكم الدولة العثمانية، كانت بلاد الشام مقسمة إلى ثلاث ولايات مترابطة، ثم جاء الإنتداب الفرنسي والبريطاني على المنطقة فقام بترسيم الحدود بين الدول، وقد كان الشعبان اللبناني والسوري يرتبطان معاً بعلاقات مميزة تحكمها المودة والسلام والإخاء، إلا أن الإنتداب الفرنسي حاول أن يغذي لدى الشعبين روح الطائفية والتناحر، ونجحت الطائفية في بث الفرقى

[1] جوزيف أبي خليل، لبنان وسوريا مشقة الأخوة، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩١، ص٢٦.

بين الشعبين، وبقيت العلاقات بين الدولتين تمر بمراحل من الإستقرار والسلم أحياناً والتوتر أحياناً أخرى، إلا أن السمة الغالبة على هذه العلاقات، كانت التوتر خاصة مع انقسام الشعب اللبناني إلى قسمين، مؤيد لسوريا ومعارض لها، ولتوضيح هذه المراحل تم تقسيم هذا البحث إلى مطلبين.

المطلب الأول: العلاقات اللبنانية السورية قبل الاستقلال (١٩٢٠ – ١٩٤٦).

ترتبط لبنان وسوريا بعلاقات – استثنائية منذ القدم، حيث كان البلدان امتداداً جغرافياً وسكانياً واحداً، بسبب تداخل حدودهما الطبيعية معاً، حيث لم يكن هناك حدود بين لبنان وسوريا وكانتا دولة واحدة، وكان الشعبان يصران على الوحدة ولم تكن تظهر لديهم بوادر للانقسامات أو الإختلافات إلا بعد الإنتداب الفرنسي عام ١٩٢٠[1].

مر الإنتداب الفرنسي على لبنان وسوريا بثلاث مراحل الأولى وهي الأكثر عنفاً من عام (١٩٢٠ – ١٩٣٦)، وهي مرحلة الثورات، المرحلة الثانية من عام (١٩٢٦ – ١٩٣٦) وهي مرحلة المفاوضات والمعاهدة السورية الفرنسية والمرحلة الثالثة من عام (١٩٣٦ – ١٩٤٦) وهي مرحلة الجلاء والإستقلال.

وعندما أعلن الإنتداب الفرنسي على لبنان وسوريا، كانت الحكومة الفرنسية تؤيد وجود وحدة كاملة بينهما، حيث تعاملت مع الدولتين، على هذا الأساس وكانت تربط مصير لبنان بسوريا في شتى القرارات التي كانت تتخذها أثناء الإنتداب، إلا أن السلطات الفرنسية أصبحت فيما بعد ضد هذه الوحدة وذلك بسبب تشجيع بريطانيا لبعض القيادات في سوريا ولبنان لمحاربة الإنتداب الفرنسي حتى تتمكن بريطانيا من فرض سيطرتها عليهما.

بدأت السلطة الفرنسية بتغذية الطائفية في لبنان من خلال بعض مواد الدستور اللبناني التي تعزز الطائفية، وقامت فرنسا أيضا بتعزيز روح الإستقلال عن سوريا لدى بعض فئات الشعب اللبناني، حيث قام أعضاء من الكنيسة المارونية والسلطة الفرنسية، بإصدار بيان احتجاج ضد المؤتمر السوري الذي عقد في عام ١٩٢٠، والذي أعلن فيه الإستقلال الرسمي للمملكة

---

[1] دنحو داوود، المراحل التاريخية والسياسية لتطور النظام الإداري في سوريا. ط١، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٥، ص٢٤.

العربية الجديدة[1]، وهي سوريا الطبيعية التي تضم (سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين)، وقد شارك في المؤتمر عدد من اللبنانيين المؤيدين للوحدة مع سوريا ومن أهم البنود التي تضمنها بيان الإحتجاج:

أولاً: الإحتجاج على الوفد اللبناني الذي شارك في المؤتمر.

ثانياً: إعلان استقلال لبنان الكبير بمساعدة فرنسا.

ثالثاً: تأليف لجنة للبحث في دراسة القانون الأساسي لحكومة لبنان الكبير وكيفية نشر العلم اللبناني وكيفية شكله[2].

وقد أعلن الجنرال الفرنسي غورو شرعية لبنان الكبير ومباركة الجمهورية الفرنسية لقيام هذا البلد، مما شكل استفزازاً كبيراً لمؤيدي الوحدة مع سوريا وقد رفضت هذه القطاعات الإعتراف بلبنان الكبير[3].

وكانت الأطراف المارونية راضية جداً عن خطاب غورو ومؤيده له وذلك لرفضها الوحدة مع سوريا، وقد أظهر أكثرية اللبنانيين ميلاً للإنتداب الفرنسي وتأييداً له، وطالبوا بالإستقلال التام عن سوريا وتشكيل دولة لبنان الكبير من صور حتى طرابلس، وذلك خلافاً لما كان عليه السوريون من تمسك بالإستقلال عن فرنسا والتمسك بحدود سوريا الطبيعية (بلاد الشام) [4].

هذا الإنقسام بين أطياف الشعب اللبناني أدى إلى اختلاف طرق مقاومة الإنتداب حيث خاض القسم المعارض للإنتداب معارك واسعة ضد الإنتداب بالإشتراك مع الثوار السوريين، أما القسم المؤيد للإنتداب فقد قاموا بمساعدة السلطة الفرنسية في التصدي للثوار، ونتيجة لذلك لم تطل الثورة في الجنوب اللبناني[5]، وذلك عكس سوريا التي خاضت العديد من المعارك

---

[1] وجيه كوتراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير، منشورات بحسون الثقافية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣١٢.

[2] المرجع ذاته، ص ٣١٣.

[3] سلمى، مردم بك، استقلال سوريا (أوراق جميل مردم بك)، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص ٤٧.

[4] فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة، ط٣، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٨، ص ص ٥٩٣ – ٥٩٤.

[5] وديع بشّور، صنع دولة وولادة أمة، مرجع سابق، ص ٣٩٩.

والثورات ضد الإنتداب الفرنسي في محاولة من الثوار لإنهاء هذا الإنتداب، وقد بقيت معارك التحرير مستمرة في سوريا، حتى تم جلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان عام ١٩٤٦[1].

المطلب الثاني: العلاقات اللبنانية السورية بعد الإستقلال (١٩٤٦ – ١٩٨٩).

بعد أن حصلت كل من لبنان وسوريا على الإستقلال عام ١٩٤٦، كانت ماتزال سوريا ترفض الإعتراف باستقلال لبنان التام عنها، على الرغم من أنها كانت قد وقعت في عام ١٩٤٣ على ميثاق جامعة الدول العربية للإعتراف بلبنان دولة مستقلة[2]، إلا أنها كانت ما تزال تثير في بعض الأحيان مسألة الوحدة بينها وبين لبنان، بالرغم من اعتراض فئة كبيرة من اللبنانيين على هذه الوحدة، حيث نجحت السلطات الفرنسية أثناء الإنتداب بتأجيج شعور الخوف لدى الطوائف المسيحية من الهيمنة السورية، وترك هذا الأمر أثراً كبيراً لدى بعض القيادات السورية بأن لبنان سيصبح مقراً ومنطلقاً للقوى الدولية والإقليمية المعادية لها[3].

وزاد من التوتر في العلاقات بين البلدين إنشاء الحزب القومي السوري الإجتماعي والذي كان يطمح للعب دور مهيمن في لبنان، وكان مؤسس الحزب أنطوان سعادة يؤمن بالقومية العلمانية، وحاول هذا الحزب الإستيلاء على السلطة بالقوة عام ١٩٤٩، إلا أن هذا الإنقلاب فشل وهرب أنطوان سعادة إلى سوريا وبقي فيها حتى قام الزعيم السوري حسني الزعيم بتسليمه إلى السلطات اللبنانية، وتمت محاكمته وإعدامه وبهذا قطعت أية اتصالات لهذا الحزب في لبنان[4].

عندما وقع الإنقلاب الأول في سوريا عام ١٩٤٩ على يد حسني الزعيم أنهى الحكم الديمقراطي البرلماني وحكم رجال الكتلة الوطنية، وبهذا تغير النظام في سوريا وتغير معه رجال الحكم وزال التقارب بين أنظمة الحكم في لبنان وسوريا، وبدأت المصالح الإقتصادية تتناقض، حيث اعتمد لبنان مبدأ التجارة الحرة والباب المفتوح، في حين تمسكت سوريا بالحماية

---

(1) دنحو داوود، المراحل التاريخية والسياسية لتطور النظام الإداري في سوريا، مرجع سابق، ص ٤٧

(2) سلمى مردم بك، استقلال سوريا، مرجع سابق، ص ٢٤٦

(3) جورج قرم، مدخل إلى لبنان واللبنانيين، ط١، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٦، ص ص ١٩٤ – ١٩٥.

(4) بشّار الجعفري، السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦ – ١٩٨٢)، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٧، ص ٧٤.

الجمركية والحد من الاستيراد[1]، وقد أدى هذا الاختلاف إلى نشوء أزمة اقتصادية أدت إلى انهيار الوحدة النقدية والجمركية بين البلدين عام ١٩٥٠[2].

وقعت سوريا منذ بداية عهد الاستقلال، حتى عهد الرئيس حافظ الأسد في حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب كثرة الانقلابات فيها، بينما كان لبنان يتمتع بالاستقرار السياسي نسبيا، وكانت سوريا تمر بفترة من الانعزال الإقليمي والدولي مما سبب زيادة في التوتر بين لبنان وسوريا بسبب تخوف اللبنانيين من التطرف السوري الاشتراكي والسياسي، والإحساس بالتفوق المادي والاقتصادي والثقافي على السوريين، إلا أن الأوضاع انقلبت في عهد الرئيس السوري حافظ الأسد وبعد وقوع الفتن الطائفية في لبنان[3]، حيث قاد الرئيس حافظ الأسد سوريا نحو الاستقرار والأمن وبدأت الأوضاع الاقتصادية والسياسية بالتحسن في عهده.

ويعتبر بعض السياسيين أن أصعب فترة شهدتها العلاقات – اللبنانية هي فترة اتحاد سوريا ومصر عام ١٩٥٨، فيما كان يسمى الجمهورية العربية المتحدة والتي دامت ثلاث سنوات فقط[4]، حيث لم يستطع لبنان أن يجاري سوريا في تقلبها مع الفكر الناصري مرة وأخرى ضده حتى العداء، ذلك لحاجة لبنان إلى الاستقرار الداخلي الذي حُرم منه بسبب الخلاف حول الفكر الناصري[5].

بعد الحروب العربية الإسرائيلية التي بدأت عام ١٩٤٨ والانتكاسات التي أصابت العرب جراء الهزائم المتلاحقة التي تعرضوا لها، والتي كانت نتيجتها احتلال فلسطين وسيناء والجولان، حيث توجهت على إثر هذه الهزائم بعض الوحدات الفلسطينية إلى جنوب لبنان عام ١٩٧١، وذلك لتجهيز نفسها لخوض معارك جديدة مع إسرائيل[6]، وبدأت هذه الفصائل بشن هجمات على مواقع إسرائيلية من داخل الأراضي اللبنانية، أدى هذا النشاط للفصائل الفلسطينية

---

[1] جوزيف أبو خليل، لبنان وسوريا مشقة الأخوة، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩١، ص٢٥.

[2] جورج قرم، مدخل إلى لبنان واللبنانيين، مرجع سابق، ص ١٩٥.

[3] المرجع ذاته، ص ١٩٥.

[4] جوزيف أبو خليل، لبنان وسوريا مشقة الأخوة، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.

[5] المرجع ذاته، ص٣٢.

[6] بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية، مرجع سابق، ص ص ١٦٤-١٦٥.

إلى قيام الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، مما استدعى هذا الأمر إلى طلب الحكومة اللبنانية المساعدة من سوريا لمحاولة وقف الحرب الأهلية الدائرة في لبنان.

وقد نشب أول خلاف جاد بين الطائفة المارونية والطائفة المسلمة حول الوجود الفلسطيني في لبنان عام ١٩٦٧ والذي بدأ يزداد بشكل ملحوظ في هذه الفترة. وكان الخلاف على أن قيام الفصائل الفلسطينية في الجنوب اللبناني بعمليات عسكرية ضد إسرائيل، يعرض لبنان إلى خطر كبير، حيث طالبت النخب المارونية بإزالة أو ترحيل هذه الفصائل من الجنوب اللبناني لأن هذا الوجود – بالإضافة إلى خطره على لبنان – يزيد عدد المسلمين على حساب أعداد المسيحيين وبالتالي يؤثر على زيادة مطالب المسلمين بالمشاركة السياسية.

الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥:

بعد أن تم للبنان الاستقلال عن الانتداب الفرنسي، بدأت الدولة اللبنانية تحاول النهوض بالدولة والمجتمع، شأنها في ذلك شأن باقي الدول العربية التي حصلت على استقلالها في تلك الفترة، إلا أن الدولة في لبنان سلكت سياسة اليد المرفوعة، حيث لم يكن لها دور مؤثر في تنمية الإنسان والمجتمع، وبالرغم من هذا الغياب الواضح للدولة إلا أن لبنان عاش فترات من الازدهار والتطور، حيث سجل الاقتصاد الوطني معدل نمو كبير لم تألف نظيره في كثير من أقطار الوطن العربي وأيضاً مستوى الثقافة ودخل الفرد والمناعة التي تميزت بها العملة الوطنية اللبنانية في أسواق النقد الأجنبية[1]، إضافة إلى الانفتاح الكبير مع العالم في تلك الفترة.

إلا أن غياب الدولة كان له سلبيات كثيرة، حيث تغلبت الروح الفردية على الروح الوطنية وضاع الفاصل بين الحرية المسؤولة والاستباحة النفعية؛ فعم الفساد في الإدارة وظهرت فجوة عميقة بين المواطن والمسؤول في السلطة، وكثرت مخالفة القوانين والتهرب من الضرائب وزادت أعداد المهاجرين إلى الخارج وحدثت الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية منذ الاستقلال.

إلا أن الأزمة الأكثر عمقاً وعنفاً كانت الحرب الأهلية اللبنانية التي تفجرت في نيسان عام ١٩٧٥[2]، وكانت الشرارة الأولى التي أشعلت فتيل الحرب الأهلية اللبنانية في حادثة الهجوم المسلح الذي وقع في ١٣ نيسان/١٩٧٥ على حافلة تقل فلسطينيين وأفرادا تابعين لأحد

---

[1] سليم الحص، لبنان على المفترق، ط١، المركز الإسلامي للإعلاء والإنماء، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٨.

[2] سامي ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧، ص٩٥.

الأحزاب اليسارية اللبنانية، حيث قُتل في هذه الحادثة ٣٠ شخصاً بينهم ٢١ فلسطينيا، واتهم حزب الكتائب بالوقوف وراء هذه المذبحة وترتب على هذه الحادثة اشتباكات دامية، اندلعت بين الفصائل الفلسطينية والميليشيات اللبنانية المسيحية، ثم تحولت هذه المواجهات إلى حرب أهلية بين المسيحيين والمسلمين وبالتالي أخذت طابعاً طائفياً[1].

شملت الحرب الأهلية جميع مناطق لبنان تقريباً، وأدت إلى خسائر بشرية كبيرة خاصة في صفوف المدنيين، حيث تراوحت التقديرات بين ١٠٠٠٠ و ١٢٥٠٠٠ قتيل منهم ٨٠% تقريباً من المدنيين وتقدر أعداد الجرحى حوالي ٣٠٠٠٠ ألف جريح[2]، وتشمل هذه الأعداد ضحايا الحرب الأهلية حتى عام ١٩٩٠.

تعتبر الطائفية في لبنان من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب الأهلية، فقد عانى لبنان طويلاً من الطائفية بسبب تعدد الطوائف فيه، حيث يوجد في لبنان حوالي ١٥ طائفة أبرزها الطائفة المسيحية وتضم الموارنة وهم الأكثرية والكاثوليك و الأرثوذكس، والطائفة المسلمة وتضم السنة وهم الأكثرية والشيعة والدروز[3]، إضافة إلى طوائف أخرى، وكانت هذه الطوائف تتعايش معاً بسلام وإخاء إلى أن استطاع الانتداب الفرنسي تغذية الطائفية بين أبناء الشعب اللبناني فبرزت روح الانتماء للطائفة على حساب الانتماء للروح الوطنية.

تجلت الطائفية السياسية في لبنان من خلال العرف الذي أصبح قائماً في لبنان، حيث تعارف على أن يكون رئيس الجمهورية مسيحيا مارونيا ورئيس مجلس الوزراء مسلما سنيا، ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا، وقد تم توزيع الوظائف والمناصب العليا على أبناء الطوائف حسب وضع الطائفة، وقد تسبب هذا في تنامي الحقد والقهر الاجتماعي لدى بعض الطوائف المقهورة ضد الطوائف صاحبة الامتيازات مما أدى إلى القيام بأعمال عنف تهدد أمن الوطن نفسه[4]، وقد تطور هذا العنف حتى أصبح حرباً أهلية بين أبناء الوطن الواحد بسبب اختلافهم في الانتماءات الطائفية وحصلت في أثناء الحرب الأهلية الكثير من حالات القتل العمد

---

[1] Kamal S. Salibi, cross Roads to Civil war, Caravan Books Delmar New York, ed1, printed in Lebanon, 1977, p. 99.

[2] كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص٢٠٠.

[3] سامي ذيبان، الحركة الوطنية اللبنانية، مرجع سابق، ص١٠١.

[4] المرجع ذاته، ص١٠٥.

والتشريد والاعتقال لفئات معينة من الشعب بسبب انتماءاتهم الطائفية، وقد أبرزت الحرب الأهلية مدى الاختلاف والتنافر والحقد بين أبناء الشعب الواحد.

وقعت أحداث مأساوية من العنف الطائفي أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، والقتل والخطف بناءً على الهوية، وحدثت أعمال انتقامية رهيبة، حيث كان يتم قتل شخص في الجنوب اللبناني مثلاً ثأراً لشخص قُتل في الشمال، وكانت تتم عمليات تهجير جماعية متبادلة بين المناطق وذلك حسب اللون الطائفي الغالب على تلك المنطقة[1]، مثال ذلك ما حدث عام ١٩٧٧ على إثر اغتيال كمال جنبلاط، حيث أدت ردة الفعل الدرزية إلى تهجير حوالي ٢٠٠٠٠ ألف مسيحي من قرى الشوف[2].

في عام ١٩٧٦ دخلت القوات السورية إلى سهل البقاع اللبناني[3]، في محاولة منها لإنهاء الحرب وفرض الأمن والسلام في لبنان، ودخلت هذه القوات تحت مسمى قوات الردع العربية في محاولة لإنهاء الحرب عن طريق السيطرة على الفصائل الفلسطينية المتواجدة في لبنان والميليشيات اللبنانية، فقد تكونت قناعة في تلك الفترة لدى المجتمع الدولي أن سوريا هي القادرة على فرض الأمن على لبنان[4].

انقسمت الطوائف اللبنانية بشأن الوجود السوري في لبنان إلى فريقين، فريق كان مع هذا الوجود ويدعمه وحجته أن سوريا هي أكثر الدول القادرة على حل الأزمة اللبنانية، بسبب تداخل مصالحها مع لبنان خاصة الأمنية منها وأن سوريا لا تريد احتلال لبنان أو السيطرة عليه بل هدفها القضاء على الحرب الأهلية، الفريق الآخر كان ضد هذا الوجود وحجته أن وجود القوات السورية في لبنان يعني احتلال وفرض هيمنة سوريا على لبنان، وبالتالي انتقاص سيادة الدولة اللبنانية وكان يطالب بوجود قوات متعددة الجنسيات تحت إشراف الأمم المتحدة بدل القوات السورية، وكان هذا الفريق في معظمه من الطائفة المسيحية، وكان يعارض الوجود

---

[1] سليم الحص، لبنان على المفترق، مرجع سابق، ص٣١.

[2] جان يوسف مراد "الهجرة والتهجير" في الأزمة اللبنانية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٨، ص٢٨.

[3] Adeed I. Dawisha, Syria and The Lebanese crisis, The Macmillan Press LTD London, 1980, P 185.

[4] منح الصلح ، "لبنان بعد اتفاق الطائف الإيجابيات والسلبيات" المستقبل العربي، ١٦٥، بيروت، ١٩٩٢، ص٧٢.

الفلسطيني أيضاً، وذلك حتى لا يطغى عدد المسلمين على المسيحيين وبالتالي يحكم البلاد شخص مسلم.

تكونت في فترة الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥[*]، قناعة لدى بعض السياسيين اللبنانيين بضرورة إلغاء الطائفية السياسية والانتقال نحو العلمنة، وهو طرح مسيحي والديمقراطية العددية وهو طرح إسلامي، فمطلب العلمنة طُرح بقصد إبقاء الوضع على حاله، فالعلمنة تعني وضع قوانين موحدة تطبق على جميع المواطنين دون تمييز وهي تعني أيضاً، فصل الدين عن الدولة، أي وضع قوانين شخصية واحدة وقوانين إرث واحدة ومحاكم مدنية واحدة للجميع، مما يعني أن على المسلمين ترك دينهم أو تغييره، فالنصوص الإسلامية تحدد أصول الزواج والطلاق والإرث وغيرها فهو إذاً مطلب تعجيزي للمسلمين، وقد أصر المسيحيون على هذا المطلب ليظهروا بمظهر الوطنيين ويظهر المسلمون بمظهر الطائفيين.

أما مطلب الديمقراطية العددية، فيقصد بطرحه استبدال سيطرة طائفية بسيطرة أخرى تحت شعار الديمقراطية العددية التي تعني سيطرة المسلمين على الحكم والإدارة بحكم العدد.

وقد استمرت الحرب الأهلية اللبنانية من عام (١٩٧٥-١٩٨٩)، حيث انتهت بعد اتفاق الطائف بين الأطراف اللبنانية في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، والذي وضع حداً لهذه الحرب، وأنهى فصولاً مريرة من تاريخ الطائفية الأهلية في لبنان.

الاجتياح الإسرائيلي الأول للبنان ١٩٧٨:

بالرغم من وجود القوات السورية في لبنان للسيطرة على الميليشيات اللبنانية، والفلسطينية ووقف هجماتها على الحدود الإسرائيلية مع لبنان، إلا أن هذه الهجمات لم تتوقف فقامت القوات الإسرائيلية عام ١٩٧٨، بإقامة حزام أمني بمسافة عشرة كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية لحماية شمالها من هذه الهجمات، وهي ما عرفت بعملية الليطاني[1]، أدان مجلس الأمن الدولي هذه العملية وقام بإصدار القرار رقم ٤٢٥ والذي طالب فيه إسرائيل

(*) للمزيد حول الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٨٩) انظر غسان تويني، كتاب الحرب، دار النهار بيروت ١٩٧٧، أو كريم بقرادوني، لعبة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، بيروت، ١٩٩١.

[1] فطين أحمد فريد، حروب لبنان دراسة تحليلية – دروس مستفادة، ط١، دار عطوة للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٩.

بالانسحاب الفوري غير المشروط من لبنان، ولكن إسرائيل تجاهلت هذا القرار، وذلك بسبب عدم ممارسة أي ضغط عليها من قبل المجتمع الدولي أو الولايات المتحدة الأمريكية[1].

بعد هذا الاجتياح تم تقسيم لبنان إلى مناطق نفوذ عسكرية موزعة بين السوريين والإسرائيليين والفلسطينيين والميليشيات اللبنانية المسلحة، وكانت إسرائيل تدعي أنها لا تحتل أراضي لبنان بل هي مجرد صديقه للرائد اللبناني سعد حداد، الذي يسيطر على مناطق معينة بالجنوب اللبناني، وأن الجيش الإسرائيلي مر بالمنطقة التابعة لسعد حداد فقط، وكانت إسرائيل هي التي تدفع للرائد حداد راتبه[2]، وقد خلفه في قيادة الميليشيا اللبنانية الموالية لإسرائيل انطوان لحد وبقي قائداً لها حتى انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠.

تم إقامة منطقة دولية عازلة بواسطة قوات متعددة الجنسيات دخلت إلى لبنان بعد صدور القرار الدولي رقم ٤٢٥، إلا أن وجود هذه القوات لم يمنع من حدوث معارك ومواجهات عنيفة بين إسرائيل والميليشيات اللبنانية المتعاونة معها من جهة وبين الفلسطينيين والسوريين من جهة أخرى، وذلك على الرغم من الهدنة التي كانت ووقعت من قبل جميع الأطراف المتصارعة في لبنان، وقامت إسرائيل بخرق هذه الهدنة في عام ١٩٨١، بعد فوز الليكود في انتخابات الكنيست، حيث شن الطيران الحربي الإسرائيلي غارات جوية عنيفة على عدة مواقع في جنوب لبنان، وقامت بقصف مراكز قيادتي حركة فتح والجبهة الديمقراطية في بيروت الغربية.

استمر القصف حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذي يطالب فيه بوقف فوري للهجمات المسلحة على لبنان، وتوقف القصف بعد مساعي موفد الرئاسة الأمريكية، فيليب حبيب بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد التزمت منظمة التحرير بهذه الهدنة بالرغم من خرق إسرائيل لها عدة مرات.

الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢:

أطلقت إسرائيل على هذا الغزو ما يعرف بعملية السلام للجليل وعملية الصنوبر، وقد كانت حرباً كبيرة، عصفت بلبنان وأصبحت الأراضي اللبنانية مرة أخرى ساحة قتال بين

---

(1) Salibi, Cross Roads To Civil War, op. cit, p98.

(2) Lebanon a Country Study, Federal Research Division Library of Congress, Edited by Thomas colleo, library of congress Catlogins in Publication Data, 3ed ed, 1989, p 174.

منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا وإسرائيل، حيث بدأ الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، واستخدمت فيه إسرائيل أعداداً كبيرة جداً من القوات[1].

وبالرغم من الهدنة التي وقعت بين إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨١ إلا أن إسرائيل بقيت متخوفة على حدودها من الفلسطينيين، حيث قامت إسرائيل عام ١٩٨٢ بقصف موقع لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، ردت عليه المنظمة بقصف صاروخي لشمال إسرائيل، تلى هذا القصف المتبادل محاولة لاغتيال سفير إسرائيل في بريطانيا وكردّعلى هذه العملية قامت إسرائيل بقصف مواقع ومنشآت تابعة، لمنظمة التحرير في قلب بيروت واستمر القصف على مناطق مختلفة من لبنان ودخل الجيش الإسرائيلي إلى الأراضي اللبنانية في ٦ حزيران/١٩٨٢[2].

كان هذه الاجتياح بمباركة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، حيث لم يكن يمانع من القيام بعملية عسكرية واسعة، يتم فيها تدمير منظمة التحرير خاصة بعد أن أكدت إسرائيل للأمريكيين أنها ستدخل لمسافة لا تتجاوز ٣٠ كيلو متر لتحقيق أمنها والدفاع عن نفسها، وكان قائد العمليات الإسرائيلية في ذلك الوقت أرئيل شارون الذي كان وزيراً للدفاع في وزارة مناحيم بيغن، وكان سبب هذا الاجتياح هو دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى مسافة ٤٠ كم عن حدود إسرائيل.

إلا أن هذه الأهداف تعدلت لاحقاً وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أن أهداف إسرائيل في هذا الاجتياح هي:

١. إجلاء كل القوات الغريبة عن لبنان، ومن ضمنها الجيش السوري.

٢. توقيع اتفاقية سلام مع الحكومة اللبنانية وضمان أمن المستوطنات الإسرائيلية الشمالية.

٣. مساعدة القوات اللبنانية في السيطرة على بيروت وتنصيبها كحكومة لبنانية تملك سلطة وسيادة على كامل لبنان.

٤. تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية.

---

(1) Richard Falk, Israel in Lebanon, The International Commission London, 1983, pp 72-73.

(2) عدنان فحص، الحرب اللبنانية، الأسباب والنتائج، ط١، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١، ص ٣٤.

بدأت عملية الاجتياح بتقدم قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي تجاه العاصمة اللبنانية بيروت، إلا أن هذه القوات واجهت مقاومة عنيفة من قبل الفلسطينيين في الجنوب اللبناني، وتمكن الجيش السوري من منع تقدم القوة الإسرائيلية المتجهة إلى ظهر البيدر وحدثت فيما بعد معارك شرسة بين الطرفين في البقاع، إلا أن تقدم الجيش الإسرائيلي لم يتوقف وبدأت المدن اللبنانية تسقط الواحدة تلو الأخرى على الرغم من مقاومة الفلسطينيين والسوريين للجيش الإسرائيلي.

استطاعت القوات الإسرائيلية من الوصول إلى مشارف بيروت في ٩ حزيران، ١٩٨٢، وفي ١٤ حزيران من نفس العام دخلت القوات الإسرائيلية إلى شرق بيروت ذات الأغلبية المسيحية وحاصرت القسم الغربي من بيروت[1]، الذي كان معقلاً رئيسياً للمقاتلين الفلسطينيين[2]، وقد قطع الإسرائيليون وصول المواد الغذائية والأدوية إلى بيروت الغربية ومع نهاية العام وبالرغم من قرب التوصل إلى اتفاق يحدد آلية خروج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، قامت إسرائيل بقصف عنيف لبيروت استمر عشرة ساعات متواصلة، وبعد الوساطة الأمريكية، خففت إسرائيل من حصارها لبيروت وسمحت بدخول إمدادات الصليب الأحمر إلى بيروت الغربية.

ومع انتهاء هذا الحصار على بيروت، تبين أن ثلث العاصمة بيروت قد مُسح بالكامل قام بعدها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، بتقديم ضمانات شخصية للمقاتلين الفلسطينيين بالحفاظ على أمن عائلاتهم إذا قاموا بالخروج إلى تونس، واضطرت إسرائيل للموافقة على هذا الخروج تحت حماية قوات دولية مكونة من جنود أمريكيين وفرنسيين وإيطاليين.

مع اقتراب نهاية كانون أول من عام ١٩٨٢، دخلت لبنان في محادثات مع إسرائيل بوساطة الولايات المتحدة، وذلك لإيجاد آلية لانسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان مع ضمانات بعدم تعرض حدود إسرائيل الشمالية لهجمات من قبل منظمة التحرير، وبعد محادثات طويلة توصل الطرفان إلى ما يسمى اتفاق ١٧ أيار أو اتفاق جلاء القوات الإسرائيلية والذي وقع في

---

[1] Falk, Israel in Lebanon, op, cit, p73.

[2] الغزو والمذبحة، جريمة القرن العشرين، وكالة الأنباء القطرية، مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، ط١، الدوحة، ١٩٨٢، ص ص ٤٦-٤٧.

عام ١٩٨٣[1]، ونص الاتفاق على انسحاب إسرائيل في خلال ٨-١٢ أسبوعاً بشرط قيام سوريا ومنظمة التحرير بالانسحاب أيضاً ووجود هيئات دبلوماسية لكل دولة على أراضي الدولة الأخرى.

أما أكثر نقطة تم التركيز عليها وكانت مثاراً للجدل هي تشكيل حزام أمني إسرائيلي في جنوب لبنان يتواجد فيه عدد من الجنود اللبنانيين والإسرائيليين مع تعاون مستمر بين الجيشين في تشكيل دورات مشتركة، إلا أن هذا الاتفاق لم يتم تطبيقه، حيث لم تنسحب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني إلا في عام ٢٠٠٠.

اتفاق الطائف ١٩٨٩:

هو الاتفاق الذي توصل إليه النواب اللبنانيون بعد مناقشتهم لمشروع وثيقة الوفاق الوطني والتي وضعتها اللجنة الثلاثية العربية العليا[2]، حيث تم التوقيع على صيغة الاتفاق في ١٩٨٩/١٠/٢٢م في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية[3]، تلى ذلك التصديق عليها في مجلس النواب اللبناني في نفس العام.

وضع اتفاق الطائف حداً للحرب الأهلية اللبنانية التي كانت دائرة منذ عام ١٩٧٥ حيث تم وضع صورة نهائية لوقف إطلاق النار بين المليشيات اللبنانية المتنازعة، كما ناقش الاتفاق الكثير من القضايا العالقة مثل العلاقات اللبنانية السورية والوجود السوري في لبنان وبسط السيادة اللبنانية على الأراضي اللبنانية والغزو الإسرائيلي على لبنان.

احتوت وثيقة اتفاق الطائف على أربعة عناوين رئيسية هي:

١. المبادئ العامة والإصلاحات.
٢. بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها.
٣. تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي.
٤. العلاقات اللبنانية السورية.

كانت المناقشات تشتد عند نقاط الإصلاحات السياسية وسيادة لبنان خاصة الانسحاب السوري حيث طالبت اللجنة الشرقية المسيحية بضمانات من أجل انسحاب سوريا من لبنان وقد

---

[1] Lebanon of Country Study, Federal Research Division library of Congress, op. cit, p173.

[2] تكونت اللجنة الثلاثية العليا من خادم الحرمين الشريفين، وملك المغرب، والرئيس الجزائري.

[3] إسكندر، بشير، إلغاء الطائفية: دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية السياسية ومستقبل إلغائها، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣، ص٩٣.

حصلت مشاحنات حول صلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ورئيس الحكومة وذلك بين ممثلي الطائفة المارونية وبين النواب المسلمين، ذلك أن تعديل صلاحيات رئيس الجمهورية وزيادة صلاحيات رئيس الحكومة هو من صالح الطائفة السنية وذلك لأن الدستور اللبناني أعطى رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية المسيحية ورئاسة الحكومة للطائفة السنية المسلمة.

أكد الاتفاق في مبادئه العامة على استقلال لبنان وسيادته الكاملة وأنه وطن لجميع اللبنانيين بمختلف الطوائف المتواجدة فيه، كما حدد الاتفاق هوية لبنان بأنه عربي الهوية والانتماء[1].

ونص الاتفاق على أن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تحترم الحريات العامة، وخاصة حرية الرأي والمعتقد وأكدت على العدالة الاجتماعية وأن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات ويقوم النظام على مبدأ الفصل بين السلطات، وركز الاتفاق على أن يكون الإنماء متوازناً لجميع المناطق وفي شتى المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بشكل يؤدي إلى استقرار النظام ووحدة الدولة[2].

وضع الاتفاق الإصلاحات السياسية في بند خاص وذلك بسبب مطالبة النواب المسيحيين بوضع نص يحدد بدء الانسحاب السوري إلى سهل البقاع، حيث عبرت الإصلاحات السياسية عن مطالب الطوائف فدافع النواب الموارنة عن صلاحيات رئيس الجمهورية كون العرف اللبناني يقضي بأن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً وأيد النواب السنة المسلمون صلاحيات رئيس الوزراء كونه مسلما سنيا وطالب الشيعة بتمديد ولاية رئيس مجلس النواب المسلم الشيعي من سنتين إلى أربع سنوات[3].

ومن أهم النقاط التي ركز عليها الاتفاق هي مسألة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها والعلاقات اللبنانية السورية، حيث ميز الاتفاق بين الاحتلال الإسرائيلي والوجود السوري على الرغم من إلحاح اللجنة الشرقية المسيحية من النواب على إعطاء ضمانات كافية حول الوجود السوري وإلى متى سيستمر.

---

[1] اسكندر بشير،إلغاء الطائفية،مرجع سابق، ص٦٤.

[2] حمدان، الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص٢٩٢.

[3] البير منصور، الانقلاب على الطائف، ط١، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣م، ص ص ٤٦-٤٧.

ومن أجل بسط سيادة الدولة اللبنانية كان لا بد من حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وأن تسلم أسلحتها للدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الاتفاق وانتخاب رئيس الجمهورية وإقرار الإصلاحات السياسية دستورياً.

أكد الاتفاق على دور سوريا في عملية إعادة بسط سيادة الدولة اللبنانية وتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، على الرغم من تخوف المسيحيين على الاستقلال من العلاقات مع سوريا وكاد هذا التخوف أن يؤدي إلى انهيار الاتفاق خلال مناقشة هذه المسألة[1].

ومن أجل سيادة لبنان، أكد الاتفاق على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان من خلال تطبيق قرارات مجلس الأمن القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة خاصة القرار رقم ٤٢٥ وتدعيم القوات الدولية العاملة في الجنوب اللبناني.

وبسبب العلاقات المميزة التي تربط سوريا بلبنان كان من المهم تدعيم هذه العلاقات بنصوص واتفاقات مكتوبة في صورة اتفاقات ثنائية تشمل كل المجالات، وذلك ضمن احترام سيادة واستقلال كل دولة، وأعطى الاتفاق للجيش السوري مهمة مساعدة القوات اللبنانية في بسط سيادتها على كامل أراضيها، ومن ثم تقوم القوات السورية بعد سنتين من التصديق على الاتفاق بإعادة انتشارها وليس الانسحاب النهائي وذلك بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي وعدم مقدرة الجيش اللبناني على حماية لبنان وحده من هذا الاحتلال.

أما بالنسبة لمواقف القوى السياسية اللبنانية، فقد انقسمت إلى قسمين: القوى المسيحية ويتصدرهم الموارنه والقوى المسلمة من سنة وشيعة ودروز، حيث انقسم المسيحيون إلى قسمين قسم رافض للاتفاق ويمثله العماد ميشل عون واتباعه وعميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده حيث أكدوا أن بنود الاتفاق تجرد لبنان من سيادته وتبقيه تابعاً لسوريا[2]، أما القسم المؤيد للاتفاق فتمثل في البطريرك نصر الله بطرس صفير وحزب الكتائب ممثل برئيسه جورج سعادة والقوات اللبنانية ممثلة بقائدها سمير جعجع، حيث أجمعوا أن الاتفاق هو الذي سينقذ لبنان من ويلات الحرب الأهلية المدمرة.

أما القوى الإسلامية فقد وافقت على الاتفاق حيث أيدت حركة أمل الشيعية والطائفة الدرزية والطائفة السنية الاتفاق باعتباره يعيد التوازن للنظام السياسي في لبنان وذلك بإقراره

---

[1] البير منصور، الانقلاب على الطائف ، مرجع سابق، ص٣٦.

[2] سعيد سلمان، لبنان والطائف، آثاره ردود الفعل حوله نتائجه إمكانيات تطبيقه، ط١، وكالة المطبوعات اللبنانية – دار آزال، بيروت ١٩٩٠، ص ص ٤٦-٤٧.

بعض التعديلات على صلاحيات رئيس الجمهورية المسيحي الماروني وإسنادها إلى رئيس مجلس الوزراء المسلم السني ورئيس مجلس النواب الشيعي[1].

أما بالنسبة لموقف حزب الله الشيعي فقد عارض الاتفاق تماماً بسبب تأكيد الاتفاق على قيام دولة لبنانية مدنية وليست جمهورية إسلامية كما كان يريدها كما أن الاتفاق يحد من النفوذ الإيراني في لبنان وبالتالي يحد من نفوذ حزب الله فيه.

المبحث الثاني

أثر التركيبة الداخلية في لبنان على العلاقات اللبنانية السورية

يعتبر البعض أن التركيبة الداخلية في لبنان هي تركيبة طائفية دينية، حيث تتنوع الانتماءات الدينية في لبنان بين مسيحي ومسلم وتنقسم كل طائفة إلى أكثر من مذهب، لكن حقيقة التركيبة الطائفية في لبنان هي طائفية سياسية فلكل طائفة حسب العرف اللبناني منصب محدد لا يجوز أن يكون لطائفة أخرى، ولكل طائفة امتيازات ترفض التخلي عنها.

وفي كل مرة يحاول اللبنانيون فيها وضع حلول للطائفية كان تدخل الرؤساء الروحيين يعطل هذه الحلول حيث يستطيع هؤلاء الرؤساء إزاحة دفة الحديث من الجانب السياسي إلى الجانب الديني، مما يؤدي إلى إلغاء البحث في القضية السياسية ويتم بعدها إقفال باب الإصلاح السياسي المنشود في لبنان مما قد يؤدي إلى تعريض لبنان لمغبة الحروب الأهلية المتكررة[2]، والتي لن يحول دون نشوبها إلا قيام دولة القانون والمؤسسات على أساس الديمقراطية والعدالة.

تعالت الأصوات في لبنان منادية بإلغاء الطائفية السياسية، لكن الإلغاء يكون عادة بقرار يصدر إلا أن الطائفية من الصعب إلغاؤها ولكن يمكن تجاوز الحالة الطائفية عن طريق تعديل النصوص التي تتعارض مع تنمية روح المواطنة في الدستور والقوانين والأنظمة ومحاولة تطهير النفوس من العصبية الطائفية ومذاهبها، وقد ظهرت أصوات تطالب بالعلمنة ومعناها فصل الدين عن الدولة وبالتالي يكون هناك توحيد لقوانين الأحوال الشخصية واعتماد الزواج المدني بدل الزواج بحسب القواعد الدينية، وأيضاً قوانين الإرث حيث توضع قوانين خاصة للإرث تطبق على الجميع دون تمييز ودون الرجوع إلى أحكام الدين أو المحاكم الخاصة بكل

---

[1] سعيد سلمان، لبنان والطائف، آثاره ردود الفعل حوله نتائجه إمكانيات تطبيقه،مرجع سابق ص ص، ٥٤-٥٥.

[2] محمد علي مقلد، اغتيال الدولة، ط١، الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠٢.

طائفة وتفرض العلمنة عدم تدخل رجال الدين في السياسة، إضافة إلى إلغاء توزيع الوظائف في الدولة حسب الطوائف[1]، إلا أن المجتمعات الشرقية ترفض العلمانية وتبقى متمسكة بالمجتمع الإسلامي ويعتبرون العلمنة خروجاً عن الدين، إلا أنها ليست خروجاً عن الدين بل يصبح الدين في العلمنة خياراً للمتدينين دون أن يمارس عليهم أي ضغط بالنسبة لدينهم وشعائرهم لهذا ليس هناك من تعارض بين العلمنة وإلغاء الطائفية في لبنان بل هما تياران متماشيان معاً في حل المشكلة السياسية التي يعاني منها لبنان جراء التوزيع الطائفي فيها[2].

بني النظام السياسي اللبناني منذ البداية على أساس حفظ حقوق الطوائف فكان هذا النظام مبنيا على التوزيع الطائفي للسلطات وقد تم الإبقاء عليها في الدستور والميثاق الوطني، تظهر الطائفية بشكل واضح في الدستور في المواد التاسعة والعاشرة والخامسة والتسعين، وقد تم الإبقاء على هذه المواد بعد إجراء التعديل الدستوري عام ١٩٤٣م.

أوجدت المادة التاسعة من الدستور أنظمة للأحوال الشخصية بعدد الطوائف المعترف بها في القوانين وهي خمسة عشر طائفة هي:

المارونية، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليكية الملكية، الأرمنية الأرثوذكسية، الأرمنية الكاثوليكية، السريانية الكاثوليكية، السريانية الأرثوذكسية، الإنجيلية، الشرقية النسطورية، اللاتينية الكلدانية، الإسرائيلية، السنة، الشيعة والدرزية[3]، حيث أصبح لكل طائفة من هذه الطوائف قانون أحوال شخصية خاص بها، وذلك حسب عادات وتقاليد كل طائفة.

أما المادة العاشرة فقد أقرت حرية التعليم في جميع المراحل إلا أن هذه المادة أثرت سلباً على الوحدة الوطنية، حيث سمحت للطوائف بتبني مناهج تعليمية مختلفة حسب كل طائفة، أما المادة الخامسة والتسعين فقد كرست الطائفية من خلال النص على العدالة في توزيع المناصب بين الطوائف، على أساس طائفي وليس على أساس الاستحقاق والكفاءة، حيث كان توزيع المناصب الرئيسية في الدولة بين الطوائف اللبنانية المختلفة من أكثر النقاط التي كرست الطائفية في المجتمع اللبناني.

---

[1] سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص٦٩.

[2] المرجع ذاته، ص ص ٦٩-٧٠.

[3] دستور الجمهورية اللبنانية الصادر في ١٩٢٦/٥/٢٦ وتعديلاته.

وقد كرست الطائفية أيضاً في الميثاق الوطني وهو وثيقة وطنية سياسية غير مكتوبة تبناها رئيس الجمهورية بشارة الخوري المسيحي الماروني ورئيس الوزراء رياض الصلح المسلم السني بعد وصولهما إلى الحكم عام ١٩٤٣م بموافقة من الحركة الوطنية في سوريا[1].

وكان من أهم مبادئ الميثاق الوطني، اتفاق الطرفين المسيحي والمسلم على توزيع مناصب الدولة الرئيسية على الطوائف توزيعاً عادلاً وتقاسم الوظائف الكبيرة في الدولة بين الطوائف، وقد أسس الميثاق الوطني أعرافاً لا يمكن تخطيها، فتوزيع السلطات بين الطوائف وإيجاد قوانين تراعي المجتمع الطائفي أعطى ضمانات للطوائف ليحقق التعايش المشترك بين الطوائف.

أثرت الطائفية على المؤسسات الرسمية في الدولة من خلال تأثيرها على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى الجيش اللبناني:

١. السلطة التشريعية حيث تقضي السمة الطائفية في لبنان عرفاً بجعل رئاسة مجلس النواب، للطائفة الشيعية وظهرت السمة الطائفية أيضاً داخل مجلس النواب عند انتخاب اللجان البرلمانية إذ تراعى الطوائف في اختيار أعضاء هذه اللجان وظهرت الطائفية في قوانين الانتخاب والتي كانت جميعها على أساس طائفي ديني[2]، حيث اعتمدت هذه القوانين على توزيع المقاعد بين المسلمين والمسيحيين بنسب معينة إذ خصصت ٦ مقاعد المسيحيين مقابل ٥ مقاعد للمسلمين وقسم القانون لبنان إلى دوائر انتخابية، ويكون توزيع المقاعد فيها على حسب سكان كل دائرة إلى أي طائفة ينتمون بنسبة ٥/٦ للمسيحيين والمسلمين وجعل الترشيح على أساس طائفي أما التصويت فلم يكن على أساس طائفي أي يستطيع أي مواطن انتخاب من يريد من ضمن دائرته الانتخابية حتى لو لم يكن من نفس طائفته[3].

٢. السلطة التنفيذية ظهرت السمة الطائفية في السلطة التنفيذية من خلال المادة ٩٥ من الدستور اللبناني التي أكدت على توزيع الوظائف بين الطوائف بشكل عادل، حيث يقضي العرف بأن تكون رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية، ورئاسة الوزراء للطائفة السنية، وقد أخذ الدستور

---

[1] باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان، وهل سقط؟، دار النهار، بيروت، ١٩٧٨، ص١٢٨.

[2] إبراهيم شيحا، دراسات في النظام الدستوري اللبناني، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨١، ص٩٦.

[3] أحمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، ط١، دار الفكر العربي، بيروت ١٩٩٠، ص١٢٨.

بالنظام البرلماني الذي يتصف بثنائية السلطة[1]، حيث يشارك رئيس الحكومة رئيس الجمهورية الحكم ولكن النصوص الدستورية تؤكد تبعية رئيس الحكومة لرئيس الدولة فهو يعين الوزراء ورئيس مجلس الوزراء إلا أن الواقع الطائفي يفرض تأمين التوازن بين الطوائف من خلال الاشتراك في مجلس الوزراء حسب الطوائف وليس حسب رغبة رئيس الجمهورية وقد كانت الطوائف تشعر بأنها تحت سيطرة الطائفة المارونية بسبب الصلاحيات الكبيرة التي كانت من حق رئيس الجمهورية الماروني، وقد عالج اتفاق الطائف هذه المسألة، حيث تم تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ورئيس المجلس النيابي[2].

٣. السلطة القضائية لم يأت نص في الدستور ينص على أي شيء يتعلق بالطائفية، ولكن بسبب الواقع الطائفي المفروض فقد تسللت الطائفية إلى القضاء، حيث كانت رئاسة مجلس القضاء ومدعي عام التمييز للطائفة المارونية وقسمت مقاعد القضاء بين الطوائف[3]، وانعكس هذا الوضع على نزاهة القضاء فهو لا يعد منزهاً، إذا لم تتحقق النسب الطائفية في عدد القضاة.

٤. الجيش اللبناني تظهر السمات الطائفية في الجيش اللبناني من خلال إعطاء قيادة الجيش للطائفة المارونية ويتم تقسيم باقي المناصب العليا في الجيش على باقي الطوائف[4]، وظهرت الطائفية أيضاً في عدد المقبولين في المدرسة الحربية، حيث كان موزعاً على طريقة الحصص بين الزعماء السياسيين ويتم قبول الطلاب وفق هذه الحصص فيكون ولاء كل مجموعة من الطلاب لزعيم طائفته وليس لوطنهم ومصلحة وطنهم، وقد سيطرت الطائفة المارونية على الجيش من خلال جعل سلطة قيادة الجيش العليا بيد رئيس الجمهورية الماروني، وكذلك كان قائد الجيش من نفس الطائفة ومعظم القيادات العليا في الجيش كانت لأشخاص من الطائفة المارونية وبالتالي سيطرة هذه الطائفة على الجيش وأدت هذه السيطرة في بعض الأحيان إلى إشراك الجيش في القتال لصالح طائفة معينة ضد أخرى، وقد أجرى إلياس سركيس رئيس الجمهورية اللبناني الذي حكم من عام (١٩٧٦-١٩٨٢) إصلاحاً دستورياً، حيث نقل سلطة قيادة الجيش العليا من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الأعلى إلا أن هذا

---

[1] شيحا، دراسات في النظام الدستوري اللبناني، مرجع سابق، ص١٧٢.

[2] أحمد سرحال، وثيقة الطائف للوفاق الوطني ودستور الجمهورية اللبنانية، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣، ص١٠.

[3] البير منصور، الانقلاب على الطائف، مرجع سابق، ص٤٧.

[4] هيلينا كوبان، "لغز لبنان المحير"، السياسة الدولية، العدد ٧٦، القاهرة ١٩٨٤م، ص ١٨٩.

الإجراء لم يقلص من الطائفية في الجيش، حيث بقيت مسيطرة على مختلف قطاعات الجيش اللبناني.

لعبت الطائفية السياسية في لبنان دوراً بارزاً بالنسبة للعلاقات اللبنانية السورية، حيث انقسمت الطوائف اللبنانية بعد الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥م حيال الوجود السوري في لبنان إلى قسمين، قسم كان مع الوجود السوري ويدعمه، وقسم كان ضد هذا الوجود ويطالب بالانسحاب السوري من لبنان.

وكانت الطائفة المسيحية تقف ضد الوجود السوري في لبنان وتعتبره احتلالاً وفرضاً للهيمنة والسيطرة السورية على لبنان، حيث كانت هذه الطائفة ترى ضرورة استقلالية لبنان عن الوطن العربي[1]، وكانت ترى أن الوجود السوري والفلسطيني هو مصدر البلاء بالنسبة للبنان حيث كانت تخشى هذه الطائفة من أن يصبح المسلمون أكثرية وبالتالي تختل الموازين الطائفية لصالح الطوائف المسلمة ويخسر المسيحيون نفوذهم وسلطتهم في لبنان.

أما بالنسبة للطائفة المسلمة في لبنان فقد كانت مع الوجود السوري في لبنان وذلك بسبب رغبة هذه الطائفة في المحافظة على التحام لبنان بالوطن العربي وتعاطف هذه الطائفة مع قضايا الوطن العربي ومع الوجود الفلسطيني والسوري في لبنان واعتبار الوجود السوري بمثابة حفظ للأمن والاستقرار في لبنان[2].

وكانت الطوائف المسلمة اللبنانية ترى في الوجود السوري في لبنان دعماً لمطالبها في تقليص صلاحيات الطائفة المسيحية وإعطاء الطائفة المسلمة بعض الامتيازات حتى لا تشعر بالظلم والاضطهاد.

حاول اتفاق الطائف وضع حد لسيطرة الطائفة المارونية المسيحية على لبنان من خلال الصلاحيات التي تم إعطاؤها لرئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وبالتالي تخفيض صلاحيات رئيس الجمهورية المسيحي الماروني، كما وضع الاتفاق نصوصاً تخص العلاقات بين لبنان وسوريا ضمن إطار من التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين، وبالرغم من أن هذا الاتفاق لم يراعي مصلحة الطائفة المسيحية حسب رأيها إلا أن هذه الطائفة قبلت بالاتفاق، وذلك خوفاً من ازدياد ضعف المسيحيين بعد أن فشل مجلس النواب في اختيار رئيس للجمهورية خلفاً لأمين الجمَّيل عام ١٩٨٨ إضافة إلى وجود حكومتين متنافستين، الأولى برئاسة العماد ميشيل

---

[1] أحمد سرحال، النظم السياسية الدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، مرجع سابق، ص٢١٨.

[2] المرجع ذاته، ص٢٠٧.

عون والثانية برئاسة سليم الحص[1]، وقد أدى ضعف الصف المسيحي إلى المساعدة في التوصل إلى اتفاق الطائف.

كانت مسألة التدخل السوري في السيادة اللبنانية ووجود القوات السورية في لبنان من أخطر النقاط التي كادت أن تعثر الاتفاق، وذلك بسبب مطالبة نواب الطوائف المسيحية بوضع ضمانات أكثر حول الوجود السوري وإلى متى سيستمر، حيث ينظر المسيحيون إلى العلاقات مع سوريا نظرة خوف على الاستقلال والسيادة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، وبالرغم من أن اتفاق الطائف وضع العلاقات اللبنانية السورية ضمن اتفاقات مكتوبة وحدد طبيعة الوجود السوري ومدة استمراره إلا أن هذا الأمر لم يغير من نظرة الطوائف المسيحية للوجود السوري في أراضيها.

بعد أن توفي الرئيس حافظ الأسد عام ١٩٩٩، تسلم الرئاسة في سوريا ابنه بشار الأسد بعد استفتاء شعبي عام ٢٠٠٢ حاز فيه على الأغلبية الساحقة[2]، بقيت القوات السورية تمارس دورها في لبنان بالرغم من مطالبة بعض الطوائف اللبنانية والمجتمع الدولي لسوريا بالانسحاب من لبنان، خاصة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠، وبذلك ازدادت الأصوات المطالبة بالانسحاب السوري من لبنان بحجة أن مبرر وجود القوات السورية في لبنان قد انتهى مع انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني لكن سوريا رفضت الانسحاب وأصرت على البقاء في لبنان بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ وتوجيه التهمة لسوريا بالتعاون مع الاستخبارات اللبنانية بالتخطيط لعملية الاغتيال، تغيرت مواقف بعض الطوائف من سوريا، حيث كانت طوائف السنة والشيعة والدروز من الموالين لسوريا، وكانت الطائفة المسيحية ضد الوجود السوري في لبنان، وذلك لخوفها من أسلمة لبنان نتيجة سيطرة الطوائف الإسلامية مع سوريا على لبنان وازدياد أعداد المسلمين على أعداد المسيحيين، إلا أن الوضع في لبنان تغَّير بعد اغتيال الحريري، حيث انضمت الطائفة السنية إلى المعارضة بشكل مباشر وواضح واتحدت الطائفة السنية مع بعض الموارنه والدروز في بوتقة واحدة ضد الوجود السوري في لبنان، حيث يمثل الطائفة السنية النائب سعد الحريري إلى جانب الزعيم الدرزي وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، والدكتور سمير جعجع قائد تنظيم القوات

---

[1] إيلي سالم، الخيارات الصعبة: دبلوماسية البحث عن مخرج، شركة المطبوعات بيروت، ١٩٩٣، ص٥١٥.

[2] دانييل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، ترجمة عماد شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٦٥.

اللبنانية وهو مسيحي ماروني انظم إلى تحالف الحريري – جنبلاط بعد خروجه من السجن بعد إصدار عفو عنه، حيث قضى إحدى عشرة سنة في السجن بتهمة اغتيال رئيس وزراء لبنان، رشيد كرامي[1]، بالإضافة إلى أمين الجميل وهو ماروني أيضاً، واتحدوا جميعهم تحت مسمى قوى الرابع عشر من آذار وهو اليوم الذي احتشد فيه أنصار هؤلاء الزعماء في ساحة الشهداء بمناسبة مرور شهر على اغتيال الرئيس رفيق الحريري في الرابع عشر من شباط ٢٠٠٥.

أما قوى المعارضة أو الثامن من آذار فكانت تضم الطائفة الشيعية ممثلة بحزب الله ويمثله حسن نصر الله، وحركة أمل ويمثلها نبيه بري، إضافة إلى العماد مشيل عون الذي عاد من منفاه في فرنسا بعد خمسة عشر عاماً، بعد حادثة اغتيال الحريري، وهذه القوى هي من الموالين لسوريا وللوجود السوري في لبنان.

استطاعت قوى الرابع عشر من آذار من الفوز بأغلبية مقاعد المجلس النيابي الذي انتخب بعد شهر من اغتيال الحريري، وقد عارضت قوى الثامن من آذار حكومة فؤاد السنيورة واعتبرتها غير شرعية، فلجأت للمعارضة الشعبية في الشارع في محاولة لإسقاط حكومة السنيورة، وتحاول هذه القوى في الوقت الحاضر تعطيل اكتمال النصاب القانوني لمجلس النواب من أجل منع انتخاب رئيس للجمهورية، حيث تمتلك قوى الرابع عشر من آذار أغلبية برلمانية أي النصف + واحد، وهي تستطيع أن تنتخب رئيسا للبلاد، لكن لا يمكن أن يكتمل النصاب القانوني لانتخاب الرئيس إلا بحضور نواب الثامن من آذار الجلسة وبالتالي تستخدم المعارضة هذه النقطة الدستورية لتعطيل انتخاب رئيس لبناني لا ترضى عنه سوريا[2].

وتسعى قوى الرابع عشر من آذار إلى إضعاف حزب الله اللبناني عن طريق محاولة نزع سلاحه وبالتالي إضعاف سوريا وإلغاء سيطرتها على الداخل اللبناني، وبالمقابل يحاول حزب الله وحلفاؤه إلى إضعاف قوى الأغلبية ومحاولة زيادة نفوذ المعارضة في الحكومة والبرلمان، وذلك عن طريق إبقاء دور واضح ومهم لسوريا في لبنان.

---

[1] سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء، مرجع سابق، ص٣٥٦.

[2] إنترنت www.aljamal.com ، ٢٠٠٧/١١/٢٤ الساعة ١٦:١٨.

المبحث الثالث

الوجود السوري في لبنان وأثره على العلاقات بين البلدين

كان للوجود السوري في لبنان أثر كبير على طبيعة العلاقات بين البلدين منذ دخول القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦، في محاولة منها لوقف الحرب الأهلية اللبنانية، وحتى انسحابها من لبنان في صيف عام ٢٠٠٥م، وذلك تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٥٩) الذي صدر عام ٢٠٠٤ والذي دعا إلى خروج جميع القوات الأجنبية من لبنان.

مصالح سوريا في لبنان:

أصبح من الواضح مدى عمق المصالح السورية في لبنان، حيث تنظر سوريا إلى لبنان كمنطقة نفوذ حيوية لها، إضافة إلى كونها تشكل حاجزاً استراتيجياً، وشريكاً سياسياً واقتصادياً مهما[1]،لذا تحرص سوريا على تعزيز سلطتها في لبنان وتوثيق صلاتها بها، وذلك عن طريق العديد من الاتفاقات المكتوبة بين الطرفين، إضافة إلى محافظتها على تحالفها مع إيران وذلك للأهمية الكبرى التي تشكلها الطائفة الشيعية اللبنانية بالنسبة لسوريا، باعتبارها حليفاً لسوريا وتأخذ هذه الطائفة دعمها الكامل من إيران.

وبالرغم من تكرار الإدارة السورية في أكثر من مناسبة عدم رغبتها في إعادة قواتها إلى لبنان واعترافها الكامل بالسيادة اللبنانية، إلا أن المصالح السورية في لبنان تبقى واضحة المعالم، إضافة إلى استمرار تدخلها في الشأن الداخلي اللبناني، فهي ما تزال تدعم حزب الله اللبناني في هجماته على الحدود الإسرائيلية اللبنانية، وذلك بإمداده بالأسلحة والصواريخ، إضافة إلى الاتهامات التي توجه لسوريا بدعمها لعناصر إسلاميين سنة لهم صلة بتنظيم القاعدة في لبنان[2]، بالإضافة إلى اتهامات بعض الطوائف اللبنانية لسوريا بوقوفها وراء عدم الاستقرار الأمني الذي تواجهه لبنان في هذا الوقت، وقد أدى انتهاج سوريا سياسة التبعية مع لبنان منذ اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، إضافة إلى دخول سوريا في الصراع بين الطوائف اللبنانية المختلفة،

---

[1] حسين ج. آغا، أحمد الخالدي، سورية وإيران "تنافس وتعاون" ترجمة عدنان حسن ط١، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٣٤.

[2] أنتوني كوردسلمان، "تحسين العلاقات الأمريكية – السورية بعض البدايات الممكنة" المستقبل العربي، ٣٤٢، بيروت، ٢٠٠٧، ص ص ١٢-١٣.

وذلك بالوقوف مع طائفة ضد أخرى، إلى توليد الحقد والعداء لسوريا، وبالتالي تقليل الفرص المتاحة لبناء علاقات طيبة ومسالمة بين لبنان وسوريا[1].

ازدادت حدة التوتر بين لبنان وسوريا في العام ٢٠٠٤ بعد التدخل المباشر لسوريا في لبنان بتعديل الدستور اللبناني من أجل التمديد لحليفها الرئيس إميل لحود، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي على أثر ذلك القرار رقم (١٥٥٩) والذي طالب سوريا بسحب جميع قواتها من لبنان حفاظاً على سيادة لبنان إلا أن سوريا لم تطبق القرار إلا بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥، واتهام سوريا بالتخطيط لعملية الاغتيال هذه والاغتيالات الأخرى التي حصلت في لبنان بعد ذلك.

الانسحاب السوري من لبنان عام ٢٠٠٥:

تعتبر سوريا أن في سيطرتها على لبنان مصلحة هامة لأمنها القومي، حيث تعتبر سوريا أن منطقة البقاع هي منطقة مهمة جداً للدفاع عن دمشق من أي هجوم قد تفكر إسرائيل بشنها على سوريا.

بعد حادثـــة اغتيـــال الرئيس رفيق الحريري، بدأت القوات السورية بتطبيق القرار رقم (١٥٥٩)، حيث بدأت بعملية إعادة انتشار القوات السورية في لبنان حسب جدول زمني محدد.

وقد أكد الرئيس السوري بشار الأسد بعد الانسحاب السوري من لبنان أن هذا الانسحاب لا يعني غياب دور سوريا في لبنان، فهذا الدور تحكمه عوامل سياسية وجغرافية كثيرة وأكد الرئيس السوري أن هذا الانسحاب لـــم يأتِ تحت ضغط المجتمع الدولي، ولا هو تطبيق للقرار (١٥٥٩) الذي هو ضد المصالح السورية إنما هو تطبيق لاتفاق الطائف الذي تلتزم سوريا بكافة بنوده[2].

انعقد المجلس الأعلى اللبناني – السوري في دمشق في شهر آذار عام ٢٠٠٥، حيث أكد المجلس على البدء بنمط جديد من العلاقات بين البلدين تحكمه المؤسسات الرسمية ومؤسسات

---

[1] البير منصور، الانقلاب على الطائف، مرجع سابق، ص ص ٢٢٦-٢٢٧.

[2] مشهور إبراهيم أحمد "مستقبل النظام السوري في ظل تداعيات اغتيال رفيق الحريري شؤون خليجية، مركز دراسات الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد ٤٤ شتاء ٢٠٠٦، ص٥٨.

المجلس الأعلى فقط، بدون المرور بأجهزة أمنية أو سياسية غير رسمية[1]، وبالرغم من محاولة البلدين البدء بتطبيق الاتفاقات التي لم تكن مطبقة من قبل، وذلك في محاولة لإنهاء حالة التوتر بين البلدين، إلا أن العلاقات بين البلدين بقيت غير مستقرة بسبب الأحداث المتسارعة في لبنان من اغتيالات لسياسيين لبنانيين معارضين لسوريا، إضافة إلى انقسام الشارع اللبناني بين مؤيد لسوريا ومعارض لها فالفريق المعارض للوجود السوري في لبنان اعتبر أن الانسحاب السوري من لبنان هو انتصار للسيادة اللبنانية على أراضيها، وهو بمثابة الخلاص من احتلال القوات السورية للبنان باعتبارها قوات أجنبية، أما الفريق المؤيد لسوريا فقد رأى أن هذا الانسحاب يشكل خطراً على لبنان، حيث أحدث فراغاً أمنياً وعسكرياً ولم يستطع الجيش اللبناني ملئه، وقد بدا ذلك واضحاً بالاضطراب الأمني الكبير الذي حدث في لبنان بعد الانسحاب، إضافة إلى أن هذا الانسحاب قد سرّع بظهور الكثير من المشاكل بين البلدين مثل مشاكل الحدود ومزارع شبعا، وأيضا قد يكشف الانسحاب الكثير من المسؤولين اللبنانيين والسوريين الذين ارتكبوا الكثير من المخالفات القانونية في لبنان.

وقد أنهى هذا الانسحاب العلاقة المباشرة بين سوريا وحزب الله وجعل من إيران صلة وصل بين الحزب وسوريا، حيث أن أي حركة يقوم بها حزب الله في ظل علاقته بسوريا سوف تفسر بطريقة سلبية[2]، وفي ظل هذه الأحداث المتسارعة برزت العديد من التحديات التي تواجه مستقبل العلاقة بين البلدين أبرزها:

١. عدم قدرة الجيش اللبناني على حفظ الأمن الداخلي، ونرى ذلك واضحاً في زيادة التفجيرات في لبنان بعد الانسحاب.

٢. الصعوبة التي تواجه قوى المعارضة اللبنانية في أن تقدم برنامجاً سياسياً إصلاحياً موحداً، حيث أنهم توحدوا في المطالبة بالانسحاب السوري، لكنهم لم يتوحدوا في نظرتهم إلى ما بعد الانسحاب[3].

---

[1] Majdoline Hatoum, Syria reneges on promise to free fisher men www.lebanese lobby.org, 20 July, 2005.

[2] محمود صالح الكروي، لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية، المستقبل العربي، ٣١٦، لبنان، ٢٠٠٥، ص ص ٤١-٤٢.

[3] المرجع ذاته، ص٤١.

٣. طبيعة العلاقات بين البلدين، وكيف ستقوم هذه العلاقات في ظل الرفض الشعبي الواسع في لبنان لسوريا ولممارساتها في لبنان، وتدخلها في الشأن الداخلي اللبناني.

٤. المطامع الإسرائيلية في أرض لبنان ورغبتها في السيطرة عليه، وهنا لا بد من اشتراك لبنان مع سوريا في نظام أمني جديد يحمي لبنان من خلاله أمنه الداخلي من الأطماع الإسرائيلية، وضمان عدم تعرضه لهجمات إسرائيلية على الحدود.

٥. المحكمة الدولية التي تشكلت للتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وكيف ستواجه كل من لبنان وسوريا الأمر إذا ما أثبتت المحكمة الدولية تورط سوريا بهذا الاغتيال وغيره من الاغتيالات التي حدثت في لبنان.

٦. اتهام سوريا من قبل بعض الطوائف اللبنانية المعارضة لها بأنها تقف وراء أحداث مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين شمال لبنان، والتي اشتعل فتيلها في شهر أيار عام ٢٠٠٧ وذلك في محاولة من سوريا لتعطيل عمل لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حسب أقوال الفريق المناهض لسوريا.

وفي ظل هذه الأوضاع المضطربة في لبنان ما تزال العلاقات بين لبنان وسوريا تشهد تدهوراً كبيراً وعدم استقرار على كافة الأصعدة بالرغم من عدم صدور نتائج اللجنة الدولية المكلفة بالتحقيق باغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري بشكل نهائي.

الفصل الثاني

أثر التدخل الدولي على العلاقات اللبنانية – السورية

يتناول هذا الفصل دراسة أثر التدخل الدولي على العلاقات اللبنانية – السورية من خلال الدور الأمريكي، الفرنسي، الإسرائيلي والإيراني، إضافة إلى دور الأمم المتحدة من خلال القرارات المختلفة التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي بخصوص لبنان أو سوريا، وكان لها تأثير على طبيعية العلاقات بين البلدين.

ومن أجل دراسة التأثير الدولي على العلاقات اللبنانية – السورية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول دراسة طبيعة أثر التدخل الدولي والإقليمي على العلاقات اللبنانية – السورية، أما المبحث الثاني فسيتناول أثر الاغتيالات السياسية في لبنان على العلاقات مع سوريا، أما المبحث الثالث فيناقش انعكاسات التدخلات الإقليمية والدولية على واقع العلاقات اللبنانية – السورية الراهنة.

المبحث الأول

دراسة تشخيصية لطبيعة أثر التدخل الإقليمي و الدولي على العلاقات اللبنانية السورية

المطلب الأول

أثر التدخل الأمريكي على العلاقات اللبنانية – السورية

لعبت الولايات المتحدة دوراً مهماً في لبنان منذ الحرب الأهلية اللبنانية وكان لها دور واضح في إيجاد اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت قرابة أربع عشرة سنة، حيث تبدلت الظروف الدولية واتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حل خلافاتهما بالطرق السلمية، ومن أجل وقف الحرب الأهلية اللبنانية، كان لا بد من إيجاد اتفاق بين القوى المتحاربة في لبنان والتي ترتبط بقوى خارجية، لذلك اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في اجتماع مالطا على أنهما يريدان وقف الحرب في لبنان من أجل الحفاظ على خرائط المنطقة، وحتى لا تحدث فيه تغيرات أساسية جراء هذه الحرب[1].

وكانت الولايات المتحدة الراعي الأساسي لاتفاق الطائف، حيث بدأت الولايات المتحدة تمارس دورها كقوة عظمى مستغلة تراجع دور الاتحاد السوفيتي، ومن ثم انهيار المعسكر الشرقي وبقاء الولايات المتحدة القوة الوحيدة في العالم، استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الظروف وبدأت محاولة إحياء عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وأرادت أن تدخل لبنان مفاوضات السلام مع باقي الدول العربية، وكان من الصعب دخول لبنان المفاوضات وهو يعاني من الحرب الأهلية، وعدم الاستقرار السياسي[*]،حيث فشلت عملية انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية في صيف عام ١٩٨٨، وبسبب خلو رئاسة الجمهورية من رئيس تغيرت الأوضاع في لبنان، وأرادت الولايات المتحدة الأمريكية العودة بالوضع إلى طبيعته فدعت إلى عقد مؤتمر دولي بخصوص الشرق الأوسط بعد انطلاق الانتفاضة الفلسطينية في محاولة لحل النزاع العربي الإسرائيلي[2].

---

(1) Lebanon a Country Study, op. cit, pp 176-177.

(*) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر:
Augusts Richard Norton "Lebanon After Taif: is The Civil War Over" Middle East Journal, vol: 145, No 3, Washington, Dc summer 1991,.

(2) عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان، ط١، ١٩٩١، ص١٣٤.

لذلك أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على إحلال السلام في لبنان مع اعترافها بالنفوذ السوري في لبنان في محاولة لمنع تفجير الموقف في لبنان، وبالتالي التأثير على أمن المنطقة بشكل عام، فقامت الولايات المتحدة بالتدخل في الانتخابات الرئاسية في لبنان عام ١٩٨٨، وقامت بتعطيل جلسة مجلس النواب، بسبب عدم السماح بانتخاب سليمان فرنجية الذي كانت تدعمه سوريا، بسبب برودة العلاقة معه، وكانت تؤيد أي ماروني آخر تقبل به سوريا[1]، واتفقت مع سوريا على دعم ميخائيل الضاهر، لكنها فشلت، وتشكلت حكومة عسكرية برئاسة العماد ميشيل عون وأصبح في لبنان حكومتان، لم تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة العسكرية وقامت بدعم أعمال اللجنة السداسية العربية لحل الأزمة اللبنانية، وشجعت اللجنة على المضي قدماً من أجل تحقيق السلام وذلك بتحجيم الدور السوري في لبنان عن طريق وضع برنامج زمني محدد لانسحاب القوات السورية من لبنان، مما حدا بالعماد ميشيل عون إلى إعداد خطة لخوض حرب ضد الوجود السوري في لبنان عام ١٩٨٩[2]، شكلت هذه الحرب أبعاداً في غاية الخطورة على مخططات الولايات المتحدة في المنطقة، مما استدعى تدخلها بشكل حاسم، حيث سعت إلى تفعيل التحرك العربي عن طريق تشكيل اللجنة الثلاثية في القمة العربية في الدار البيضاء، إلا أن العماد ميشيل عون لم يتراجع عن موقفه بل قام بتنظيم تظاهرات كبيرة أمام السفارة الأمريكية في لبنان اضطر على إثرها السفير الأمريكي وطاقم السفارة إلى مغادرة السفارة، فتوفرت قناعة لدى الولايات المتحدة أنه لا يمكن التوصل إلى حل في لبنان دون موافقة سوريا، خاصة بعد أو أوقفت اللجنة الثلاثية المكونة من ملك السعودية، ملك المغرب ورئيس الجزائر مهمتها وحملت سوريا مسؤولية وصول اللجنة إلى طريق مسدود، لكن الولايات المتحدة طلبت من اللجنة استئناف نشاطها، وعدم إدانة سوريا، فأعلنت اللجنة الثلاثية في ١٥ أيلول/١٩٨٩ معاودة نشاطها[3].

تمت دعوة النواب اللبنانيين إلى الطائف لمناقشة الوثيقة وتوقيع الاتفاق وقد دعمت الولايات المتحدة هذه المناقشات بشكل مباشر وأكدت الولايات المتحدة على ضرورة توقيع الاتفاق، وأنها ستضمن تنفيذ الاتفاق خصوصاً ما يتعلق بإعادة انتشار القوات السورية في البقاع، وعملت الولايات المتحدة على تجميد النشاطات العسكرية والسياسية لإسرائيل في لبنان

---

[1] عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر، مرجع سابق، ص١٥٥.

[2] جورج بكاسيني، أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ط١، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٣، ص٣٧.

[3] نفس المرجع، ص٣٨.

فاستطاعت الولايات المتحدة أن تخلق توجهاً دولياً كاملاً في مصلحة الحل وتوقيع اتفاق الطائف وحل الأزمة اللبنانية.

بعد أن تم التوقيع على اتفاق الطائف في نهاية عام ١٩٨٩ تمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب اللبناني وأصبح الاتفاق في حيز التنفيذ، إلا أن الاتفاق لم يطبق بكافة بنوده، حيث رفضت سوريا تطبيق الاتفاق ورفضت إعادة انتشار قواتها في منطقة البقاع تمهيداً لانسحابها الكامل من لبنان، وقد حاولت الولايات المتحدة في أكثر من مرة حث سوريا على سحب قواتها من لبنان خلال الفترة الزمنية التي حددها اتفاق الطائف. ولم تقم إسرائيل بسحب قواتها من الجنوب اللبناني، بحجة أنها لن تسحب قواتها طالما هناك قوات سورية في لبنان، وذلك لخوفها من القيام بهجمات على حدودها من الداخل اللبناني تحت غطاء القوات السورية، وبقيت القوات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني وبقيت تشن هجماتها على لبنان من وقت إلى آخر حتى أيار من عام ٢٠٠٠، عندما قامت إسرائيل بانسحاب أحادي الجانب من الجنوب اللبناني، وذلك تحت ضغط المقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله تحديداً[1].

بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان بدأت تطالب سوريا بتطبيق اتفاق الطائف الخاص بالانسحاب السوري من لبنان وبدأت تضغط باتجاه انسحاب سوري من لبنان، بحجة أن سبب وجود القوات السورية في لبنان قد انتهى مع انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية أولاً ومع انسحاب إسرائيل من لبنان وعدم تشكيلها خطراً على لبنان بعد الانسحاب، وبدأت إسرائيل بتأليب المجتمع الدولي ضد سوريا للضغط عليها بالانسحاب من لبنان.

لم تعترف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أن سبب الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان هو بسبب ضغط المقاومة، بل كانت تحاول دائماً الانتقاص من شأن المقاومة في الانسحاب عن طريق وصفها بالإرهابية أو المدعومة من إيران، وقد ركز الإعلام الأمريكي على ذكر المتاعب الإسرائيلية في جنوب لبنان ولم تحاول الاعتراف بالتحدي الإسرائيلي لقرار الأمم المتحدة، الذي كان يدعوها إلى الانسحاب من الجنوب اللبناني[2].

---

[1] محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، الانتشار العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص ص ١٦٥-١٦٦.

[2] إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، دار الآداب بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص ص ٣١٥-٣١٦.

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١[1]، ميزت الولايات المتحدة بين الدول العربية من منطلق مواقفها من الإرهاب معه أو ضده، وقد قامت الولايات المتحدة بتصنيف الدول إلى دول شريرة ودول تائبة ودول صديقة.

الدول الشريرة هي الدول التي تتهمها الولايات المتحدة بممارسة الإرهاب بنفسها أو دعمه مادياً وعسكرياً، وتكون هذه الدول في العادة مدرجة ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، وقد وجهت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول نقداً لكل من الصومال وسوريا ولبنان باعتبار أنها توفر ملاذاً آمناً لجماعات إرهابية، ولكن سوريا هي الدولة الوحيدة التي وضعت على لائحة الإرهاب[2]، وإضافة إلى سوريا وضعت الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من العراق وكوريا الشمالية وإيران وكوبا كدول راعية للإرهاب[3].

تعاملت الولايات المتحدة مع العراق عن طريق احتلالها لهذا البلد بحجة مكافحة الإرهاب والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولوحت الولايات المتحدة باستخدام القوة ضد الصومال على اعتبار أنه يأوي بعض أعضاء من تنظيم القاعدة، لكن خوف الولايات المتحدة من الوقوع في المستنقع الصومالي حذا بها إلى الاكتفاء بتنظيم دوريات بحرية مشتركة مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا للتأكد من عدم تسلل عناصر من القاعدة إلى الأراضي الصومالية، والقيام برحلات جوية استكشافية لمسح الأجواء الصومالية[4].

أما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة من سوريا ولبنان فقد اختلف عن موقفها من باقي الدول، وذلك أن الموقف الأمريكي من سوريا ولبنان بني على أساس موقفهما من الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث تستضيف سوريا بعض المنظمات الفلسطينية المصنفة على أنها إرهابية، إضافة إلى اعتبار حزب الله من المنظمات الإرهابية على القائمة الأمريكية وهو مدعوم من سوريا ولبنان، وتعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع سوريا ولبنان على أساس استعدادهما

---

[1] نسيم الخوري، حوارات الحضارات والسلام الدائم، المستقبل العربي، العدد ٣٣٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦، ص١٠٩.

[2] نيفين مسعد، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص٢٣٥.

[3] سليم الحص، لبنان والعرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، المستقبل العربي، العدد ٢٧٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٧٢.

[4] نيفين مسعد، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، مرجع سابق،ص ٢٤١.

لمساندة جهود مكافحة الإرهاب باعتبار أنه استعداد جيد لكنه غير كافٍ، وذلك على أساس أنه لا يمكن لسوريا أن تشجب نوعاً من الإرهاب مثل (القاعدة وطالبان) وتدعم إرهاباً من نوع آخر (أي حركات التحرر الوطني في فلسطين ولبنان) [1].

وقد هددت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مرة بأنها ستقوم بعمل عسكري ضد سوريا خاصة بعد أن أصبحت باحتلالها للعراق جاراً مباشراً لسوريا. التي تضعها الولايات المتحدة منذ مدة طويلة على قائمة الدول الراعية للإرهاب، ورغم استبعاد العمل العسكري ضد سوريا حالياً نتيجة غرق أمريكا في المستنقع العراقي إلا أن الضغوط والتهديدات الأمريكية لسوريا ما زالت مستمرة لاتهامها بأنها راعية لحزب الله الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية في خطورة تنظيم القاعدة[2].

بعد أن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حملتها ضد الإرهاب أرسلت قائمة بمطالبها من لبنان، وعلى رأس هذه المطالب، اعتبار حزب الله اللبناني منظمة إرهابية، وتجميد أرصدة الحزب، لكن لبنان أعلن رفضه لهذه المطالب، وأكد الرئيس اللبناني إميل لحود تمسك بلاده بموقفه من التمييز بين الإرهاب المرفوض وبين المقاومة المشروعة وتمنى أن يرى إسرائيل كدولة إرهابية على القائمة الأمريكية، وعدم التعامل معها بمعايير مزدوجة وأكد الرئيس اللبناني أن القضاء على الإرهاب يكون بالنضال والكفاح من أجل تحقيق العدالة وأنه من الظلم التغاضي عن جرائم إسرائيل على الشعب الفلسطيني واعتبار المقاومة الشعبية منظمات إرهابية[3].

وعلى الرغم من قيام إسرائيل أثناء حرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان، بعد أن قام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين، بتدمير البنى التحتية في لبنان، إضافة إلى هدم الجسور والطرق وقصف مطار بيروت الدولي واستهداف المدنيين واستخدام إسرائيل لأنواع كثيرة من الأسلحة المحرمة دولياً، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي وقفت ضد الوقف الفوري لإطلاق النار وأخرت إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ القاضي بوقف

---

[1] نيفين مسعد،صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية،مرجع سابق، ص٢٤١.

[2] محمد وهبي، أمريكا الجديدة: هل يمكن التفاهم معها؟، شؤون عربية، القاهرة، ٢٠٠٤، العدد ١٢٠، ص ص٤٥-٤٦.

[3] محمد المسير، زلزال الحادي عشر من سبتمبر وتوابعه الفكرية، دار النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣، ص ص ٢٩-٣٠.

جميع الأعمال الحربية الإسرائيلية ضد لبنان فوراً وبقيت تعتبر حزب الله اللبناني منظمة إرهابية يجب التخلص منها[1].

وفي إطار سعي الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، قامت بمضاعفة جهودها في سبيل الضغط على مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار يلزم سوريا بالانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية، إضافة إلى ضغط قوى المعارضة اللبنانية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري الذي انضم إلى صفوف المعارضة بعد أن كان من الموالين لسوريا بسبب التدخل السوري في تعديل الدستور اللبناني للتمديد للرئيس إميل لحود وقد تبنى مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٤ القرار رقم ١٥٥٩ الذي دعا إلى انسحاب القوات السورية من لبنان[2].

رفضت سوريا تطبيق هذا القرار ووصفته بأنه تدخل في الشأن الداخلي اللبناني واستمر الوجود السوري في لبنان حتى شباط ٢٠٠٥ بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري وتوجيه التهمة إلى سوريا بتنفيذ هذا الاعتداء حيث قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع أوروبا وتحديداً فرنسا بالتعاون من أجل تشكيل ضغط دولي على سوريا بهدف إنهاء وجودها العسكري والمخابراتي في لبنان وقد قامت سوريا بتطبيق القرار ١٥٥٩ وأنهت في نيسان ٢٠٠٥ وجودها في لبنان الذي استمر من عام ١٩٧٦[3].

استمر التعاون الأمريكي الأوروبي لدعم عملية عودة الاقتصاد اللبناني إلى وضعه السوي، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم الكامل للحكومة اللبنانية التي تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية اللبنانية في أيار ٢٠٠٥ والتي فازت فيها الأغلبية اللبنانية المعارضة للوجود السوري في لبنان، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التركيز على نزع سلاح حزب الله وطلبت أكثر من مرة من الحكومة اللبنانية تفكيك حزب الله ونزع سلاحه باعتباره منظمة إرهابية[4]، وزاد هذا الإصرار لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب إسرائيل

---

[1] يغفيني بريماكوف، الشرق الأوسط.. المعلوم والمخفي، ترجمة علي العرب – عبد السلام شهباز، دار إسكندرون، دمشق، ط١، ٢٠٠٦، ص ص ٣٧٥-٣٧٦.

[2] نفس المرجع، ص٢٢١.

[3] إيفودالدر – ينكول نيسوتو – فيليب غردون، هلال الأزمات – الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص ص ٩٧-٩٨.

[4] نفس المرجع، ص ١٠٣.

الأخيرة على لبنان، حيث كان لها مساهمة فعالة في إضافة بند إلى القرار ١٧٠١ القاضي بالوقف الفوري لجميع الأعمال الحربية على لبنان يقضي هذا البند بضرورة نزع سلاح حزب الله وبالتالي لا يكون في الجنوب اللبناني أي سلطة، غير سلطة الجيش اللبناني والقوات الدولية (اليونيفيل) [1].

إلا أن حزب الله اللبناني، رفض تطبيق هذا البند وأشار إلى أن سلاح المقاومة هو شأن داخلي لبناني يتم التفاوض فيه بين الفرقاء اللبنانيين دون تدخل دولي.

المطلب الثاني

أثر التدخل الفرنسي على العلاقات اللبنانية – السورية:

اتبعت السياسات الأوروبية تجاه لبنان وسوريا منحى مستقل عن السياسة الأمريكية، فخلال التسعينات من القرن الماضي سعى الاتحاد الأوروبي إلى دمج لبنان وسوريا في ترتيبات الشراكة الأورو–متوسطية، لإدخال سوريا وإحدى عشرة دولة شرق أوسطية إلى منطقة تجارة حرة أورو– متوسطية وتعرف السياسة الأوروبية تجاه سوريا إلى مساعدة سوريا على الاستعداد للعولمة والهدف الأهم هو مساعدتها على عقد معاهدة سلام مع إسرائيل تكون لبنان طرفاً فيها، كما اتخذت السياسة الفرنسية تجاه لبنان في عهد الرئيس جاك شيراك دعماً قوياً لحملة رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري لإعادة بناء لبنان في تسعينات القرن الماضي وأيدته أيضاً في صراعاته السياسية مع الرئيس اللبناني إميل لحود الموالي لسوريا[2].

بعد هجمات ١١/أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية تدهورت العلاقات الأمريكية بسوريا ولبنان بشكل واضح، إلا أن القادة الأوروبيين بمن فيهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك نصحوا الرئيس الأمريكي جورج بوش برفع مستوى تعاطيه مع الرئيس السوري بشار الأسد على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي مال بعد هجمات ١١/أيلول إلى إدراج حزب الله اللبناني في قائمة المنظمات الإرهابية وذلك استجابة للضغوط الأمريكية.

وبالرغم من التأييد المطلق الذي أبداه الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على أفغانستان وموافقة الدول الأوروبية على إرسال قوات تابعة لحلف شمال الأطلسي

---

[1] الحرب الإسرائيلية على لبنان التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص٣٨٩.

[2] أيفدالدر، هلال الأزمات، مرجع سابق، ص١٠٥.

لتثبيت الوضع هناك، بعد الإطاحة بحكومة طالبان، إلا أن الدول الأوروبية لم توافق على مخطط الولايات المتحدة في غزو العراق، وتصاعدت حدة الخلافات الأمريكية – الأوروبية عندما أصرت الولايات المتحدة على هذه الحرب سواء وافق مجلس الأمن أم لم يوافق[1].

وقد قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك بعد الغزو الأمريكي للعراق بأن "أبواب جهنم قد فتحت في العراق"[2]، لكن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال العراق والإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، وضع العالم كله وعلى رأسه مجموعة الدول الأوروبية المناهضة للحرب على العراق أمام واقع جديد أصبح عليهم التعامل مع نتائجه.

وبدا أن هناك بداية تقارب في المواقف الأمريكية – الأوروبية وتجلى هذا التقارب في الموقف المشترك بين أمريكا وفرنسا ضد سوريا بعد التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود، حيث شكلت الولايات المتحدة وفرنسا قوة ضغط كبيرة على مجلس الأمن الدولي في سبيل استصدار قرار يُلزم سوريا بالانسحاب من لبنان ويلزم مجلس النواب اللبناني عدم التمديد للرئيس إميل لحود ونتيجة لهذا الضغط المتواصل تم إصدار القرار رقم ١٥٥٩ من قبل مجلس الأمن الدولي والذي يطلب من مجلس النواب اللبناني عدم تمديد ولاية الرئيس إميل لحود، كما يطلب من السلطة اللبنانية إرسال الجيش إلى الجنوب اللبناني ليحل محل مقاتلي حزب الله إضافة إلى نزع سلاح هذا الحزب والسلاح الموجود في المخيمات الفلسطينية، وأخيراً يطلب القرار انسحاباً كاملاً للقوات السورية من لبنان.

كان السبب الذي دفع الولايات المتحدة وفرنسا الى اصدار هذا القرار هو خوفها من أن بقاء الرئيس لحود في الحكم معناه الحفاظ على بقاء لبنان ضمن المحور الإيراني – السوري وهو المحور الذي يدعم ويحمي سلاح حزب الله ويقف ضد السيطرة الأمريكية على المنطقة، قامت أمريكا وفرنسا بتشجيع اللبنانيين على الاحتجاج على هذا التمديد، وبدأت بشن حملات قوية ضد التمديد للرئيس إميل لحود وضد الوجود السوري في لبنان، واستقال على أثر هذا الحدث رئيس الوزراء رفيق الحريري مع عدد من الوزراء الموالين له، وقد أدى هذا إلى تحول الحريري إلى صفوف المعارضة المطالبة بالانسحاب السوري من لبنان وعدم التمديد للرئيس

---

[1] الحرب الإسرائيلية على لبنان التداعيات اللبنانية الإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص٣٨٣.

[2] حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية – الأمريكية، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص١٢٥.

إميل لحود، جاءت بعدها محاولـــة اغتيال الوزير المستقيل الذي ينتمي للمعارضة مروان حماده في تشرين أول عام ٢٠٠٤[1]، ثم قامت صحيفة النهار اللبنانية التي كان يرأس تحريرها جبران تويني بعمل حملات ضخمة ضد الوجود السوري والتمديد للرئيس إميل لحود وفي ظل هذه الأجواء المتوترة وقعت حادثة اغتيال الحريري والتي زادت من تمسك المعارضة بمطالبها لسوريا بالانسحاب الكامل من أرضها ومطالبة إميل لحود بالاستقالة نتيجة اتهام سوريا بالتعاون مع بعض الفرقاء اللبنانيين في التخطيط لعملية الاغتيال.

في ظل هذه الأجواء المشحونة بدأ الرئيس الفرنسي جاك شيراك والأمريكي جورج بوش يدلون بالتصريحات حول الوضع في لبنان ويطالبون بالانسحاب السوري الفوري وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي في لبنان.

تعاظم نفوذ الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي في الحياة السياسية اللبنانية بشكل كبير، بخاصة بعد استقالة حكومة الرئيس عمر كرامي على إثر الهجوم الكبير الذي تعرضت له في مجلس النواب من قبل نواب المعارضة في جو التظاهرات التي حدثت بعد اغتيال الحريري، إلا أن مجلس النواب أعاد تكليف عمر كرامي برئاسة الوزراء وسعى كرامي إلى تأليف حكومة اتحاد وطني بين القوى المعارضة لسوريا ولرئيس الجمهورية والقوى الموالية لهما، لكنه لم ينجح في مسعاه واعتذر عن رئاسة الوزراء فتدخلت فرنسا بالتعاون مع المملكة العربية السعودية، فتم اختيار الوزير نجيب ميقاتي وهو رجل أعمال ناجح وله صداقة مع السعودية ومع الرئيس بشار الأسد وشكل الوزارة بسرعة، ودخلت فيها قوى المعارضة بشكل كبير وحظيت بحقيبتي العدل والداخلية، ومهمة هذه الوزارة هي تنظيم الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري على الرغم من المطالبة بتأجيل الانتخابات لضمان وضع قانون جديد للانتخابات، إلا أن الدول الغربية تدخلت بثقل لتجري الانتخابات في موعدها[2].

بعد الانتخابات النيابية ثم تعيين فؤاد السنيورة رئيساً للوزارة في حزيران ٢٠٠٥، وقد ظهر التدخل والضغط الشديد للدول الأوروبية، وبالذات فرنسا على الحياة السياسية في لبنان في تلك الفترة، حيث حصل السنيورة على ١٢٦، صوت من أصل ١٢٨ وهي نسبة لم يشهدها لبنان

---

[1] غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات حوارات مع جميل السيد، غابي لحود، جوني عبده، محمود مطر، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ص ص ٥٥-٥٦.

[2] انفجار الشرق العربي، مرجع سابق، ص٥٨٣.

في تاريخه، وكانت قوى المعارضة للوجود السوري شكلت الغالبية في الوزارة، وتم استبعاد أي ممثل عن التيار العوني ودخل في الوزارة ممثلون عن حزب الله وحركة أمل[1].

بعد أن قدم رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس تقريره الثاني للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ تشرين أول/٢٠٠٥، وتضمن التقرير بشكل غير مباشر اتهام مسؤولين سوريين كبار في حادثة الاغتيال، اتخذت فرنسا والولايات المتحدة موقفاً مشتركاً حيال ضرورة أن يكون كل من يثبت نتيجة تحقيق اللجنة الدولية تورطه في اغتيال الحريري عرضة للمحاسبة القانونية، أما بالنسبة لموضوع نزع سلاح الميليشيات اللبنانية فالبرغم من تقارب الموقفين الأمريكي والفرنسي إلا أن فرنسا استمرت على رأس مقاومة الجهود الأمريكية التي تسعى لإدراج حزب الله اللبناني كمنظمة إرهابية، إلا أن الولايات المتحدة قد خففت من التركيز على مسألة نزع سلاح حزب الله اللبناني، وذلك للمحافظة على التنسيق مع فرنسا وعدم ظهور أي خلافات معها جراء هذه المسألة، وخلافاً للولايات المتحدة تشهد أوروبا وفرنسا بالتحديد تأييداً محدداً لتشجيع تغيير النظام في سوريا حيث يعتبر المسؤولون الأوروبيون أن انهيار نظام الرئيس بشار الأسد قد يتسبب بمزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ويميل الأوروبيون إلى تشجيع إحداث التغيير من داخل النظام السوري نفسه.

شجبت فرنسا والدول الأوروبية الأعمال الحربية الإسرائيلية على لبنان في أثناء حرب تموز ٢٠٠٦، التي شنتها إسرائيل على لبنان، وطالبت فرنسا بضرورة وقف العمليات الحربية الإسرائيلية والبدء بالمفاوضات فوراً، ووقفت دولة واحدة ضد الوقف الفوري لإطلاق النار وهي الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وكانت فرنسا من المؤيدين لاستصدار القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن في شهر آب ٢٠٠٦ الذي يطالب بالوقف الفوري للأعمال الحربية الإسرائيلية على لبنان.

بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان زاد تدهور الاقتصاد اللبناني بشكل كبير، فقامت فرنسا بالدعوة لإقامة مؤتمر دولي في باريس من أجل مساعدة لبنان على تخطي أزمته الاقتصادية وتوجيه الدعم لحكومة فؤاد السنيورة التي تواجه معارضة قوية، حيث أقيم المؤتمر في العاصمة الفرنسية باريس وسمي بمؤتمر باريس٣، حيث كان عقد في باريس مؤتمران

---

[1] إيفودالدر، هلال الأزمات، مرجع سابق، ص١٠٩.

[2] أحمد أبو هدبة، الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان "شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ١٢٣، صيف ٢٠٠٦، ص٥١.

دوليان من أجل لبنان هما باريس ١ وباريس ٢، واللذان عقدا في شباط ٢٠٠١ وتشرين الثاني ٢٠٠٢ على التوالي، وحصل لبنان خلالهما على قروض كبيرة وميسرة من الدول المانحة بمن فيهم فرنسا والمملكة العربية السعودية، وقد أعاق النزاع الداخلي بين رئيس الوزراء الراحل رفيــق الحريري والرئيس إميل لحود الإصلاحات الاقتصادية والمالية المطلوبة من الدول المانحة[1].

أما مؤتمر باريس ٣ الذي عقد في ٢٥/كانون ثاني ٢٠٠٧ فقد عقد لنفس الهدف وهو مساعدة لبنان على تخطي أزمته الاقتصادية وكان من أبرز المشاركين فيه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس والممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير سولانا ورئيس البنك الدولي بول وولفوفيت وترأس المؤتمر الرئيس الفرنسي جاك شيراك[2].

وقد ناقش المؤتمر مواضيع مهمة مثل، إنعاش الاقتصاد اللبناني وضرورة تحسين ظروف عيش اللبنانيين، ومحاولة خفض نسبة الدين من ١٨٠% من إجمالي الناتج المحلي اللبناني إلى ١٤٤ % بحلول عام ٢٠١١.

وقدمت فرنسا للبنان قرضاً بقيمة نصف مليار يورو بشروط ميسرة جدا[3]، وأعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن التعهدات التي قدمتها الدول المانحة في مؤتمر باريس ٣ لدعم لبنان تجاوزت ٧,٦ مليار دولار وهي عبارة عن هبات وقروض ميسرة يأتي أكبرها من السعودية وأوروبا والبنك الدولي والولايات المتحدة[4].

وقد وقفت قوى المعارضة ضد هذا المؤتمر من بدايته، حيث أشار الرئيس إميل لحود إلى أن المؤتمر لن تكون له مفاعيل إيجابية طالما أنه ما زال يهمش فريقاً لبنانياً كبيراً هم قوى المعارضة، ودعا المؤتمرون قوى المعارضة إلى التعاون مع الحكومة للاستفادة من هذه المساعدات لدفع الاقتصاد اللبناني إلى الأمام.

---

(1) إيفو دالدر، هلال الأزمات، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(2) سليم الحص، الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني، المستقبل العربي، ٣٣٨، ٢٠٠٧/٤، ص ١٥.

(3) جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٧/١/٢٥.

(4) جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٧/١/٢٦.

وقدمت السعودية مساعدات بقيمة مليار دولار إضافة إلى ١٠٠ مليون دولار لدعم موازنة لبنان، وتعهدت كل من الولايات المتحدة بـــ ٧٥٠ مليون دولار وفرنسا بـــ ٦٥٠ مليون يورو والاتحاد الأوروبي بحوالي ٥١٩ مليون وبريطانيا ٤٨ مليون دولار وقرر البنك الدولي تقديم مليار دولار، وقدم بنك الاستثمار الأوروبي ١,٢٥ مليار دولار، وأعلن صندوق التنمية الإسلامي تقديم مساعدة قدرها ٢٥٠ مليون دولار وقدم الصندوق الاقتصادي والاجتماعي العربي ٧٠٠ مليون دولار[1].

وأوضح رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة أن حكومته ستقف بحزم ضد الاحتجاجات التي يتزعمها حزب الله وقوى المعارضة في محاولة للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة في مؤتمر باريس ٣ لمحاولة النهوض بالاقتصاد اللبناني المتدهور وربطت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس المساعدات الأمريكية الجديدة للبنان وغيرها من المساعدات الممنوحة خلال المؤتمر الذي تشارك فيه حوالي ٤٠ دولة ومؤسسة دولية، بالجهود المبذولة دوليا لدعم حكومة السنيورة في صراعها ضد حزب الله وغيره من الأحزاب اللبنانية الموالية لسوريا[2].

المطلب الثالث

أثر القرارات الدولية على العلاقات اللبنانية – السورية

منذ الاجتياح الإسرائيلي الأول للبنان عام ١٩٧٨ صدرت العديد من القرارات الدولية من قبل مجلس الأمن الدولي فيما يخص الوضع في لبنان منها القرار رقم (٤٢٥ و ٤٢٦) عام ١٩٧٨ والتي تختص بانسحاب إسرائيل من لبنان، والقرار رقم (٥٢٠) عام ١٩٨٢ والذي يطالب إسرائيل بسحب قواتها من لبنان ووقف عملياتها العسكرية في لبنان.

ومن أهم القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي وتختص بلبنان القرار رقم (١٥٥٩) والذي صدر عام ٢٠٠٤م، بعد أن قامت الحكومة السورية بالتدخل في تعديل الدستور اللبناني وذلك للتمديد للرئيس اللبناني الموالي لها إميل لحود، حيث أصدر مجلس الأمن هذا القرار لمنع التدخل في السيادة اللبنانية، حيث طلب مجلس الأمن من مجلس النواب اللبناني عدم التمديد للرئيس إميل لحود وإرسال قوات من الجيش اللبناني إلى الجنوب ليحل محل مقاتلي حزب الله وضرورة نزع سلاح حزب الله وأي سلاح موجود مع غير الجيش اللبناني خاصة

[1] جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٧/١/٢٦.

[2] جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٧/١/٢٦.

السلاح الموجود في المخيمات الفلسطينية ومن أهم بنود هذا القرار هو انسحاب كامل للقوات السورية من لبنان[1].

إثر هذا القرار على العلاقات اللبنانية – السورية، حيث عمّق هذا القرار الانقسام بين أطياف الشعب اللبناني حول الوجود السوري وعلى إثر هذا القرار استقال رئيس الوزراء اللبناني آنذاك رفيق الحريري مع مجموعة من الوزراء الموالين وبدأ ينضم لصفوف المعارضة للوجود السوري بعد أن كان حليفا لسوريا.

أما القرار رقم (١٥٩٥) الذي أصدره مجلس الأمن في نيسان عام ٢٠٠٥ والذي يقرر فيه أن أي شخص تعتبره لجنة التحقيق الدولية مشتبها في إعداد وتنفيذ أو تمويل اغتيال الحريري سيخضع للمنع من دخول أراضي كل الدول وسيتم تجميد أمواله ويقرر القرار أن على سوريا أن توقف كل مسؤول أو مواطن سوري يشتبه به في تورطه بالاغتيال وأن تضعه في تصرف لجنة التحقيق الدولية وأن على سوريا التعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية، كما نص القرار أن على سوريا التوقف عن التدخل في الشأن الداخلي اللبناني، وتمتنع عن أي محاولة تهدف إلى زعزعة استقرار لبنان السياسي وعلى سوريا أن تلتزم بوقف كل دعم لأي نشاط إرهابي من أي نوع كان[2]، وقد لقي هذا القرار ترحيبا كبيرا من الأطراف المناهضة لسوريا المتمثلة بقوى الرابع عشر من آذار وطالبوا سوريا بتطبيقه بالكامل، وقد عمق هذا الموقف الخلاف بين هذه القوى وبين سوريا والأطراف اللبنانية الموالية لها المتمثلة بقوى الثامن من آذار.

أما القرار (١٦١٤) الذي صدر في تموز ٢٠٠٥، فمدد هذا القرار ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة (اليونيفيل) في لبنان حتى كانون الثاني ٢٠٠٦ ودعا الحكومة اللبنانية إلى نشر القوات المسلحة وقوى الأمن اللبنانية في كافة أنحاء الجنوب، وعلى طول الخط الأزرق، وبسط سيطرتها على المنطقة ومنع شن هجمات من لبنان عبر الخط الأزرق حيث وصف هذا القرار

---

[1] مشهور إبراهيم أحمد، مستقبل العلاقات السورية اللبنانية في ضوء الصراع الدولي بالمنطقة، شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات، العدد ٤٠ شتاء ٢٠٠٥، ص ١٥٨.

[2] William R. Towns " Decision (1595)" Wipo Arabitration and Mediantion center 23/1/2007.

بأنه جاء ضرورياً بسبب أن الوضع عند الخط الأزرق دقيق وحساس وأن قوات (اليونيفيل) تستطيع تأمين المنطقة الحدودية ضد أي هجمات من الطرف اللبناني أو الإسرائيلي[1].

في تشرين أول ٢٠٠٥ صدر القرار الدولي رقم (١٦٣٦)، والذي يطلب فيه مجلس الأمن من جميع الدول بتقديم المساعدة والتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المختصة بالتحقيق بجريمة اغتيال الحريري والذي صدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، طالب سوريا أن تتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، وأن تمنع أية محاولة تؤدي إلى زعزعة استقرار لبنان[2]، وقد سبب هذا القرار أيضا خلافا في الداخل اللبناني، حيث وصف حزب الله هذا القرار بأنه أداة لتنفيذ السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وفي المقابل حصل ترحيب رسمي في لبنان بهذا القرار مع مطالبة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة لسوريا إلى التعاون مع المجتمع الدولي مع تشديده على علاقات الأخوة مع سوريا وقد واصلت سوريا بعد صدور هذا القرار انتقادها له خاصة أنه جاء تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة ضد الدول غير المتعاونة حسب نص القرار.

في شهر كانون أول ٢٠٠٥ صدر القرار رقم (١٦٤٤) ويختص هذا القرار بتمديد عمل لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الحريري لمدة ستة أشهر إضافية، لكن استبعد القرار توسيع صلاحيات لجنة التحقيق لتشمل عمليات الاغتيال الأخرى، ونص القرار على أن مجلس الأمن " أخذ علما " بطلب ثاني لبيروت وهو إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة الأشخاص الذين يتهمون باغتيال الحريري، وتم تكليف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بمساعدة لبنان على تحديد طبيعة ومجال المساعدة الدولية اللازمة في هذا المجال، وقد طالب القرار سوريا بتعاون غير مشروط مع لجنة التحقيق الدولية، ونص القرار على أن تقدم اللجنة تقريرا إلى المجلس كل ثلاثة أشهر، وعلى استمرار ترؤس القاضي الألماني ديتليف ميليس لعمله إلى حين تعيين بديل له، وقد أبدت سوريا ارتياحا نسبيا للقرار (١٦٤٤)، وهو أول قرار تبدي سوريا رأيها فيه إيجابيا[3].

---

[1] جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٥/٨/١٨.

[2] محمد الحموري، المحكمة في حالة لبنان والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، المستقبل العربي ، العدد ٣٣٩، أيار / ٢٠٠٧، بيروت، ص ص ٦-٧.

[3] شؤون الأوسط، تقارير ووثائق، نص القرار (١٦٤٤)، العدد ١٢١ شتاء ٢٠٠٦، ص ١٨٩.

ثم صدر القرار رقم (١٦٦٤) في آذار ٢٠٠٦، وهو يختص بالمحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري، حيث تم إقرار إنشاء محكمة مختلطة تضم قضاة لبنانيين ودوليين وتتخذ مقرها خارج لبنان لأسباب أمنية، من أجل محاكمة الذين سيثبت تورطهم في الاغتيال وأكد القرار عدم تحديد موعد بدء نشاط هذه المحكمة حيث سيكون رهنا بتقدم التحقيق الذي تجريه لجنة التحقيق الدولية برئاسة القاضي سيرج براميرتس[1].

القرار الدولي رقم (١٦٨٠) الذي صدر في أيار ٢٠٠٦، وجاء في هذا القرار الذي قدمته فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، أنه يشجع بشدة الحكومة السورية على التجاوب مع طلب الحكومة اللبنانية بترسيم الحدود المشتركة خاصة في المناطق الملتبسة أو المتنازع عليها، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وفتح سفارات في البلدين، واعتبر مجلس الأمن في قراره أن إجراءات من هذا النوع ستشكل خطوة أساسية نحو تأكيد سيادة وسلامة الأراضي اللبنانية، كما أنها ستحسن العلاقات بين البلدين وستساهم في استقرار المنطقة ودعا القرار أيضا سوريا إلى اتخاذ إجراءات تحول دون إدخال أسلحة إلى الأراضي اللبنانية واعتبرت الصين وروسيا أن القرار ١٦٨٠ ليس ضروريا لأن دمشق وبيروت حققتا بعض التقدم في محادثاتها الثنائية، وقد هاجمت دمشق القرار واعتبرته استفزازيا يعقد الأمور بدل حلها وهو إجراء غير مسبوق، من حيث التدخل في الشؤون الداخلية للدول والعلاقات الثنائية[2].

في حزيران ٢٠٠٦ صدر القرار رقم (١٦٨٦)، والذي يختص بتمديد مهمة لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال الحريري مدة سنة إضافية تمتد إلى ١٥ حزيران ٢٠٠٧، وتضمن القرار أيضا توسيع مساعدتها التقنية للسلطات اللبنانية فيما يتعلق بتحقيقاتها في الهجمات الإرهابية الأخرى التي ارتكبت في لبنان منذ تشرين أول ٢٠٠٤، طلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة تزويد اللجنة بالدعم والموارد التي تحتاجها في عملها، وطلب القرار من لجنة التحقيق الدولية تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن سير عملية التحقيق[3].

بتاريخ ١١ آب / ٢٠٠٦ تم التوصل إلى صيغة القرار الدولي رقم (١٧٠١)، والخاص بوقف الأعمال الحربية المتبادلة بين إسرائيل وحزب الله اللبناني، ودعا هذا القرار إلى وقف فوري للأعمال الحربية ومنع أي سلاح في المنطقة العازلة بين مجرى نهر الليطاني والحدود

---

[1] جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٦/٣/٣٠.

[2] جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٦/٣/٣٠.

[3] جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٦/٦/١٦.

اللبنانية الإسرائيلية غير سلاح الجيش اللبناني والقوات الدولية[1]، حيث أشار القرار إلى رفع أعداد القوات الدولية (اليونيفيل) المتواجدة في الجنوب اللبناني إلى ١٥ ألف جندي إضافة إلى ١٥ ألف جندي لبناني تعهدت الحكومة اللبنانية بإرسالهم إلى الجنوب، وشدد القرار على ضرورة تطبيق اتفاق الطائف والقرار (١٥٥٩) وباقي القرارات التي تشير إلى منع وجود أية ميليشيات مسلحة في لبنان وحصر السلاح بالسلطة الشرعية ودعا القرار إلى الإفراج غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين الأسيرين لدى حزب الله، على أن يكلف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وضع حل ضمن مهلة قصيرة لموضوع السجناء اللبنانيين لدى إسرائيل وكذلك حل قضية مزارع شبعا.

كما لم يطلب القرار وقف إطلاق النار وعودة القوات الإسرائيلية إلى ما وراء الحدود بل تضمن القرار وقف الأعمال العدائية مما يسمح للجيش الإسرائيلي بمتابعة عملياته العسكرية بحجة الدفاع عن النفس، ولم تقم إسرائيل بفك الحصار البحري والجوي عن لبنان بحجة عدم وصول القوات الدولية كاملة وخوفها من إطلاق النار مرة أخرى عليها من قبل حزب الله.

بعد صدور هذا القرار من قبل مجلس الأمن الدولي، حصل خلاف كبير بين الأطياف السياسية اللبنانية المختلفة، حيث رحبت القوى المناهضة لسوريا المتمثلة بقوى الرابع عشر من آذار واعتبرته إنهاء لسيطرة حزب الله في الجنوب اللبناني وبالتالي السيطرة غير المعلنة من قبل سوريا وإيران على لبنان من خلال علاقتهما بحزب الله.

أما القوى الموالية لسوريا المتمثلة بقوى الثامن من آذار فقد اعتبرت هذا القرار وسيلة جديدة بيد الولايات المتحدة وإسرائيل والدول الغربية لفرض سيطرتها على لبنان والضغط على الحكومة اللبنانية لقبول مبدأ مراقبة جميع الحدود اللبنانية البرية والبحرية والجوية بحجة منع وصول السلاح إلى مقاتلي حزب الله، واعتبرت هذه القوى أن إسرائيل تريد من هذا القرار تحويل انتصار المقاومة إلى نكبة جديدة للبنان ووضعها من جديد تحت الوصاية الأجنبية.

---

[1] أحمد أبو هدبه، الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان، شؤون الأوسط، مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٣.

المطلب الرابع

أثر التدخل الإسرائيلي على العلاقات اللبنانية – السورية.

تشكل إسرائيل منذ احتلالها لفلسطين خطراً كبيراً على الدول العربية، وذلك لما تحمله إسرائيل من مخططات للسيطرة على الوطن العربي، ولبنان كغيره من دول الجوار التي تشترك مع إسرائيل في خط من الحدود، تعرض وما زال لهجمات إسرائيل عليه، ومحاولتها التدخل فيه والسيطرة عليه، حيث بدأ التدخل الإسرائيلي في لبنان عام ١٩٧٨ بالاجتياح الإسرائيلي الأول للبنان بحجة وقف هجمات الفصائل الفلسطينية المتواجدة في لبنان على الحدود الإسرائيلية، وتبع ذلك الاجتياح الغزو الإسرائيلي الثاني للبنان عام ١٩٨٢، وذلك في محاولة ثانية لسحق الفصائل الفلسطينية المتواجدة في لبنان ومحاولة منها لإجبار الجيش السوري على الانسحاب من لبنان، والدفاع عن أمن إسرائيل وتأمين حدودها الشمالية، عن طريق احتلال الجنوب اللبناني.

ومنذ أن بدأت مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل كان هناك تلازم في المسارين اللبناني والسوري في هذه المفاوضات، وكان هاجس إسرائيل فك الارتباط بين هذين المسارين، وذلك لقناعتها أن لبنان مستقلة ستستجيب للرؤية الاسرائيلية وتعمل على فرض الهدوء في الجنوب اللبناني[1]، إلا أن إسرائيل كانت متخوفة من الانسحاب الأحادي وبدون اتفاق مع سوريا، وذلك خوفا من زيادة الخسائر في صفوف المدنيين من سكان المستوطنات الإسرائيلية في الجليل.

بعد توقيع إتفاق الطائف عام ١٩٨٩ وانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، بدأت الولايات المتحدة بمحاولة إحياء عملية السلام بين العرب وإسرائيل، فانطلقت المفاوضات العربية الإسرائيلية في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١[2]، على أساس تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، ومبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري، حتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، والأجزاء المتبقية من جنوب لبنان بما فيها مزارع شبعا اللبنانية، وقد اشترطت إسرائيل قبل

---

[1] محمود حيدر، نهاية الجدار الطيب " سيرة الاحتلال الإسرائيلي للبنان ١٩٧٦ – ٢٠٠١"، ط١، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٩٥.

[2] عمرو ثابت، مفاوضات السلام وديناميكية الصراع العربي – الإسرائيلي، دراسات عالمية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٤٣، ٢٠٠٢، ص٢٠.

البدء بالمفاوضات أن تجري محادثات ثنائية بين إسرائيل وكل بلد عربي على حدا، أي عدم تمثيل العرب بوفد واحد.

وكان هدف الولايات المتحدة وإسرائيل من هذا المؤتمر هو إضعاف الإجماع العربي حول عدم التطبيع مع إسرائيل، من خلال إقامة اتفاقيات ثنائية مع كل دولة عربية على حدا وبالتالي إضعاف الحق العربي في استرداد أراضيه المحتلة وتمخض عن هذا المؤتمر، اتفاقية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية (إتفاقية أوسلو) التي عقدت في ٣١/آب/١٩٩٣[1]، واتفاقية السلام الإسرائيلية– الأردنية (إتفاقية وادي عربة)، التي عقدت في ١٦/ كانون ثاني/ ١٩٩٤[2]، وقد أدى عقد هاتين الاتفاقيتين إلى فصل القضية الفلسطينية والأردنية عن القضيتين اللبنانية والسورية دون التزام إسرائيل بالوصول إلى حل مع سوريا ولبنان.

وبسبب تلازم المسارين اللبناني والسوري في هذه المفاوضات، تشكلت قناعة لدى الحكومة الإسرائيلية، أن عقد معاهدة سلام مع سوريا يعني بالضرورة عقد معاهدة مماثلة مع لبنان، حيث كانت الحكومة الإسرائيلية تأمل بالتوصل إلى معاهدة سلام مع سوريا مقابل استرداد كامل مرتفعات الجولان، وكانت إسرائيل مستعدة للاعتراف بسيطرة سوريا على لبنان، ومن أبرز النقاط التي كانت إسرائيل تريدها من المعاهدة مع سوريا هي أن تقوم سوريا بتجريد حزب الله من السلاح بشكل كامل وأن يصبح جيش لبنان الجنوبي المتعاون مع إسرائيل فرقة داخل الجيش النظامي، وقد اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحاق رابين أن تتضمن معاهدة السلام الإسرائيلية السورية بنداً ينص على وجود عسكري سوري في لبنان لقناعة إسرائيل أن سوريا هي الوحيدة القادرة على وقف هجمات المقاومة على إسرائيل[3].

وبالرغم من تلازم المسارين اللبناني والسوري، إلا أن هذا التلازم يجب أن لا يمس استقلال لبنان وسيادته، إضافة إلى أنه لم يحصل في تاريخ المفاوضات أن يخوض الحرب طرف ويقدم التضحيات من (جرحى وقتلى ودمار)، كما حصل مع لبنان أثناء الاحتلال الإسرائيلي، ويقوم طرف آخر بالتفاوض لهذا كان الشعب اللبناني يرفض دائما كل نتائج المفاوضات التي قد تتوصل إلى حلول على حساب سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها،

---

[1] موشيه ماعوز، سوريا وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام، ترجمة لينا وهيب، ط١، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩٨، ص ٢٣٦.

[2] المرجع ذاته، ص ٢٤٢.

[3] عصام خليفة، لبنان في مواجهة مفاوضات التسوية، ط١، (د.ن)، بيروت ٢٠٠٠، ص ص ٤٥ – ٤٦.

وكان الشعب اللبناني يطالب دائما بمشاركة لبنان في المفاوضات في ظل تنسيق وتحالف مع باقي الدول العربية المعنية بالمفاوضات.

بعد مرور مدة على احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني بدأت تتشكل قناعة لدى الإسرائيليين بضرورة الانسحاب من لبنان، حيث أشار أيهود باراك عام ١٩٩٤، والذي كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان إلى أن مشكلة إسرائيل مع لبنان هي مشكلة أمنية فقط، وإذا ساد الأمن على الحدود الشمالية فمن الممكن وضع اتفاق تخلي بموجبه إسرائيل منطقة الحزام الأمني تدريجيا[1]، حيث كانت إسرائيل تواجه مواقف صعبة في الجنوب اللبناني نتيجة هجمات المقاومة المتكررة واختراقاتها المستمرة للحزام الأمني الإسرائيلي. بدأ باراك بمحاولة جلب موافقة القادة الإسرائيليين والمجتمع الإسرائيلي على هذا الانسحاب، وقد كان المجتمع الإسرائيلي مع هذا الانسحاب لرغبته في وقف استنزاف دماء الجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، بدأ الانسحاب بالفعل في ٢٣/ أيار ٢٠٠٠، وانتهى في الخامس والعشرين من نفس الشهر[2]، منهياً بذلك ثمانية عشر عاما من الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني، إلا أنه وبعد هذا الانسحاب ظهرت بعض الأصوات والتي طرحت قضية نزع سلاح المقاومة بعد أن تحقق الانسحاب الإسرائيلي، لكن الإجابة على هذا السؤال كانت صريحة من قبل المقاومة اللبنانية والدولة اللبنانية، بأن المقاومة ستحتفظ بسلاحها لأن مهمة التحرير لم تنته بعد، حيث ما تزال مزارع شبعا محتلة إضافة إلى الرهائن اللبنانيين في السجون الإسرائيلية.

ورغم هذا الانسحاب إلا أن المفاوضات بقيت مستمرة على كلا المسارين، حيث قامت الولايات المتحدة بوضع مسودة اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل للانسحاب من الجولان السوري، حيث تشدد هذه الاتفاقية على قاعدة " عمق الانسحاب بعمق التطبيع " وتدعو هذه المسودة إلى إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة، وتبادل السفراء المقيمين إضافة إلى فتح الأبواب للتدفق الحر للناس والبضائع والخدمات بين البلدين[3]، ومع هذا لم تسفر هذه المفاوضات عن أية معاهدات سلام بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان بالرغم من انسحاب إسرائيل من

---

[1] محمود حيدر، نهاية الجدار الطيب، مرجع سابق، ص ٩٥.

[2] ماجد كيالي، مقاومة الاحتلال الإسرائيلي مقاربة سياسية بين التجربتين الفلسطينية واللبنانية، شؤون عربية، العدد ١٠٧، ٢٠٠١، القاهرة، ص ص ٤٧-٤٩.

[3] سمير أحمد، غزو بلا سلاح "التطبيع المستحيل"، ط١، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ١١٢-١١٣.

الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠ وانسحاب سوريا من لبنان عام ٢٠٠٥، وما تزال إسرائيل تمارس ضغوطها على لبنان وسوريا من أجل القبول بمعاهدة سلام، وتحاول إسرائيل بين فترة وأخرى القيام ببعض الحركات الاستفزازية تجاه لبنان لحملها على القبول بمعاهدة سلام، وتعتبر الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان في الثاني عشر من تموز عام ٢٠٠٦[1]، من الأدلة الكبيرة على هذه الحركات الاستفزازية وعلى محاولة إسرائيل التدخل في الشأن اللبناني الداخلي ومحاولة السيطرة عليه والسير وفق الإرادة الإسرائيلية.

الحرب الإسرائيلية اللبنانية (تموز ٢٠٠٦).

بتاريخ ١٢ / تموز ٢٠٠٦ دخل حزب الله اللبناني ساحة القتال ضد الجيش الإسرائيلي الذي كان غارقا في حربه ضد الفلسطينيين والتي كان يسميها عملية " أمطار الصيف "، حيث قام مقاتلو حزب الله بعملية عسكرية أطلقوا عليها اسم " الوعد الصادق "، داخل العمق الإسرائيلي، أسفرت عن أسر جنديين إسرائيليين، وقتل ثلاثة جنود آخرين وجرح واحد وعشرين، وذلك لتخفيف الضغط الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين بعد خطف المقاومة الفلسطينية جندياً إسرائيلياً، ورفضها إطلاق سراحه إلا في صفقة لتبادل الأسرى[2]، ويرى بعض المحللين أن حزب الله اختار هذا التوقيت بالذات للقيام بعمليته ضد إسرائيل من أجل إيجاد خلل قطاعي في الجيش الإسرائيلي من الجبهة الشمالية وذلك تخفيفاً على حماس والفلسطينيين في غزة من شدة ووحشية العمليات العسكرية ضدها، وأيضاً لمحاولة مبادلة أسرى حماس والأسرى اللبنانيين بالجنديين الأسيرين، أما الرد الإسرائيلي العنيف على هذه العملية فيرجح أنه كان لتعزيز عوامل الاستياء لدى اللبنانيين من ممارسات حزب الله الفردية، خاصة وأن الموسم السياحي والاقتصادي اللبناني كانا أكثر المتأثرين بحرب تموز.

استمرت العمليات الحربية الإسرائيلية ضد لبنان حتى تاريخ ١١/آب ٢٠٠٦، عندما صدر القرار ١٧٠١ عن مجلس الأمن الذي يقضي بوقف فوري لكافة الأعمال العسكرية

---

[1] بلال حسن التل، سقوط الوهم "تأملات في انتصارات حزب الله" المركز الأردني للدراسات والمعلومات، جريدة اللواء، عمان، ٢٠٠٦، ص١٣.

[2] حرب كسر الإرادة بين المقاومة والمشروع الصهيو–أمريكي فلسطين ولبنان ٢٠٠٦، الدار العربية للعلوم وإسلام أون لاين. نت، ط١، بيروت، ٢٠٠٧.

المتبادلة بين إسرائيل وحزب الله اللبناني[1]، وقد بدا من الواضح في حرب تموز الموقف الأمريكي من هذه الحرب، حيث وقفت الولايات المتحدة بشكل مباشر وصريح مع إسرائيل ولم تحاول الولايات المتحدة أن تشجب هذه العمليات بل على العكس كانت أمريكا من المؤيدين لهذه الحرب، حيث تضع الولايات المتحدة حزب الله اللبناني على قائمة الإرهاب وتعتبره الخطر الأكبر بعد تنظيم القاعدة، وكانت الولايات المتحدة من أوائل المطالبين بنزع سلاح حزب الله تطبيقاً للقرار الدولي رقم (١٥٥٩)، إلا أن سلاح المقاومة بقي شأنا داخليا لبنانيا لم يتم تداوله بصفة دولية، وتعتبر الولايات المتحدة حزب الله نموذجاً فريداً من الأحزاب السياسية، حيث ترى أنه يمتلك أسلحة خطيرة، إضافة إلى أدوات إعلامية ضخمة ومؤثرة ليس فقط على مستوى الداخل اللبناني بل على صعيد إقليمي وربما دولي أيضاً لهذا شجعت الولايات المتحدة إسرائيل على هذه الحرب بهدف تصفية مقاتلي الحزب وتدمير أسلحته وأدواته الإعلامية.

وقد روجت الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل كبير لفكرة أن حزب الله لا يخدم الأهداف اللبنانية، بل يخدم مصالح خارجية وتحديداً إيران وسوريا، حيث ينفذ حزب الله سياسات ومصالح إيران وسوريا حتى على حساب لبنان واللبنانيين وأن حزب الله لا يهتم بالخسائر البشرية اللبنانية المهم لديه هو تحقيق مصالحة الشخصية فقط[2]، وأن العملية التي قام بها حزب الله كانت تنفيذاً لمخطط إيراني – سوري، لكن من الصعب الجزم بأن هذه العملية كانت من تخطيطهما، وذلك لأن إيران أصلاً كانت تمر بأزمة كبيرة في تلك الفترة بسبب موافقة كل أعضاء مجلس الأمن بما فيهم روسيا والصين على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وليس من المفيد أن تفتح إيران على نفسها جبهة جديدة، أما الحديث عن أن إيران تريد صرف النظر عن ملفها النووي عن طريق حرب لبنان فليس من المنطق في شيء، حيث أن أعمال حزب الله العسكرية تزيد شكوك المجتمع الدولي حول الملف النووي الإيراني[3]، أما فيما يخص سوريا فليس من مصلحة سوريا خلق توتر على الحدود اللبنانية الإسرائيلية في هذا التوقيت بالذات بسبب خلافها مع المجتمع الدولي حول وضعها في لبنان واتهامها بالعمليات

---

[1] محمد الحموري، إمكانية ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية في لبنان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٣٣٣، ٢٠٠٦/١١، ص٨١.

[2] مأمون كيوان، المواقف العربية والإسلامية إدانة العدوان وتضامن مع لبنان، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجيات، ١٢٣، صيف ٢٠٠٦، ص ص ٤٢-٤٣.

[3] Esther pan, Syria, Iran and the Miest Conflict 18 July, 2006, Council on Foreign Relations, www.cfr.org.

الإرهابية التي تحدث في لبنان من تفجيرات واغتيالات إلى إدراك دمشق لحتمية الرد الإسرائيلي على هذه العملية واحتمال توجيه ضربة عسكرية لسوريا[1].

عندما بدأت الحرب الإسرائيلية على لبنان كان من المتوقع أن تبدأ الهجمات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني باعتبار أن مواقع حزب الله تتمركز في الجنوب، إلا أن وقوف الولايات المتحدة مع إسرائيل جعل إسرائيل تبدأ بضرب جوي للبنان بأكمله، ونتيجة لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض " الفيتو " لمنع صدور قرار يطالب بوقف فوري لإطلاق النار وإضافة إلى تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية أكثر من مرة إلى أنه لم يحن الوقت بعد لبدء الجهود الدبلوماسية، كل هذا أعطى إسرائيل الضوء الأخضر لمواصلة العدوان على لبنان، حتى تحقق هدفها في التخلص من حزب الله المدعوم من إيران وسوريا، حيث أن تقليص القدرات العسكرية لحزب الله يجعل من السهل على المجتمع الدولي تطبيق القرار (١٥٥٩) القاضي بنزع سلاح حزب الله.

نتيجة لهذا الصمت الدولي على هذه الأعمال الإسرائيلية بدأ الجيش الإسرائيلي بضرب جميع مناطق لبنان بوحشية كبيرة، بدءا من مطار بيروت الدولي وشبكة الطرق البرية الداخلية والطريق المؤدي إلى سوريا، إضافة لتدمير عدد كبير من الجسور وتدمير الأحياء السكنية ومحطات الوقود والكثير من البنى التحتية في لبنان، أدى هذا القصف الوحشي إلى نزوح حوالي مليون لبناني من المناطق الأكثر عرضة للهجوم الإسرائيلي في الجنوب والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية[2]، ومما شجع إسرائيل على مواصلة عملياتها العسكرية ضد لبنان، قيام الدول الغربية الكبرى بإجلاء جميع رعاياها من لبنان، وكأن لبنان أصبح على حافة الانهيار، وقد اكتفى الرئيس الفرنسي جاك شيراك بالطلب إلى إسرائيل تأمين سلامة الشاحنات الإنسانية التي تصل إلى لبنان، بدلا من أن يطلب إليها وقف إطلاق النار الفوري.

شكلت هذه الحرب سابقة مختلفة عن باقي الحروب العربية – الإسرائيلية، حيث قامت المقاومة اللبنانية برشق المدن الإسرائيلية الشمالية بالصواريخ يوميا، مما اضطر أهالي هذه المناطق إلى الاحتماء في الملاجئ ومن ثم الهروب من تلك المناطق، وقد وصلت الصواريخ

---

[1] Esther pan, Syria, Iran and the Miest conflict Op. cit.

[2] الأضرار البيئية للعدوان على لبنان، الأضرار البيئية للعدوان على لبنان، شؤون الأوسط، ١٢٣، صيف ٢٠٠٦، ص ٨٤.

اللبنانية إلى مدينة حيفا وصفد والعفولة وغيرها من مدن شمال إسرائيل[1]، وعندما بدأ الهجوم البري الإسرائيلي في ٢٣ / تموز، استطاع المقاومون الوقوف بوجه المدرعات الإسرائيلية الشهيرة "الميركافا " وتدمير الكثير منها وإعاقة مسير قسم كبير منها واستطاع مقاتلو حزب الله حصر الوجود الإسرائيلي في مناطق صغيرة جدا على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية.

استمرت الحرب الإسرائيلية والأعمال الحربية الوحشية على الشعب اللبناني حوالي أربعة أسابيع دون توقف، ولم يتحرك خلالها مجلس الأمن لوقف هذه الأعمال كما لم تتحرك فرنسا والولايات المتحدة في مجلس الأمن إلا بعد حوالي ثلاثة أسابيع من العدوان المتواصل على لبنان، حيث وضعت كل من فرنسا والولايات المتحدة مشروع قرار ينصر إسرائيل ويلبي جميع مطالبها، حيث حمّل مشروع القرار الفرنسي – الأمريكي حزب الله مسؤولية الحرب وما نجم عنها من دمار ولم يشر مشروع القرار إلى التجاوزات الإسرائيلية والمجازر التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان، ولم يطالب القرار بوقف كامل وغير مشروط لإطلاق النار ولا بانسحاب فوري لإسرائيل من جنوب لبنان ولم يذكر مزارع شبعا اللبنانية المحتلة من قبل إسرائيل[2]، وقد بدا واضحا من نص القرار (١٧٠١) الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١١/آب ٢٠٠٦، وقد صدر هذا القرار تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة أي أنه غير ملزم[3]، بعد صدور هذا القرار توقفت جميع الأعمال الحربية الإسرائيلية على لبنان وأوقف حزب الله اللبناني إطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل، وقد تسلم لبنان بموجب هذا القرار خريطة الألغام الإسرائيلية في لبنان عن طريق الأمم المتحدة، وعلى الرغم من الدمار الكبير الذي لحق بلبنان وبمنشآته وبنيته التحتية نتيجة العدوان الإسرائيلي وبالرغم من أن الضاحية الجنوبية لبيروت قد دمرت تقريبا بالكامل إضافة إلى تدمير كامل لبعض القرى في الجنوب اللبناني وتدمير الجسور والطرق ومحطات توليد الكهرباء، إلا أن حزب الله اللبناني حقق انتصارا نسبيا على الجيش الإسرائيلي، حيث استطاع حزب الله للمرة الثانية أن يقف بوجه آلة الحرب الإسرائيلية واستطاع

---

(1) العدوان على لبنان الأهداف والنتائج، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ٣٣٠، آب/٢٠٠٦، ص ص ٨٠٩.

(2) محمد حموري، إمكانية ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية في لبنان، المستقبل العربي، مرجع سابق، ص ٨٢

(3) خير الدين حسيب، حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٣١، ٢٠٠٦/٩، ص ٧.

حزب الله الصمود أمام هجمات الجيش الإسرائيلي، وقد فشلت إسرائيل باعتراف مراقبين داخل إسرائيل نفسها في تحقيق أهدافها التي كانت تود تحقيقها من حرب تموز ومن أهم هذه الأهداف:

١- تحطيم القوة الإيرانية – السورية الداعمة لحزب الله اللبناني.

٢- استعادة مصداقية الردع الإسرائيلي بعد الانسحاب المنفرد من لبنان عام ٢٠٠٠ ومن غزة عام ٢٠٠٥، ومواجهة الانطباع بأن إسرائيل كانت ضعيفة وأجبرت على الانسحاب.

٣- إجبار لبنان على أن يتصرف كدولة مسؤولة، وإنهاء وضع حزب الله كدولة داخل دولة.

٤- إضرار أو تحطيم حزب الله، مع الإدراك بأنه قد لا يمكن تدميره كقوة عسكرية، وأنه سيستمر كقوة سياسية مؤثرة في لبنان.

٥- استعادة الجنديين الإسرائيليين المأسورين لدى حزب الله دون مبادلتهم بأعداد كبيرة من الأسرى اللبنانيين أو العرب الموجودين في إسرائيل[1].

لم تستطع إسرائيل تحقيق أي من أهدافها التي كانت تطمح إلى تحقيقها من جراء حربها على لبنان وأدت هذه الحرب أيضا إلى تفاقم الشك لدى الولايات المتحدة الأمريكية حول قدرة إسرائيل كحليف استراتيجي لها في الشرق الأوسط على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى تسرع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في حديثها عن أن هذه الحرب تشكل آلام ولادة الشرق الأوسط الجديد وأنه سيتم نتيجة لهذه الحرب إعادة صياغة الخريطة الإقليمية للمنطقة وذلك بتقليص القدرة العسكرية لحزب الله وبالتالي الضغط على المحور الإيراني – السوري الداعم لحزب الله اللبناني[2]، ألا أن الفشل الإسرائيلي في الحرب على لبنان أدى إلى خروج حزب الله من هذه الحرب ومعه إيران وسوريا في موقع أفضل بكثير مما قبل وبتحد كبير للهيمنة الأمريكية على العالم وأدت هذه الحرب إلى تخفيف حدة الخطاب الأمريكي- الأوروبي ضد إيران وملفها النووي وضد سوريا وتدخلها في الداخل اللبناني.

ومن نتائج هذه الحرب أيضا أنها أول حرب تحارب فيها إسرائيل في داخلها، حيث أصبحت جميع مناطق إسرائيل في متناول صواريخ المقاومة اللبنانية، إضافة إلى أنه بدأت

---

[1] خير الدين حسيب، حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، مرجع سابق، ص ص ١٧-١٨.

[2] عمرو حمزاوي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٣٤، ٢٠٠٦/١٢، ص ١١

تتداول أفكار حول إمكانية دخول مفاوضات جديدة مع سوريا، وبدأت تظهر أصوات في إسرائيل تطالب الحكومة الإسرائيلية أن تتصرف كجزء من المنطقة وليس كوكيل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط[1].

المطلب الخامس

أثر التدخل الإيراني على العلاقات اللبنانية – السورية

كانت العلاقات العربية – الإيرانية في معظم أوقاتها علاقات توتر وخلاف وذلك بسبب العداء القديم بين الفرس والعرب من أيام الفتح الإسلامي لبلاد فارس، ومع أن هناك محاولات صلح وتوافق جرت بين العرب وإيران في العصر الحاضر إلا أن الحرب العراقية– الإيرانية التي بدأت في أيلول من عام ١٩٨٠ واستمرت ثمانية أعوام[2]، زادت من توتر العلاقات العربية– الإيرانية، وذلك بسبب وقوف الدول العربية إلى جانب العراق في هذه الحرب، وبقيت العلاقات متوترة حتى ما بعد الحرب على الرغم من محاولات إيران القيام بمبادرات صداقة وتعاون مع بعض الدول العربية.

أما بالنسبة للبنان وسوريا، فقد تجاوزت أهمية لبنان بالنسبة لإيران الروابط السياسية والدينية والروحية مع الطائفة الشيعية اللبنانية، حيث ستكون إيران معزولة إلى حد كبير عن المشرق العربي إذا لم يكن لديها حرية للوصول إلى لبنان، حيث تسعى إيران دائما إلى الحفاظ على نفوذها في لبنان.

ترتبط الطائفة الشيعية اللبنانية ممثلة بحزب الله وحركة أمل بإيران ارتباطا مباشرا من الناحية الدينية والسياسية، وقد قامت الحكومة الإيرانية بتدريب عناصر من حزب الله وحركة أمل الإسلامية المنشقة عن أمل المعتدلة نسبيا – عسكريا على يد عناصر من الحرس الثوري الإيراني، وذلك لمقاومة الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وأيضا قامت بإعطائهم دورات عقائدية، كما قامت الحكومة الإيرانية بإمداد شيعة لبنان بالسلاح والذخائر، وأرسلت عناصر من الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان للمساعدة في صد الغزو الإسرائيلي[3].

---

[1] خير الدين حسيب، حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، مرجع سابق، ص ص ١٨–١٩.

[2] سهير ذبيح، قصة الثورة الإيرانية سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٢٧.

[3] وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ط١، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ١٩٩٧، ص ٨١.

وعلى الرغم من الحرب الإعلامية التي كانت تشنها إيران على حركة أمل في أثناء صدامات الأخيرة مع حزب الله في منتصف الثمانينات ووقوفها صراحة مع حزب الله، إلا أنها استطاعت بالتعاون مع سوريا التوصل إلى اتفاق بين حزب الله وحركة أمل عام ١٩٨٩م، حيث ضمن هذا الاتفاق حق حزب الله في العودة إلى الجنوب اللبناني وممارسته لنشاطاته السياسية والاجتماعية في كافة المناطق الشيعية اللبنانية، وقد كان لإيران دور كبير في الضغط على حزب الله اللبناني لضبط النفس بعد حادثة اختطاف الشيخ عبد الكريم عبيد، أحد قيادي حزب الله في الجنوب اللبناني عام ١٩٨٩م، وحادثة اغتيال الشيخ عباس الموسوي زعيم حزب الله عام ١٩٩٢[1].

عارضت إيران اتفاق الطائف في بادئ الأمر، إلا أن هذا الموقف قد تغير لصالح الاتفاق بعد أن قام وزير خارجية إيران بزيارة إلى دمشق وتشاور مع المسؤولين السوريين حول الاتفاق، وجرى الاتفاق على تأييد مشروع اتفاق الطائف من قبل إيران وسوريا، حيث اتسمت علاقات سوريا وإيران بأنها علاقات جيدة، حيث حاولت سوريا الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران وذلك في محاولة منها لاستمرار حفاظها على قدر من السيطرة على حزب الله في لبنان بسبب ارتباط هذا الحزب بإيران.

اتخذت السياسة الخارجية الإيرانية من سياسة الاختطاف أداة فاعلة لها ما بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٩١[2]، حيث قامت إيران بنقل توظيف هذه الأداة إلى لبنان، واستطاعت عن طريق هذه الأداة من تحرير بعض الأسرى الإيرانيين واللبنانيين من السجون الإسرائيلية، وتحرير بعض أرصدتها المحجوزة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، كما استخدمت هذه الأداة في معاقبة الدول الغربية على موقفها في حرب الخليج الأولى، واستخدمت ضد محاولات المساس بالرموز الدينية الشيعية.

حيث قام بعض الطلبة الإيرانيين باقتحام السفارة الأمريكية في طهران احتجاجا على استضافة الولايات المتحدة الأمريكية للشاه للعلاج والذي كان متهما بالتجسس والفساد وذلك في

---

[1] نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٤٤.

[2] بحوث في العلاقات الخارجية الإيرانية، ترجمة محمد نور الدين عبد المنعم، ط١، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١١.

عام ١٩٧٩م[1]، وقاموا باحتجاز حوالي ١٠٠ رهينة معظمهم من الجنسية الأمريكية، إلا أنه تم الإفراج عنهم عام ١٩٨١، وذلك بسبب الحرب العراقية- الإيرانية،ب وحاجة إيران إلى أن تلغي العقوبات الأمريكية المفروضة عليها نتيجة احتجاز الرهائن، وذلك لتتمكن من تحرير أرصدتها في البنوك الأمريكية، وتتمكن بالتالي من شراء أسلحة، لاستعمالها في حربها مع العراق.

في بداية الثمانينيات أعيد فتح ملف الرهائن الأمريكيين بعد التطورات التي حصلت على الساحة اللبنانية بعد الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢م، وقد استفادت إيران من هذه التطورات في عدة أمور كان أهمها:

١- زيادة النفوذ الإيراني في لبنان وذلك عن طريق نشاط حركة المقاومة اللبنانية ضد إسرائيل، وعلاقة إيران ببعض فصائل هذه المقاومة حيث كانت إيران تدعم بشكل واضح حزب الله، الذي كانت نشأته مع بداية الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م، والذي أصبح فيما بعد من أهم القوى اللبنانية المؤثرة عسكريا واجتماعيا في لبنان.

٢- استطاعت إيران إيجاد ورقة ضغط ومساومة جديدة باستخدام دبلوماسية الاختطاف من خلال انتشار القوات متعددة الجنسيات وتدخلها في الصراع الداخلي اللبناني[2].

وأصبحت توجه أصابع الاتهام دائما إلى حزب الله في تنفيذ عمليات احتجاز الرهائن والقيام بعمليات تخريبية ضد مصالح غربية في لبنان لصالح إيران ومع الإنكار الشديد الذي كان يصدر من قبل قيادات حزب الله، عندما يتهم بعملية معينة وإعلان أطراف أخرى مسؤوليتها، مثل منظمة الجهاد الإسلامي، إلا أنه كان هناك اتجاه يشكك أصلا بوجود أي تنظيم يحمل اسم الجهاد الإسلامي، واتجاه آخر يعتبره امتدادا لحزب الله اللبناني، ولكن المهم أن الهدف كان إخراج الولايات المتحدة وفرنسا وحلفائها من لبنان وأن إيران وظفت هذا الأمر أكثر من مرة من أجل تصفية حساباتها مع الدول الغربية.

وكان من أسباب التنسيق بين إيران والجماعات الإسلامية اللبنانية هو مقايضة الرهائن الأمريكيين بالسلاح، وقد تم استهداف الرعايا الفرنسيين في عمليات الاختطاف، وذلك للضغط على فرنسا للانسحاب من بيروت الغربية والمناطق الإسلامية الأخرى في لبنان، وأيضا بسبب

---

[1] مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

[2] المرجع ذاته، ص ٢٤٠.

التدهور الكبير في العلاقات الفرنسية – الإيرانية، وذلك لمساعدة فرنسا للعراق في حربها مع إيران وتجميد فرنسا للأرصدة الإيرانية في البنوك الفرنسية.

في أثناء حرب الخليج الثانية، رأت إيران أن توقف دورها في قضية الرهائن، وذلك من أجل توظيف الأحداث الإقليمية والدولية لصالحها، حيث جرى تسوية جانب من الخلافات المالية الإيرانية الأمريكية بعد إطلاق عدد من الرهائن الأمريكيين، كما قامت إيران بدفع مبالغ من المال للمحتجزين، مقابل إطلاق بعض الرهائن الغربيين. وقد ضغطت بعض الأطراف الإيرانية باتجاه ربط تحرير جميع الرهائن الفرنسيين بتحرير الأسرى اللبنانيين والإيرانيين المختطفين لدى إسرائيل، وقد تحفظ أحمد الخميني على أسلوب غلق ملف الرهائن، حيث قال إن الإفراج عن الرهائن الغربيين من جانب واحد سيشجع إسرائيل على عدم الاستجابة للإفراج عن رهائن مسلمين.

كانت إيران من الدول التي آزرت لبنان في حربها مع إسرائيل لتحرير الجنوب اللبناني ووقفت موقف الداعم للبنان لاسترجاع الجزء المتبقي الأراضي اللبنانية والتي ما تزال تحتله إسرائيل وهو مزارع شبعا.

حاولت إيران في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي تطوير علاقتها بلبنان، حيث عملت إيران على عدم حصر علاقتها بلبنان من خلال حزب الله وحركة أمل باعتبارهما أهم المرجعيات الشيعية اللبنانية، وقد أتى هذا التحول بسبب تطورين كبيرين على سياسة إيران الخارجية هما:

١- الانفتاح الكبير لإيران على عدد من الدول العربية لضمان مشاركة إيرانية فاعلة في النظام الإقليمي.

٢- قناعة القيادة الإيرانية بأنها تشكل دعما حقيقيا لسوريا، ولكن دون أن تطمح لتكون شريكا لسوريا في لبنان حتى لو شكل حزب الله محطة التقاطع بين إيران وسوريا[1].

وقد أكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي أثناء زيارته للبنان في أيار من عام ٢٠٠٣م على العلاقات المميزة التي تربط إيران بلبنان وسوريا وأكد دعمه للمسار السوري اللبناني، وأن حزب الله هو طرف مستقل في خياراته السياسية عن إيران، وكانت إيران تدعو حزب الله لضبط النفس وعدم إعطاء إسرائيل فرصة للهجوم على لبنان.

---

[1] خاتمي في لبنان، ط١، سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ص ٦٧ – ٦٨.

وعلى الرغم من التحولات الكبيرة التي حصلت في المنطقة بعد الغزو الأمريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين، وانتهاج أساليب جديدة للتعاطي مع هذه المتغيرات، إلا أن الموقف الإيراني المعلن بخصوص حزب الله اللبناني لم يتبدل، وبقي هذا الحزب بالنسبة لإيران حزباً مقاوماً للاحتلال الإسرائيلي لا سيما مع استمرار احتلال إسرائيل لمزارع شبعا اللبنانية، إضافة إلى استمرار الصراع العربي الإسرائيلي في ظل عدم الوصول إلى اتفاق سلام مع لبنان وسوريا[1]، الا أن استمرار ايران في دعمهات للبنان وسوريا في صراعهما مع اسرائيل حول مزارع شبعا والجولان لا يعني عدم تغيير سياسة إيران كليا، حيث أدت سياسة الحياد الإيجابية التي اتبعتها إيران خلال غزو العراق، إلى تقليص الدعم الإيراني لحزب الله وذلك لتجنب حدوث مزيد من التوتر في العلاقات الإيرانية – الأمريكية.

وبالرغم من محاولة إيران تقليص دعمها لحزب الله إلا أن دورها كان واضحا، حيث يشير مايكل ايزنستادن، مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط إلى دور سوريا وإيران في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان والتي كان سببها قيام حزب الله اللبناني بخطف جنديين إسرائيليين للتفاوض بهما لإطلاق سراح معتلقين لبنانيين في السجون الإسرائيلية حيث تمت عملية الخطف في ٢٠٠٦/٧/١٢م وبدأت إسرائيل الهجوم على لبنان في ٢٠٠٦/٧/١٧م وانتهت هذه الحرب في منتصف آب من نفس العام[2]، حيث أكد ايزنستان أن الهجمات التي شنت على إسرائيل تم التخطيط لها في إيران كما يرى أن حزب الله ينفذ غالبية السياسات التي ترسمها القيادات الدينية في إيران وأن حزب الله لابد أن يكون قد أخذ موافقة إيران على أسر الجنديين الإسرائيليين، وأن هدف إيران هو تحويل الانتباه العالمي حول ملفها النووي وتحويل الأنظار عن الدور الذي تقوم به إيران في العراق[3].

وقد هدد المرشد الأعلى في إيران على خامنئي في نهاية عام ٢٠٠٥ بأن إيران ستجند العديد من المقاتلين ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأنها ستستمر في تقديم الدعم

---

(1) المرجع ذاته، ص ص ٧٦ – ٧٨.

(2) خير الدين حسيب، حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٣١، ٢٠٠٦/٩م، ص١٣.

(3) حرب كسر الإرادة بين المقاومة والمشروع الصهيوأمريكي فلسطين ولبنان ٢٠٠٦، الدار للعلوم وإسلام أون لاين. نت، ط١، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ص ١٦٥-١٦٦.

الكامل لسوريا وحزب الله للوقوف في وجه الاعتداءات والتدخلات الأمريكية والإسرائيلية ضدهما.

وقد دعمت كل من إيران وسوريا حزب الله بالأسلحة منذ بداية نشأته عام ١٩٨٢، بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، حيث كان لدى حزب الله منصات صواريخ إيرانية قصيرة وطويلة المدى، إضافة إلى شبكات زلزال ١، ٢، ٣ والشبكات الأحدث مثل الفاتح ١١٠، والذي يصل مداه إلى ٢٢٠ كيلو متر، وتعتبر هذه الشبكات طويلة المدى قادرة على ضرب تل أبيب أو أي هدف في إسرائيل[1]، وقد اعترف ضباط ومسؤولون إسرائيليون كبار بأن إيران أصبحت قادرة على تسريب أعداد صغيرة من صواريخ باليسيته أطول مدى بكثير ولها شبكات توجيه دقيقة ويمكن أن تزود بأسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية.

وقدر الجيش الإسرائيلي قُبيل الحرب الأخيرة على لبنان، عدد الصواريخ قصيرة المدى لدى حزب الله بحوالي ١٦ ألف كاتيوشا أمدته بها سوريا، إضافة إلى أسلحة مضادة للدبابات من أنواع (AT-3, MKII, Kornet)، وصواريخ أرض جو قصيرة المدى (سام ٧، سام ١٤، سام ١٦، سام ١٨، سام ٨) وحوالي ٣٠ طائرة بدون طيار من طراز أبابيل قادرة على حمل ٤٠-٥٠ كيلو غرام من المتفجرات وتوجه بواسطة شركة تحديد موقع عالمية (GPS) [2].

هذا بالإضافة إلى المنصات المتوسطة والطويلة المدى عيار ٢٢٠ ملليمتر و ٣٠٢ ملليمتر[3].

إلا أن الأعداد الحقيقة لأسلحة حزب الله اللبناني التي تمده بها إيران وسوريا من الصعب حصره بسبب السرية الشديدة حول العدد الحقيقي لهذه الأسلحة من قبل حزب الله وإيران وسوريا، حيث أنها تدخل إلى لبنان سراً وذلك بسبب المراقبة الصارمة على الحدود من قبل القوات الدولية العاملة في لبنان (اليونيفيل) إضافة إلى دور جهاز الاستخبارات الإسرائيلي في المراقبة والتجسس على أية صفقة أسلحة تود إيران أو سوريا إدخالها للحزب.

---

[1] انتوني كورد سمان، دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٣١، ٩/٢٠٠٦م، ص ١٢١.

[2] كورد سمان، دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله، مرجع سابق، ص ص ١٢٢-١٢٣.

[3] المرجع ذاته، ص١٢١.

المبحث الثاني

أثر الاغتيالات السياسية في لبنان على العلاقة مع سوريا

المطلب الأول

الاغتيالات السياسية في لبنان من عام (١٩٧٥-٢٠٠٧)

اتسمت الأوضاع السياسية في لبنان بالتدهور الأمني منذ بدء الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥م، حيث حصلت في لبنان الكثير من الاغتيالات ومحاولات الاغتيال لرموز سياسية وصحفية لبنانية بارزة كانوا في معظمهم من المناهضين لسوريا.

وقد حصلت العديد من الاغتيالات في فترة الحرب الأهلية اللبنانية كان من أبرزها:

اغتيال الزعيم والمفكر الدرزي كمال جنبلاط والد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط عام ١٩٧٧م[1].

ثم جاء اغتيال رئيس الجمهورية بشير الجميل في بيروت عام ١٩٨٧ بعد حوالي ٢١ يوم على انتخابه كرئيس لجمهورية لبنان، بعد ذلك وقعت عملية تفجير لمروحية كانت تقل رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي وذلك في عام ١٩٨٩م، وكان أول حادث اغتيال بعد توقيع اتفاق الطائف للرئيس اللبناني رينيه معوض بعد عدة أيام على انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية[2].

أما بعد انتهاء الحرب الأهلية فقد وقعت الكثير من حوادث الاغتيال منها اغتيال رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون وزوجته وولديه عام ١٩٩٢ وفي عام ٢٠٠٢ اغتيل رجل الدين المسلم السني الشيخ نزار الحلبي، وفي نفس العام اغتيل الوزير اللبناني والقائد السابق للقوات اللبنانية إيلي حبيقة في انفجار استهدف موكبه في بيروت، في عام ٢٠٠٤م، اغتيل أحد كوادر لحزب الله اللبناني غالب عوالي في انفجار سيارة مفخخة في الضاحية الجنوبية لبيروت.

وفي نفس العام جرت محاولة اغتيال الوزير الدرزي السابق والنائب المعارض مروان حمادة في بيروت أدت هذه المحاولة إلى تصعيد سياسي بين المعارضين للنفوذ السوري في لبنان

---

[1] حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، ط٢، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٢٧٣.

[2] يورغن كاين، اغتيال الحريري أدلة مخفية، ترجمة، هاني صالح، كامل إسماعيل، ط١، دمشق، دار الرأي للنشر ٢٠٠٦م، ٣٢٨.

والموالين له وكان المعارضون للوجود السوري في لبنان يتهمون القوات السورية العاملة في لبنان بالتخطيط لهذه الاغتيالات خاصة وأنها كانت في أغلبها تستهدف شخصيات معارضة للوجود السوري في لبنان.

ومن أبرز الاغتيالات التي كان لها تأثير على العلاقات مع سوريا:

١. داني شمعون وهو نجل كميل شمعون وهو مسيحي ماروني، أسس في بداية الحرب الأهلية اللبنانية ميليشا نمور الأحرار، ولكن قضت على هذه الميليشيا القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميل عام ١٩٨٠، تولى منصب الأمين العام لحزب الوطنين الأحرار ثم خلف والده كميل في رئاسة الحزب عام ١٩٨٥م ثم قام عام ١٩٨٨ بتأسيس الجبهة اللبنانية الجديدة والتي دعمت العماد ميشيل عون.

اغتيل عام ١٩٩٠ في منزله مع زوجته وطفليه[1]، بعد دخول القوات السورية إلى بيروت الشرقية ووجهت أصابع الاتهام في اغتياله إلى إيلي حبيقة والمخابرات السورية بسبب معارضته لبقاء القوات السورية في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٨٩م.

٢. إيلي حبيقة هو سياسي لبناني ماروني كان أحد قادة ميليشيا القوات اللبنانية خلال الحرب الأهلية، شغل منصب مسؤول عن جهاز الأمن والمعلومات في القوات اللبنانية وهو متهم رئيسي في مذبحة صبرا وشاتيلا التي حدثت عام ١٩٨٢، وأصبح قائداً للقوات اللبنانية بعد قيامه بانقلاب داخلي مع سمير جعجع على قائدها في ذلك الوقت فؤاد أبو ناصر عين بعد اتفاق الطائف أكثر من مدة في منصب وزير، اغتيل في بيروت عام ٢٠٠٢م عن طريق سيارة مفخخة[2]، ويعتبر إيلي حبيقة الوحيد من سلسلة الاغتيالات التي جرت في لبنان الذي لم يكن مناهضاً لسوريا ولم يكن ضد الوجود السوري في الأراضي اللبنانية.

٣. محاولة اغتيال مروان حمادة هو نائب ووزير درزي كان من المعارضين البارزين لتعديل الدستور وتمديد الفترة الرئاسية للرئيس إميل لحود، حيث استقال من منصبه كوزير للاقتصاد الوطني والتجارة في حكومة الحريري مع أعضاء من حزبه رفضاً لهذا التمديد، وقد نجا من محاولة اغتيال تعرض لها عام ٢٠٠٤م[3]، بعد رفضه لهذا التمديد، ووجهه الاتهام للمخابرات

---

(1) شهريات الأحداث الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، القاهرة ١٩٩١م، ص٢٠٣.

(2) شركاء في اغتيال الحريري، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٥، ص ص٢٢-٢٣.

(3) جريدة الغد، عمّان، ٢٠٠٤/١٠/٢م.

السورية – اللبنانية في محاولة الاغتيال وذلك لمعارضته الشديدة للقرار السوري بالتمديد للرئيس إميل لحود الموالي لها، يعمل مروان حمادة حالياً عضو بمجلس إدارة جريدة النهار اللبنانية.

بعــد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤/شباط من عام ٢٠٠٥، حدثت عدة اغتيالات لشخصيات سياسية وصحفية لبنانية كلهم كانوا من المعارضين للوجود السوري في لبنان ومن المطالبين بالانسحاب السوري من لبنان وأن ترفع سوريا يدها عن لبنان حفاظاً على السيادة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية ومن أبرز هذه الاغتيالات:

١. جبران تويني مسيحي أرثوذكسي وهو رئيس مجلس إدارة صحيفة النهار ونجل الإعلامي غسان تويني، اشتهر كصحفي معادٍ للوصاية السورية على لبنان وحاول أكثر من مرة كغيره من المعارضين اللبنانيين أن يستغلوا ممارسات النظام الحاكم في سوريا ليثبت انفصال لبنان النهائي عن سوريا بعد تطبيق اتفاق الطائف، برز تويني في انتفاضة ١٤/أذار التي حدثت بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وأدت إلى خروج القوات السورية من لبنان، وقد انتخب جبران نائباً في البرلمان اللبناني بعد تحالفه مع سعد الحريري في الانتخابات التي أعقبت خروج سوريا من لبنان في عام ٢٠٠٥ عن مقعد الروم الأرثوذكس.

أغتيل جبران في ديسمبر عام ٢٠٠٥ في اعتداء بسيارة مفخخة في شرق بيروت وجاء حادث الاغتيال بعد ساعات قليلة على تسليم القاضي الألماني دتيلف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري تقريره بشأن حادثة الاغتيال للأمم المتحدة[1].

٢. سمير قصير صحفي لبناني من أصل فلسطيني كان من أشد المعارضين للتدخل السوري في لبنان وهو يحمل الجنسية الفرنسية له العديد من المؤلفات منها تاريخ بيروت، تأملات في شقاء العرب وكتاب ديمقراطية لبنان من ديمقراطية سوريا، تم اغتياله في حزيران من عام ٢٠٠٥[2]، عن طريق قنبلة في سيارته ووجهت أصابع الاتهام إلى تورط جهات استخباراتية لبنانية وسورية في حادثة الاغتيال.

---

[1] جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٥/١٢/١٣.

[2] جريدة الغد الأردنية، عمان، ٢٠٠٥/٦/٣.

٣. مي شديات صحفية تعمل مذيعة في قناة LBC اللبنانية، تعرضت لمحاولة اغتيال في أيلول من عام ٢٠٠٥[1]، حيث وضعت قنبلة في سيارتها وتعتبر من المعارضين للوجود السوري في لبنان ويربط المحللون محاولة اغتيالها بالتفجيرات الأخيرة التي استهدفت العديد من الشخصيات السياسية والصحفية اللبنانية والتي يعتقد بعلاقتها بالتحقيق الدولي باغتيال الرئيس الحريري.

٤. جورج حاوي من المعارضين للوجود السوري اللبناني كان عضواً في الحزب الشيوعي اللبناني وتدرج في مناصبه إلى أن أصبح أمين عام للحزب بعد انفصاله عن الحزب الشيوعي السوري، كان من أبرز قادة الحركة الوطنية إلى جانب الراحل كمال جنبلاط وانتخب نائباً لرئيس المجلس السياسي للحركة الوطنية، اغتيل بتفجير سيارته عام ٢٠٠٥ ضمن حملة اغتيالات طالت شخصيات معارضة للوجود السوري في لبنان[2].

٥. "بيير الجميل هو نجل أمين الجميل الرئيس السابق للبنان وكان وزيراً للصناعة في حكومة فؤاد السنيورة اغتيل بيير وهو مسيحي ماروني في تشرين أول عام ٢٠٠٦[3]، حيث أطلق مسلحون النار عليه وهو في سيارته، ويعتبر الجميل من فريق ١٤/أذار المعارض لسوريا، وعرف قبل اغتياله بمواقفه الصريحة جداً ضد سوريا ومن يحالفها من الداخل اللبناني خاصة حزب الله اللبناني.

واتهمت قوى الرابع عشر من أذار سوريا بالتخطيط لعملية الاغتيال وذلك لإفشال الحكومة من خلال تقليل الأغلبية التي تمثلها قوى الرابع عشر من أذار في الحكومة والبرلمان.

٦. وليد عيدو مسلم سني وأحد أهم قيادي تيار المستقبل وهو من المعارضين للوجود السوري في لبنان، دخل البرلمان اللبناني أول مرة عام ٢٠٠٠ عن المعقد السني في دائرة بيروت الثانية وأعيد انتخابه لنفس المقعد عام ٢٠٠٥، اغتيل في حزيران عام ٢٠٠٧ بتفجير سيارته في بيروت[4].

٧. أنطوان غانم نائب في البرلمان اللبناني وهو من البارزين في قوى الأغلبية النيابية المعارضة للوجود السوري في لبنان وهو ممثل حزب الكتائب، اغتيل بتفجير سيارة ملغومة في

---

[1] جريدة الشرق الأوسط اللبنانية، ٢٠٠٥/٩/٢٦.

[2] جريدة الغد، عمان، ٢٠٠٥/٦/٢١م.

[3] Security council, 21/Novermber/2006, www.un.org

[4] جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٧/٦/١٤م.

أيلول من عام ٢٠٠٧[1]، واتهمت الأكثرية النيابية في لبنان سوريا بالوقوف وراء عملية الاغتيال لإنقاص عدد ممثليها في البرلمان قُبيل الانتخابات الرئاسية اللبنانية المتنازع حولها، وقد نفت سوريا

تورطها في هذه العملية وأدانت اغتيال النائب غانم ودعت إلى وحدة القوى السياسية اللبنانية للدفاع عن لبنان كماش شجب كل من ميشيل عون وحسن نصر الله هذا الاغتيال واعتبروه مهدداً للاستحقاق الرئاسي القادم.

المطلب الثاني

اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام (٢٠٠٥)

رفيق الحريري مسلم سني شغل منصب رئيس الحكومة اللبنانية من عام (١٩٩٢-١٩٩٨) و أعيد تعيينه رئيساً للوزراء في لبنان من عام (٢٠٠٠-٢٠٠١)، تولى إعمار وسط بيروت بعد الحرب الأهلية اللبنانية، بعد أن أنشأ شركة (سوليديد) للمقاولات، وأصدر صحيفة المستقبل وتلفزيون المستقبل وإذاعة الشرق، إضافة إلى امتلاكه قطاع مصرفي كبير في لبنان والدول العربية[2].

تولى الحريري في عام ١٩٨٢ تنظيف مدينة بيروت من الأنقاض والأوساخ وقد أنقذت هذه الحملة مدينة بيروت من الأمراض والأوبئة، كما استقدم الحريري فريقاً فرنسياً لإزالة الألغام، إضافة إلى وضع خطة من أجل إعادة تنوير مدينة بيروت التي كانت تغرق في ظلام دامس[3]، وقد استمر العمل في إعادة إعمار الوسط التجاري لبيروت على الرغم من المعارضة الشديدة التي كانت تواجه هذا المشروع من قبل معظم الأطراف السياسية اللبنانية، وكانت هذه المعارضة تتعلق في معظمها في شخصية الحريري وليس في جوهر المشروع، وذلك بسبب شعبيته الكبيرة بين الناس والتي يفتقدها أي سياسي غيره.

بعد أن شكل الحريري عام ١٩٩٢ أول حكومة له قام بطرح مشروع الوسط التجاري على مجلس النواب وطال النقاش حول تعديل القانون لجهة إنشاء شركة عقارية مساهمة تتولى

---

[1] جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٧/٩/٢٢.

[2] رفيق الحريري "الحلم، الحقيقة، الخسارة " الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ط١، ص١٢٣.

[3] محمد زين العابدين، اغتيال الحريري وتداعياته على أهل السنة، Dar Al-Jabia London، ط٢، ٢٠٠٧، ص ص٧٥-٧٦.

تنفيذ المشروع وقد واجه الحريري الكثير من الصعاب حول إعادة إعمار وسط بيروت التجاري ولم يُقر هذا المشروع في المجلس النيابي الا بعد تهديد الحريري بنفض يديه من لبنان[1]، ولم يكن أحد يوافق الحريري على هذا المشروع حتى أصدقاءه لاعتقادهم أن هذا المشروع هو ضرب من الخيال والتأملات.

إلا أن الحريري نجح في هذا المشروع وأعاد إعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت ثم استقال من منصبه عام ١٩٩٨، عاد لتسلم رئاسة الوزراء للمرة الثانية عام ٢٠٠٠، ولم يكن الحريري في وقتها على وفاق مع رئيس الجمهورية اللبناني إميل لحود بسبب اتهام الأخير للحريري بالفساد واستخدام منصبه لمصالحة الشخصية[2].

أما بالنسبة لعلاقاته مع سوريا، فقد ربطته بسوريا علاقات جيدة، حيث ساهم الحريري في إنقاذ اقتصاد سوريا المتدهور كما فعل في لبنان وكانت تربطه صلات قوية مع معظم المسؤولين السوريين، لكن هذه العلاقات بدأت بالتدهور بعد عام ٢٠٠٤ عندما تدخل النظام السوري في تعديل الدستور اللبناني لتمديد فترة رئاسة إميل لحود الموالي لها، عندما انتقل الحريري بشكل تدريجي إلى صفوف المعارضة التي ترفض التدخل والهيمنة السورية على لبنان[3].

وأدى هذا التمديد إلى استقالة رفيق الحريري من رئاسة الوزراء وبدأت بعدها علاقاته بسوريا بالفتور والتدهور.

في الرابع عشر من شباط عام ٢٠٠٥، خرج موكب الرئيس الحريري من مبنى البرلمان في ساحة النجمة وتوجه إلى وسط بيروت، وهناك تم استهداف الموكب حيث، هز وسط بيروت انفجار هائل قيل أنها قنبلة ذات قدرة تفجيرية تبلغ طن واحد من T.N.T[4]، وقتل نتيجة الانفجار الرئيس رفيق الحريري وسبعة من حراسه الشخصيين إضافة إلى اثنا عشر من المدنيين المارين من موقع التفجير، وكان النائب باسل فليحان يرافق الحريري في موكبه وتوفي بعد ٦٤ يوماً من الانفجار متأثراً بحروق شديدة أصيب بها في الحادث.

---

(1) محمد زين العابدين، اغتيال الحريري وتداعياته على أهل السنة، مرجع سابق، ص٧٦.

(2) يورغن كاين، اغتيال الحريري أدلة مخفية، مرجع سابق، ص٢٦.

(3) مشهور إبراهيم أحمد، مستقبل النظام السوري في ظل تداعيات اغتيال الحريري "شؤون خليجية"، مرجع سابق، ص٥٢.

(4) يورغن كاين، اغتيال الحريري أدلة مخفية، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

خلف هذا الانفجار الهائل حفرة في الشارع زاد عمقها عن خمسة أمتار واكتسى محيط مكان الانفجار بغطاء من الغبار والرماد وسجل تحطم زجاج نوافذ بعض مباني على بعد ١٦٠٠ متر من موقع الجريمة وغطت بيروت سحابة دخانية كثيفة[1].

بعد حادث الاغتيال مباشرة وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الاتهام إلى سوريا بالقيام بهذه العملية، وقامت وزيرة الخارجية الأمريكية على إثر ذلك بسحب سفيرتها من دمشق، وزعم وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز أن وراء هذا الاعتداء مجموعة إرهابية تمولها سوريا[2].

تبنى المجتمع الدولي وجهة النظر الأمريكية في اتهام سوريا بعملية الاغتيال وكان الدافع وراء هذا التوجه، إصرار سوريا على تعديل الدستور اللبناني عام ٢٠٠٤ لتمديد فترة رئاسة الرئيس إميل لحود الموالي لسوريا وبالتالي انتقال رفيق الحريري إلى صفوف المعارضة بعد أن رفض هذا التعديل وقام بتقديم استقالته من منصبه مما أعطى سوريا دافعاً قوياً كي تعطي توجيهاً باغتياله. وقد انقسمت الأوساط السياسية في لبنان إلى فئتين، فئة معارضة للوجود السوري في لبنان، حيث اتهمت هذه الفئة النظام السوري بالوقوف وراء عملية الاغتيال أما الموالون لسوريا، فقد اعتبروا أن أعداء سوريا هم الذين اغتالوا الحريري لأنهم يسعون إلى زيادة الضغوط الدولية على سوريا لتحقيق انسحابها الكامل من لبنان، إضافة إلى محاولة تغيير النظام السوري كاملاً عن طريق هذه الضغوط.

بعد حادثة الاغتيال بوقت قصير تم إرسال محققين دوليين من إيرلندا ومصر والمغرب، إضافة إلى خبراء متفجرات من سويسرا، ترأس لجنة الأمم المتحدة رئيس الشرطة الإيرلندية بيتر فيتزجيرالد، وقد أشار جيرالد بعد أن أنهى تحقيقاته إلى أنه يستطيع أن يثبت أن السلطات اللبنانية المتعاونة مع سوريا، عرقلت التحقيقات وطمست بعض الأدلة إلا أن تقرير فيتزجيرالد، لم يحتو على أية أدلة ولم يربط سوريا بشكل مباشر بالاعتداء إلا انه حمل سوريا والأجهزة اللبنانية مسؤولية انعدام الأمن والنظام واتهم السلطات اللبنانية بأنها أفسدت التحقيقات[3]، كما توصلت اللجنة إلى أن سوريا تتحمل المسؤولية الأساسية في التوتر السياسي الذي سبق اغتيال الحريري، حيث استعملت سوريا نفوذها في لبنان بشكل مبالغ فيه وتدخلت في تفاصيل الحكم

---

[1] يورغن كاين،اغتيال الحريري أدلة مخفية،مرجع سابق، ص١٧.

[2] نفس المرجع، ص ص ٢٧-٢٨.

[3] جريدة السفير اللبنانية ٢٦/أذار/٢٠٠٥.

في لبنان بيدٍ من حديد من خلال تدخلها في التمديد للرئيس إميل لحود، رغم معارضة غالبية الأطياف السياسية في لبنان[1].

بعد أن أنهى فيتزجيرالد عمله قام الأمين العام للأمم المتحدة بتكليف المدعي العام في برلين ديتلف ميليس، بمتابعة التحقيقات في جريمة اغتيال الحريري، وقد استطاع ميليس في صيف ٢٠٠٥ أن يضمن إصدار قاضي التحقيق في بيروت، أمراً باعتقال الجنرالات الأربعة المتهمون بالتخطيط لعملية الاغتيال والموالين لسوريا وهم: رئيس الحرس الجمهوري السابق مصطفى حمدان ورئيس الاستخبارات العسكرية السابق ريمون عازار، مدير عام الأمن العام السابق جميل السيد ومدير الأمن الداخلي السابق علي الحاج وذلك بتهمة القتل العمد والاشتراك في أعمال إرهابية وحيازة أسلحة ومواد متفجرة[2].

أصدر ميليس في شهر تشرين أول عام ٢٠٠٥ تقريره المبدئي حول جريمة الاغتيال وقد ذكر وجود أدلة مقنعة حول تورط ضباط استخبارات سوريين ولبنانيين في الحادثة استناداً إلى أقوال شاهد سوري الأصل مقيم في لبنان، كان يعمل مع الاستخبارات السورية في لبنان، حيث ذكر كيف قرر مسؤولون سوريون ولبنانيون اغتيال الحريري وأن عدة مسؤولين لبنانيين سافروا إلى سوريا أكثر من مرة للتخطيط لعملية الاغتيال، كما ذكر هذا الشاهد أنه راقب قبل عدة أيام من الاغتيال كيف وضعت المواد المتفجرة في السيارة التي تسبب انفجارها بالحادث[3]، إلا أن هذا التقرير فقد دقته بعد أن قام هذا الشاهد بالإعلان أن كل أقواله أمام اللجنة الدولية قد أخذت منه بالتعذيب والإغراء بالمال[4]، حيث بلغ المبلغ الذي ذكره مليونين وثلاثمة ألف دولار، إضافة إلى شاهد آخر كان قد شهد أن مسؤولين سوريين ولبنانين خططوا لعملية الاغتيال في إحدى الشقق في بيروت، أثبت أنه صرح بهذه الأقوال لقاء رشوة مالية، حيث قال: "لقد أصبحت الآن مليونيراً"[5].

---

[1] جريدة السفير اللبنانية ٢٦/آذار/٢٠٠٥.

[2] يورغن كاين، اغتيال الحريري أدلة مخفية، مرجع سابق، ص٣١.

[3] جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٥/١٢/١م.

[4] جريدة الدستور، عمان، ٢٠٠٥/١٢/١.

[5] نفس المرجع، ص٣٢.

أما الشاهد الثالث وهو بائع هواتف محمولة في طرابلس قيل أنه باع بطاقات للهواتف المحمولة التي كان يستخدمها منفذوا العملية قُتل في حادث سير مريب في أواخر تشرين الثاني ٢٠٠٥.

وكان التقرير الثاني لرئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري دتيلف ميليس في مستوى التقرير الأول، حيث لم يقدم حقائق أكيدة تؤدي إلى كشف ملابسات حادثة الاغتيال سوى إصراره على ربط الحادثة بسوريا دون وجود أية حقائق تؤكد تورط سوريا بشكل مباشر بهذه الحادثة.

في نهاية عام ٢٠٠٥ ترك ديتليف ميليس منصبه في رئاسة المحكمة الدولية للتحقيق في اغتيال الحريري وخلفه القاضي البليجيكي سيرج براميرتس.

أوضح القاضي البلجيكي براميرتس بعد أن تسلم مهمة التحقيق في اغتيال الحريري أن الاعتداء كان معقداً وأن له تفرعات عديدة وأن مرتكبي الاعتداء قد يكونون من أكثر من جنسية وأشار إلى ضرورة التعاون الكامل وغير المشروط لسوريا[1].

وأشار التقرير إلى تقدم كبير في التحقيق وأشاد بتعاون سوريا مع التحقيق وأكد التقرير أنه سيتم توجيه طلبات جديدة إلى سوريا لاحقاً وأيد التقرير طلب لبنان تمديد مدة عمل اللجنة لمدة عام لاستكمال التحقيق، وأشار براميرتس إلى أنه جمع حوالي ١٩٠٠ دليل إضافي لا تزال تحت الاختبار وأيد التقرير في استنتاجاته المبنية على الأدلة الموجود والشهود نظرية للتفجير فوق الأرض وأنه نتج عن متفجرات كبيرة الحجم تقدر بحوالي ١٢٠٠ كيلو غرام من أل T.N.T وقد تحتوي على مزيج من T.N.T و B.E.T.N أو متفجرات R.D.X البلاستيكية[2].

وأشار التقرير إلى أن الانفجار كان نتيجة وضع متفجرات في سيارة الميتسوبيشي وأنه تم تفجيرها لحظة مرور موكب الحريري من قبل شخص يرجح أنه كان داخلها أو أمامها مباشرة، حيث تبين أن ٢٧ بقايا بشرية جمعت من موقع الانفجار تعود إلى شخص واحد وهو رجل ويرجح أنه هو الذي فجر العبوة لأن الأشلاء صغيرة جداً ووجدت في المكان ذاته وفي الاتجاه ذاته من مركز الانفجار، وتشير نتائج التحليل والأدلة التي جُمعت سابقاً إلى عدم توفر

---

[1] يورغن كاين، اغتيال الحريري أدلة مخفية، مرجع سابق، ص٣٣.

[2] جريدة الأخبار اللبنانية، ٢٠٠٨/١/٢٢.

أدلة كافية على أن الفلسطيني أحمد أبو عدس هو الذي فجر العبوة كما ورد في شريط تبني العملية الذي بث بعد حادثة الاغتيال بساعات بصوت أبو العدس نفسه والذي أعلن تبنيه لعملية الاغتيال[1].

قدم براميرتس في تاريخ ٢٧/تشرين ثاني/٢٠٠٧ آخر تقرير له حول التحقيق في اغتيال الحريري قبل أن ينهي مهام عمله كرئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري والذي انتهت ولايته في منتصف شهر كانون الأول ٢٠٠٧م[2].

وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن تعيين القاضي الكندي دانيال بيلمار خلفاً لبراميرتس، وسيكون بيلمار أيضاً المدعي العام في هذه القضية أمام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والتي صادقت الأمم المتحدة عليها من خلال القرار ١٦٦٤.

وذكر تقرير براميرتس الأخير له أن هناك تقدماً ملحوظاً ومنهجية دقيقة في التحقيقات التي أجرتها اللجنة ولم تحسم اللجنة ما إذا حصلت عملية عبث في مسرح جريمة اغتيال الحريري أم لا، وقامت اللجنة باستجواب عدد من الشهود في القضية إضافة إلى رسم صور تقريبية لمشتبه بهم، وقال التقرير إن لجنة التحقيق الدولية عانت من نقص في أعضاء فريق الترجمة والتدقيق اللغوي وأن اللجنة أيضاً عملت في ظل وضع أمني غير مستقر في لبنان[3].

وأكد التقرير على نظرية الانفجار فوق الأرض لأن حجم النيران والأضرار التي لحقت بالمباني المجاورة لمسرح الجريمة لا تتلاءم مع انفجار وقع تحت الأرض، وأشارت اللجنة إلى أن الشخص المفترض أنه قام بعملية التفجير لم يمض حياته في لبنان، لكنه أمضى آخر شهرين من حياته في لبنان، حيث يشير التقرير إلى أن هذا الشخص عاش في بيئة شديدة التلوث حتى عمر الـــ ١٢ سنة وعاش في بيئة أقل تلوثاً خلال السنوات العشر الأخيرة من حياته أي أنه كان يسكن في هذه الفترة في منطقة ريفية[4].

وقد عملت اللجنة الكثير من المقابلات داخل لبنان وخارجه إضافة إلى الاستماع لشهادة الكثير من الشهود في هذه القضية، إضافة إلى التحليلات التي قامت بها اللجنة على مسرح الجريمة إلا أن التقرير لم يذكر تفصيلاً لهذه الاستجوابات والتحليلات وأن هناك الكثير من

---

[1] جريدة الأخبار اللبنانية، ٢٠٠٨/١/٢٢.

[2] جريدة الأخبار اللبنانية، ٢٠٠٧/١١/٢٨.

[3] نفس المرجع.

[4] المرجع ذاته.

النظريات والتحليلات كانت ما تزال اللجنة تتحقق بها حتى تاريخ صدور التقرير، وعلى الرغم من انتهاء فترة القاضي براميرتس إلاّ أن التحقيق باغتيال الحريري لم يُستكمل بعد وأن اللجنة ستتابع تحقيقاتها برئاسة القاضي الإيرلندي دانيال بيلمار إلى حين بدء أعمال المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الحريري.

أما بخصوص المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري، فقد أصدر مجلس الأمن بتاريخ ٢٩/أذار/٢٠٠٦ القرار رقم (١٦٦٤)، بالموافقة على إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين باغتيال الرئيس رفيق الحريري، وذلك بناءً على طلب من الحكومة اللبنانية تقدمت به إلى مجلس الأمن في كانون الأول عام ٢٠٠٥[1].

وقام مجلس الأمن بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بالتفاوض مع الحكومة اللبنانية لتحديد الأسس والتفصيلات المتعلقة بالمحكمة الدولية.

وقد أحدثت المحكمة الدولية جدلاً سياسياً واسعاً داخل الأوساط السياسية اللبنانية حيث رفضت قوى المعارضة الممثلة بحزب الله وحركة أمل والموالين للعماد ميشيل عون، هذه المحكمة رفضاً قاطعاً باعتبار أنها تمثل انتهاكاً لسيادة لبنان الداخلية وذلك لأن مجلس الأمن أصدر هذه المحكمة وفق الفصل السابع على الرغم من أن عبارة "أن مجلس الأمن يعمل أو يتصرف بموجب الفصل السابع" لم ترد، لا في القرار رقم (١٥٩٥) الخاص بإنشاء لجنة التحقيق الدولية ولا القرار (١٦٦٤) المتعلق بالمحكمة الدولية، إلا أن هذه العبارة وردت في القرار (١٦٣٦) والقرار (١٦٤٤) المتعلقين بالطلب من كافة الدول التعاون مع لجنة التحقيق الدولية[2].

ومن غير الممكن إدراك القرار (١٦٦٤) تحت الفصل السابع وذلك لأن موضوع المحكمة الدولية بالنسبة للبنان هو موضوع تفاوضي، بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية، في حين أن الفصل السابع هو تدابير عقابية توقع على الدولة التي ترفض الامتثال للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، مثل القرارات التي تتعلق بالملف النووي الإيراني تقع تحت البند

---

[1] محمد الحموري، المحكمة في حالة لبنان والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، المستقبل العربي، العدد ٣٣٩، أيار/٢٠٠٧، بيروت، ص ص ٦-٧.

[2] نفس المرجع، ص ١٠.

السابع بينما كانت القرارات الخاصة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة حتى حدود ١٩٦٧ كانت كلها تقع تحت الفصل السادس أي غير ملزمة[1].

كما رفضت سوريا أمر المحكمة الدولية لأنه يشكل مساساً بالسيادة اللبنانية على الأرض اللبنانية، وعلى الرغم من رفض المعارضة للمحكمة إلا أن الإجراءات في تطبيقها مستمرة، وسيتم البت بها بالفترة القريبة القادمة، حيث تم تأمين موافقة السعودية والإمارات والكويت على المساهمة في تمويل جزء كبير من موازنة هذه المحكمة، إضافة إلى مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا لضمان سير المحكمة الدولية دون تعطيل.

[1] محمد الحمـــوري، المحكمـــة في حالـــة لبنـــان والفصل السابـــع من ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ص ١٠-١١.

المبحث الثالث

العلاقات اللبنانية _ السورية ألراهنه

المطلب الأول

أثر الانعكاسات الداخلية والدولية على واقع العلاقات اللبنانية السورية الراهنة

أصبح من الواضح أن العلاقات اللبنانية – السورية مرت بالعديد من المراحل منذ نشوء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وكانت هذه المراحل تتفاوت بين التوتر والاستقرار حسب عدة عوامل تؤثر عليها.

وكانت بداية التوتر في هذه العلاقات بعد الانتداب الفرنسي على كل من سوريا ولبنان حيث عملت فرنسا على تغذية التوتر بين الدولتين، من خلال قيام فرنسا بترسيم الحدود بينهما، وبدأت تغذي لدى الشعب اللبناني مطالبه بالاستقلال عن سوريا، فبدأت بعض فئات من الشعب اللبناني بالمطالبة بالاستقلال عن سوريا بمساعدة فرنسا، وشكلت هذه الفترة بداية لمرحلة جديدة للعلاقات بين الدوليتين وبالرغم من نيل كل من لبنان وسوريا استقلالها عن فرنسا إلا أن تأثير الانتداب الفرنسي على العلاقات بين الدولتين بقي مستمراً خاصة مع إصرار سوريا على عدم الاعتراف بلبنان دولة مستقلة عنها، وفي الجهة المقابلة استمر إصرار بعض الفئات اللبنانية على الاستقلال عن سوريا خاصة وأن سوريا مرت في مرحلة ما بعد الاستقلال بحالة من انعدام الاستقرار السياسي بسبب كثرة الانقلابات فيها، في حين كان لبنان يمر بمرحلة من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والثقافي، كل هذه العوامل انعكست على العلاقات بين البلدين في تلك المرحلة.

تحسنت الأوضاع في سوريا بعد تسلم الرئيس حافظ الأسد الحكم، حيث حصل نوع من الاستقرار السياسي وبدأت سوريا بالنهوض اقتصادياً وسياسياً بينما بدأت الأوضاع في لبنان بالتدهور من الناحية السياسية والاقتصادية، حتى وصلت إلى قيام الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، وفي محاولة لإنهاء حالة الحرب في لبنان دخلت القوات السورية عام ١٩٧٦ إلى سهل البقاع اللبناني، بعد قناعه تامة من المجتمع الدولي أن سوريا هي الوحيدة القادرة على حل الأزمة اللبنانية، إلا أن هذا الوجود أثر سلباً على العلاقات بين البلدين، حيث زاد هذا الأمر من الانقسامات بين الطوائف اللبنانية، فقد زاد الفريق المعارض للوحدة مع سوريا من إصراره على

عدم تدخل سوريا في لبنان وضرورة الاستقلال عن سوريا بحجة أن دخول القوات السورية إلى لبنان هو محاولة من سوريا لإعادة فرض هيمنتها على لبنان، أما الفريق الآخر فقد كان يرى أن سوريا ستستطيع فرض الأمن وإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وكانت هذه الفترة هي المرحلة الثانية من مراحل التوتر في العلاقات بين لبنان وسوريا.

مع استمرار الحرب الأهلية في لبنان دون توقف حاولت العديد من الدول الأوروبية والعربية إضافة إلى الولايات المتحدة القيام بعقد اتفاق بين الطوائف اللبنانية والميليشيات المتقاتلة لإنهاء هذه الحرب، ونجحت هذه المساعي في النهاية في عقد اتفاق الطائف الذي يعتبر من أهم العوامل التي كان لها انعكاس على طبيعة العلاقات اللبنانية – السورية، حيث أسس هذا الاتفاق لوضع اتفاقات مكتوبة بين البلدين، وقد عارضت سوريا هذا الاتفاق في بدايته، وكاد هذا الاتفاق أن يفشل لو بقيت سوريا متمسكة برفضها له إلا أن سوريا عادت ووافقت على هذا الاتفاق وكانت من أهم بنوده، العلاقات اللبنانية – السورية، حيث أعطى الاتفاق للقوات السورية مهمة مساعدة القوات اللبنانية. في بسط سيادتها على كامل أراضيها، وأن تقوم سوريا بإعادة انتشارها في البقاع، ورفضت لجنة النواب المسيحيين الشرقيين الاتفاق إلا إذا أعطيت ضمانات كافية لموعد محدد لانسحاب القوات السورية من لبنان.

كما كان للتركيبة الداخلية في لبنان تأثير كبير على العلاقات اللبنانية – السورية حيث انقسمت الطوائف اللبنانية المختلفة إلى قسمين متنازعين حول الوجود السوري في لبنان، فاعتبر القسم المعارض لهذا الوجود أنه احتلال وفرض هيمنة على لبنان من قبل سوريا، وطالب هذا القسم سوريا بالخروج من لبنان ووقف تدخلها في السيادة اللبنانية، وكان هذا الفريق يخشى من زيادة أعداد المسلمين على حساب المسيحيين فتتأثر بهذه الزيادة نفوذ وسلطة المسيحيين في لبنان إضافة إلى أنهم اعتبروا أن سوريا تريد من هذا الوجود أن تحل خلافاتها مع إسرائيل على الأراضي اللبنانية، وأنها تحاول الحفاظ على مصالحها خاصة الأمنية منها من خلال سيطرتها على لبنان، الذي يعتبر العمق الأمني لسوريا، أما القسم الموالي لسوريا فاعتبر أن الوجود السوري هو لصالح لبنان في البداية، من حيث أن القوات السورية تعمل على حفظ الأمن والاستقرار في لبنان وأن هذا الوجود يدعم مطالبها في تقليص صلاحيات الطائفة المسيحية وإعطاء المسلمين صلاحيات أكبر، ولم تكن مواقف الطوائف اللبنانية من سوريا ثابتة دائماً، حيث شهدت بعض المراحل تغييراً في مواقف بعض الطوائف من سوريا، من مؤيد لسوريا إلى معارض والعكس صحيح، حيث كانت الطائفة المسيحية في فترة الحرب الأهلية اللبنانية إلى أزمة تعديل الدستور اللبناني والتمديد للرئيس إميل لحود عام ٢٠٠٤، ضد الوجود السوري

وتطالب بخروج سوريا من لبنان واستبدال القوات السورية بقوات متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة إذا لزم الأمر، أما الطائفة المسلمة فكانت من الموالين لسوريا في تلك الفترة، أما بعد أزمة تعديل الدستور وإصرار سوريا على هذا التعديل للتمديد للرئيس إميل لحود، تغيرت مواقف بعض الطوائف من سوريا، حيث انضمت الطائفة السُّنية إلى صفوف المعارضة، وتغير موقف الطائفة الدرزية من الموالاة لسوريا إلى أشد المعارضين لها إلى جانب انقسام الطائفة المسيحية إلى قسمين قسم مع سوريا يمثله العماد مشيل عون وقسم من الموارنة يمثلهم العماد إميل لحود، وقسم ضد سوريا يمثله الطائفة السنية وبعض الموارنة والدروز، وبقيت الطائفة الشيعية موالية لسوريا مع انضمام مشيل عون الذي كان من أشد المعارضين لسوريا في أثناء الحرب الأهلية، وبسبب مواقف هذه الطوائف المتباينة من سوريا حصلت الكثير من الصدامات بين أتباع الطوائف المختلفة معاً، فزادت هذه الصدامات من حدة التوتر بين البلدين، كما أدت إلى تبادل الاتهامات بين دمشق والموالين لها من الطوائف اللبنانية وبين الطوائف المعارضة لسوريا حول دور سوريا في لبنان وضرورة أن تصرف سوريا يدها كلياً عن لبنان.

شكلت حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ منعطفاً خطيراً في العلاقات اللبنانية – السورية، خاصة بعد أن وجهت قوى المعارضة الاتهامات لسوريا بالتخطيط لهذا الاغتيال وما تلاه من اغتيالات لشخصيات سياسية وصحيفة لبنانية مناوئة لسوريا، وتحميل سوريا مسؤولية كل هذه الاغتيالات، فزاد هذا الأمر من حدة التوتر والخلاف بين سوريا والمعارضين لها في الجانب اللبناني، وبالرغم من انسحاب القوات السورية بعد اغتيال الحريري تطبيقاً للقرار الدولي رقم (١٥٥٩) الصادر عن مجلس الأمن في عام ٢٠٠٤، والذي طالب سوريا بسحب قواتها من لبنان، إلا أن الخلاف مع سوريا بقي قائماً، حيث بقيت قوى المعارضة تتهم سوريا بأنه ما زال لديها جهاز استخباراتي في لبنان وأن أطماعها في لبنان مازالت مستمرة، وزاد من حدة الخلافات إصرار قوى المعارضة على تشكيل محكمة دولية تختص بالتحقيق باغتيال الحريري الأمر الذي رفضته سوريا كلياً واعتبرته محاولة لانتهاك سيادتها كونها ستلزم بالتعاون الكامل مع هذه المحكمة، إضافة إلى انتهاكها لسيادة الدولة اللبنانية واعتبرتها تدخلاً في الشأن الداخلي اللبناني، وما زالت انعكاسات هذه المسألة تتفاعل وتؤثر على استقرار العلاقات مع سوريا خاصة مع قرب بدء أعمال المحكمة الدولية في اغتيال الحريري.

كان للتدخل الدولي في لبنان أثر كبير على العلاقات اللبنانية – السورية، حيث لعبت كل من الولايات المتحدة وفرنسا دوراً مهماً في لبنان، فقد كانت الولايات المتحدة الراعي

الأساسي لاتفاق الطائف الذي وضع حداً للحرب الأهلية اللبنانية واعترفت الولايات المتحدة في البداية بالنفوذ السوري في لبنان، وبقيت مصرة على وضع اتفاق يحل الأزمة اللبنانية لتتمكن من إحياء عملية السلام بين إسرائيل والأطراف العربية، ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني، وبالرغم من المصادقة على اتفاق الطائف إلا أن سوريا وإسرائيل لم تلتزما بالاتفاق، ولم تسحبا قواتهما من لبنان بالرغم من ضغط الولايات المتحدة على سوريا لسحب قواتها خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠، بحجة أنه لم يعد هناك مبرر لبقاء القوات السورية في لبنان، وشكلت الولايات المتحدة وفرنسا عام ٢٠٠٤ قوة ضغط كبيره على سوريا من خلال السعي وراء استصدار القرار (١٥٥٩)، ولم تطبق سوريا هذا القرار إلا بعد حادثة اغتيال الحريري عام ٢٠٠٥ فقامت بسحب قواتها من سهل البقاع اللبناني منهية بذلك وجوداً عسكرياً في لبنان استمر حوالي ٢٩ عاماً، وقد انقسمت الطوائف اللبنانية إلى قسمين، قسم مع التدخل الدولي واعتبر أن الولايات المتحدة وفرنسا تسعيان لمصلحة وسيادة لبنان على كامل أراضيه، في حين رأى الفريق الآخر الموالي لسوريا أن التدخل الدولي يعتبر عهداً جديداً للاستعمار، وبداية جديدة لفرض هيمنة الولايات المتحدة وفرنسا على لبنان، وكان للقرارات الدولية التي صدرت من قبل مجلس الأمن الدولي بشأن لبنان وسوريا، انعكاس كبير على العلاقات اللبنانية السورية من خلال القرارات (١٥٥٩)، (١٥٩٥)، (١٦٣٦)، (١٦٤٤)، (١٦٦٤)، (١٦٨٠)، (١٦٨٦) وأخيراً القرار (١٧٠١)، وكانت كل هذه القرارات تركز على ضرورة سحب سوريا لقواتها من لبنان وعدم التدخل السوري في لبنان وأن تقوم سوريا بالاعتراف التام بسيادة لبنان الكاملة، كما كانت بعض هذه القرارات تشير بطريقة غير مباشرة إلى تورط سوريا بعمليات الاغتيال التي حدثت في لبنان وتحمل سوريا مسؤولية انعدام الأمن والاستقرار في لبنان نتيجة استمرار تدخلها في هذا البلد، الأمر الذي جعل الطوائف اللبنانية تنقسم كعادتها إلى مؤيد لهذه القرارات وداعم لها وفريق معارض ويعتبرها نوع من التدخل في السيادة اللبنانية وفي الشؤون الداخلية للبنان وسوريا.

بالرغم من أن الدور الإيراني في لبنان لم يكن واضحاً إلا أنه كان له تأثير كبير على العلاقات اللبنانية – السورية، حيث ارتبط حزب الله بإيران وسوريا ومنذ بداية نشأته عام ١٩٨٢ بسبب ارتباطه مذهبياً وعقائدياً بإيران وسياسياً بسوريا حيث ساهمت إيران بتدريب عناصر من حزب الله على مختلف فنون القتال إضافة إلى أن سوريا قامت بتزويد الحزب بالأسلحة والعتاد اللازمين لخوض أي حرب محتملة مع إسرائيل، وكان هناك تقارب كبير بين إيران وسوريا حول لبنان، إلا أن ارتباط حزب الله بإيران شكل نقطة خلاف وجدل بين

الطوائف اللبنانية، فقد اعتبرتها القوى المعارضة لهذا الارتباط أن حزب الله هو إيراني وينفذ السياسات الإيرانية على أرض لبنان من أجل خدمة مصالح إيران دون النظر لمصالح لبنان نفسه وأن على حزب الله أن يقطع هذا الارتباط مع إيران وسوريا ويحاول خدمة مصالح لبنان، دون النظر إلى سياسات إيران الخارجية، فيما كان حزب الله يدافع عن هذا الارتباط ويرى أن مصالح لبنان هي في سلم أولوياته وأن ارتباطه بإيران ارتباط عقائدي باعتباره يمثل أهم المرجعيات الشيعية في لبنان، وأن إيران تهدف إلى مساعدة لبنان في حماية حدودها من هجمات إسرائيل المتكررة عليها.

المطلب الثاني

مستقبل العلاقات اللبنانية _ السورية

مما لا شك فيه أن العلاقات اللبنانية السورية تعد علاقات مميزة تاريخياً وجغرافياً وسكانياً، إضافة إلى التداخل الكبير في المصالح الاقتصادية المشتركة لكلا البلدين، فقد سمح الوجود المباشر لسوريا في لبنان إلى تعزيز معرفة سوريا بواقع لبنان سياسياً واقتصادياً، وأصبحت سوريا بفضل هذا الوجود هي المؤثر الأكبر على صنع القرارات الخاصة بلبنان والتدخل بكل تفاصيل الحياة السياسية في لبنان، إلا أن مجموعة من التحولات التي طرأت في الداخل اللبناني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي أثرت على طبيعة العلاقات بين لبنان وسوريا،[١] حيث ترتب على اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري تدهور علاقات دمشق بحلفائها السابقين في لبنان، الذين أصبحوا بعد الانتخابات النيابية أصحاب القرار في حكم لبنان، وجرت محاولات لوضع إطار جديد لحوار لبناني سوري يمهد لإعادة الثقة بين المسؤولين في كلا البلدين، وقد أكدت سوريا أكثر من مره أن المرجع الرسمي والوحيد لضبط علاقات البلدين هو المجلس الأعلى السوري اللبناني، وان أي معاهده أو اتفاق بين البلدين هو شأن هذا المجلس فقط، ولم تحاول الحكومة السورية الخوض في موضوع القرار الدولي رقم (١٥٥٩) بعد أن طبقوا البند المتعلق بهم وهو خروج كافة القوات السورية من كامل الأراضي اللبنانية، وذلك لرغبتهم في إظهار عدم تدخلهم في الداخل اللبناني طالما حصلت سوريا على ضمانات من الحكومة اللبنانية باستمرار التنسيق مع دمشق فيما يتصل بالسياسية الخارجية ومفاوضات السلام مع إسرائيل من جهة أخرى.[٢]

ساهم القرار الدولي الصادر من قبل مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٥٩) بتدويل العلاقات اللبنانية السورية من خلال عدة محاور رئيسية أبرزها:

تكرار الطلب بحل الميليشيات اللبنانية (حزب الله) الموالي لسوريا، دون اعتبار لمصلحة لبنان في الاحتفاظ بسلاح المقاومة طالما أن الخطر الإسرائيلي مازال قائماً على لبنان، فضلاً عن وجود انتهاكات إسرائيلية للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً، وقد مارس المجتمع الدولي ضغطاً

---

[1] مشهور إبراهيم أحمد، مستقبل العلاقات السورية اللبنانية في ضوء الصراع الدولي بالمنطقة، شؤون خليجية، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[2] نقولا ناصيف ، الحدود و"الهواجس" الأمنية معبر إلى التسوية السياسية ، آب/٢٠٠٥ ، www.voltairenet.org

كبيراً على سوريا من خلال الإصرار على ترسيم الحدود مع لبنان وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين من خلال تبادل السفراء بينهما، إضافة إلى وقف نقل الأسلحة عبر الأراضي السورية إلى أطراف لبنانيين (حزب الله) وغير لبنانيين (الفصائل الفلسطينية) داخل الأراضي اللبنانية.[١]

بعد التدهور الكبير في العلاقات بين لبنان وسوريا أصبح من الضروري أن تعترف سوريا قولاً وتطبيقاً بسيادة لبنان واستقلاله وان تقيم أفضل العلاقات مع لبنان بعيداً عن تدخلات الأجهزة الأمنية، وتداعيات اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وما تلاه من سلسلة اغتيالات لسياسيين بارزين في لبنان.

وأصبح من الواضح في هذه الفترة أن تدويل العلاقات اللبنانية السورية صار مطروحاً نظرياً وعملياً من خلال قرارات مجلس الأمن والرعاية الأمريكية الفرنسية والأوروبية لأي قرار يصدر من قبل مجلس الأمن بلبنان وسوريا وعلاقاتهما معاً، إضافة إلى الرعاية الأمريكية والفرنسية لأي مؤتمر يعقد لمناقشة قضية العلاقات بين كل من لبنان وسوريا، فضلاً عن وقوف الأكثرية في لبنان ضد التدخل السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية ومطالبتها لسوريا برفع يدها عن لبنان وان تقوم علاقات ثنائية بين البلدين تقوم على احترام كلا البلدين لسيادة البلد الآخر.

إن الخوف من تدويل العلاقات اللبنانية السورية في هذه المرحلة هو أمر مبرر خاصة بعد أن تفاقمت أزمة العراق ودارفور بعد التدخل الدولي فيهما، لذا على كل من لبنان وسوريا السعي إلى تقليص الدور الدولي في علاقاتهما معاً ومحاولة الوصول إلى وثيقة تفاهم لبنانية سورية بدعم عربي يكون أساسها استقلال البلدين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من البلدين، وتفعيل الاتفاقات بين الطرفين في مجالات الاقتصاد والثقافة والإعلام والتجارة، إضافة إلى ترسيم الحدود وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين في محاولة لاستعادة الثقة المفقودة بين الدولتين.[٢]

وقد سارت العلاقات بين البلدين نحو استمرار التدهور بعد أحداث أيار/٢٠٠٨ التي حصلت في لبنان وسيطرة حزب الله على بيروت بالقوة، إضافة إلى الاشتباكات الطائفية التي حصلت في بداية شهر أيار في بعض المناطق اللبنانية بين أنصار مختلف المذاهب والطوائف في لبنان،

---

[1] مشهور إبراهيم أحمد، مستقبل العلاقات السورية اللبنانية في ضوء الصراع الدولي بالمنطقة، شؤون خليجية، مرجع سابق، ص ١٦٤.

[2] عدنان السيد حسين ، تدويل العلاقات اللبنانية ــ السورية، أيار/٢٠٠٦، www.voltairenet.org

حيث حملت قوى الرابع عشر من آذار، سوريا والمتحالفين معها من الداخل اللبناني مسؤولية تفجر الأوضاع الأمنية في لبنان في محاولة لإبقاء الوضع في لبنان في حالة من التوتر، إضافة إلى محاولة فرض سيطرة حزب الله وحليفته سوريا على لبنان دون تدخل عسكري سوري مباشر.

بعد انتهاء الأزمة الأمنية في لبنان في منتصف شهر أيار من العام ٢٠٠٨ تم عقد مؤتمر في العاصمة القطرية الدوحة يضم كافة الطوائف اللبنانية المتنازعة وذلك لبحث الخلافات القائمة بينها وإنهاء حالة التوتر الأمني الحاصلة في لبنان، وقد نتج عن هذا المؤتمر عدة اتفاقات كان أبرزها الإتفاق على انتخاب العماد ميشيل سليمان قائد الجيش اللبناني كرئيس توافقي للجمهورية اللبنانية بعد أن بقي مقعد الرئيس شاغراً حوالي ستة أشهر، وقد تم انتخابه في ٢٠٠٨/٥/٢٥.

شكل انتخاب العماد سليمان مرحلة جديدة بالنسبة للبنان من حيث التأسيس لبداية بناء المؤسسات في لبنان والنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي ومحاولة الخروج من حالة اليأس التي أصابت الشارع اللبناني كاملاً خاصة بعد تفجر الأزمة الطائفية الأخيرة في لبنان، ويعتبر غالبية الشعب اللبناني باختلاف طوائفه أن انتخاب العماد سليمان رئيساً للجمهورية اللبنانية فتح آفاقاً جديدة بالنسبة للسياسة الداخلية في لبنان كونه رئيس توافقي وفي إمكانه التعامل مع كل الأطراف والقيادات من مختلف الاتجاهات وهذا ما ينتج الأمل بالمستقبل وان اتفاق الدوحة أعاد فتح المؤسسات الدستورية وخلق مرحلة من الأمل والاستقرار ينبغي توظيفها من اجل إعادة بناء المؤسسات.

أما فيما يتعلق بالعلاقات اللبنانية السورية فقد فتح انتخاب الرئيس سليمان آفاقا جديدة لبداية مرحلة جديدة من العلاقات اللبنانية السورية المستقرة والتي تتميز بالودية والاستقلال وقد عبر الرئيس المنتخب ميشيل سليمان في أثناء إلقائه لخطاب القسم بعد انتخابه فيما يتعلق بالعلاقات اللبنانية السورية عن نظرته الايجابية للعلاقات مع سوريا وانه يريد العودة بهذه العلاقات إلى مجراها وتصحيح العلاقة بين البلدين وإعادة وصل ما انقطع بين الشعبين اللبناني والسوري

الخاتمة

تناولت الدراسة أثر المتغيرات الدولية على العلاقات اللبنانية – السورية في الفترة الممتدة من عام (١٩٨٩-٢٠٠٦)

اعتمدت الدراسة على متغيرات:

المتغير المستقل: المتغيرات الدولية.

المتغير التابع: العلاقات اللبنانية السورية من عام (١٩٨٩-٢٠٠٦).

وذلك لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الدولية على طبيعة العلاقات اللبنانية – السورية والتي تمر منذ فترات بحالات من المد والجزر.

ومن الملاحظ في هذه الدراسة أن العلاقات بين لبنان وسوريا كانت في أغلب مراحلها محكومة بعدة عوامل من أهمها:

١. المتغيرات الدولية، حيث يلاحظ التأثير الكبير لبعض المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية، على طبيعة العلاقات بين البلدين.
٢. تأثير الداخل اللبناني على هذه العلاقات، وذلك بوجود عدة أطراف سياسية لبنانية تختلف فيما بينها حول سوريا.
٣. ولاء بعض الفرق السياسية اللبنانية إلى جهات خارجية تؤثر على تناول هذه الفرق لطبيعة العلاقات مع سوريا.
٤. لعبت التدخلات الخارجية أيضاً دوراً مهماً في طريقة التعاطي بين الدولتين حول طبيعة وتنظيم العلاقات بينهما، من خلال بعض الإملاءات التي تتلقاها بعض الأطراف السياسية اللبنانية من دول خارجية، تحدد فيها أسلوب التعاطي مع سوريا.

وقد أثبتت الدراسة صحة فرضيتها الرئيسية التي انطلقت منها والتي نصت على وجود علاقة ارتباطيه بين المتغيرات الدولية التي حصلت في العالم وتدهور العلاقات اللبنانية السورية، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

أولا: أثبتت الدراسة صحة العلاقة بين التدخلات الخارجية متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا و إسرائيل وبين توتر العلاقات بين لبنان وسوريا، وقد بينت الدراسة خلال الفترة الزمنية المحددة لها أن وجود تدخلات خارجية أدى إلى توتر كبير في العلاقات اللبنانية السورية، فمثلاً أدى التدخل الأمريكي_الفرنسي عام ٢٠٠٤،عندما تم التمديد للرئيس إميل لحود بإصرار من سوريا إلى إصدار القرار الدولي رقم (١٥٥٩)، والذي يلزم سوريا بالانسحاب من لبنان، حيث أدى هذا القرار إلى زيادة التوتر بين الدولتين بسبب الخلاف الذي حصل بين الأطراف السياسية اللبنانية حول تطبيق هذا القرار، إضافة إلى رفض سوريا تطبيق بنود هذا القرار واعتباره غير منصف بالنسبة لسوريا.

ثانياً: أثبتت الدراسة صحة فرضيتها المتعلقة بالقرارات الدولية وتأثير هذه القرارات على العلاقات اللبنانية السورية، وذلك من خلال تفنيد بعض القرارات الدولية التي صدرت عن مجلس الأمن بخصوص لبنان وسوريا مثل القرار الدولي رقم (١٧٥٧)، والذي صدر عن مجلس الأمن الدولي ويتعلق بإقرار مجلس الأمن إنشاء محكمة دولية للتحقيق باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، ويعني هذا القرار سوريا بشكل كبير لأنها تشكل المحور الأساسي للمحاكمة وذلك لان التحقيقات الاولية توصلت إلى إمكانية تورط ضباط لبنانيين موالين لسوريا بالتخطيط لعملية الاغتيال، وأنهم قاموا بإخفاء معلومات هامه كانت ستؤدي في حال كشفها إلى تفادي حصول الجريمة، وقد صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي يكون القرار ملزم ويجيز استخدام إجراءات عقابية تصل إلى حد استخدام القوة العسكرية لتنفيذ هذا القرار، وبسببه زادت حدة التوتر بين لبنان وسوريا خاصة بعد أن رفضت سوريا والأطراف اللبنانية الموالية لها هذا القرار، بينما أصرت الأطراف اللبنانية المناهضة لسوريا على إنشاء هذه المحكمة.

ثالثاً: أثبتت الدراسة صحة فرضيتها الثالثة والتي أشارت إلى أن استمرار الخلافات بين الأحزاب والطوائف اللبنانية المختلفة حول العلاقات مع سوريا يؤدي إلى استمرار توتر علاقات البلدين معاً، حيث يلاحظ انه منذ دخول القوات السورية إلى سهل البقاع في لبنان عام ١٩٧٦، في محاولة لوقف رحى الحرب الأهلية الدائرة في لبنان،وجدت خلافات كبيرة بين الطوائف اللبنانية حول التدخل السوري في لبنان،حيث وجد في لبنان بعض الأحزاب الموالية لسوريا والمؤيدة للدور السوري في لبنان، وانه من الصعب أن تقوم الدولة اللبنانية بضبط الأمن وإنهاء الحرب الأهلية دون مساعدة سوريا في ذلك، اما

الطوائف المناهضة لسوريا فكانت ترى أن سوريا تحاول التدخل في الشأن الداخلي اللبناني وان عليها الانسحاب من لبنان وترك السيادة على الأراضي اللبنانية للجيش اللبناني، وقد زادت حدة الخلافات بين الطوائف اللبنانية حول شرعية الوجود السوري في لبنان تحديداً بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية وبالتالي انتهاء المبرر لوجود القوات السورية في لبنان.

رابعاً: أثبتت الدراسة صحة فرضيتها الرابعة والمتعلقة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وسلسلة الاغتيالات التي استهدفت رموز سياسية وصحفية لبنانية مناهضة لسوريا،حيث وجهت قوى الرابع عشر من آذار الاتهام بشكل مباشر إلى سوريا في ضلوعها بعمليات الاغتيال التي حصلت في لبنان، وقد كانت تزداد حدة التوتر بين لبنان وسوريا بعد كل عملية اغتيال تحصل في لبنان بسبب قناعة قوى الرابع عشر من آذار بان سوريا هي من تقف وراء هذه الاعتداءات، وقيام قوى الثامن من آذار الموالية لسوريا بالدفاع عن سوريا وتوجيه الاتهام إلى الولايات المتحدة وإسرائيل بالقيام بهذه الاغتيالات في محاولة لزيادة حدة التوتر بين لبنان وسوريا،إضافة إلى خلق فريق كبير معادي لسوريا وحزب الله في الداخل اللبناني، وضمان وجود أغلبية لبنانية تطالب بنزع سلاح المقاومة المتمثلة تحديداً بحزب الله اللبناني المدعوم من سوريا وإيران وبالتالي إضعاف إيران وسوريا وحزب الله في آنٍ معاً.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

أولاً: بالرغم من الروابط المشتركة والمتداخلة تاريخياً وجغرافياً واجتماعياً بين لبنان وسوريا إلا أن هذه الروابط لم تحقق في أغلب الأوقات علاقات مستقرة وناجحة للدولتين معاً.

ثانياً: إن مسألة العلاقات بين لبنان وسوريا لم تطرح بقوة إلا بعد دخول القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦، حيث بدأت الخلافات بين الطوائف اللبنانية تظهر حول الوجود السوري في لبنان.

ثالثاً: لم تكن مواقف الطوائف اللبنانية من الوجود السوري في لبنان والعلاقات مع سوريا ثابتة دائماً، حيث نلحظ تغير مواقف بعض هذه الطوائف من مؤيد لسوريا إلى معارض لها أو العكس وذلك حسب المرحلة التي تمر بها هذه العلاقات.

رابعاً: شكل تدخل سوريا في تعديل الدستور اللبناني للتمديد للرئيس إميل لحود الموالي لها عام ٢٠٠٤، مرحلة جديدة بالنسبة للعلاقات اللبنانية السورية، حيث زاد من حدة الجدل القائم بين مختلف الطوائف في لبنان حول طبيعة العلاقات مع سوريا، وقد مهد هذا التمديد، لتدويل الازمة اللبنانية، حيث شكل التحدي الكبير الذي قامت به سوريا للإرادة الأمريكية من خلال الإصرار على تعديل الدستور والتمديد للرئيس لحود حافزاً قوياً لتتوحد الإرادة الأمريكية مع الإرادة الأوروبية – لأول مرة منذ أحداث الكويت ١٩٩١– حول قضية الوجود السوري في لبنان من خلال استصدار القرار الدولي رقم (١٥٥٩) والذي طالب سوريا بضرورة الانسحاب من لبنان وعدم التدخل في السيادة اللبنانية.

خامساً: دخلت العلاقات اللبنانية – السورية في عام ٢٠٠٥ مرحلة حرجة بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري والذي كان قد انتقل إلى صفوف المعارضة بعد معارضة التمديد للرئيس إميل لحود، حيث استقال من منصب رئيس الوزراء وانضم إلى المناهضين لسوريا وبدأ بمحاولة تشكيل كتلة نيابية مناهضة لسوريا، وبعد حادثة اغتياله مباشرة وجهت قوى المعارضة أصابع الاتهام لسوريا بالضلوع في حادثة الاغتيال وطالبت بتشكيل محكمة دولية للتحقيق في هذه القضية، وقد زادت حدة التوتر بين الدولتين بعد هذا الاغتيال وأصبح هذا التوتر يزداد بعد كل حادثة اغتيال لأي سياسي لبناني، خاصة وأن أغلب الاغتيالات التي حصلت بعد اغتيال الحريري كانت من صفوف المعارضة المناهضين لسوريا.

سادساً: لعبت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل دوراً مهماً في العلاقات اللبنانية السورية، حيث زادت تدخلات هذه الدول من حدة التوتر بين لبنان وسوريا فقد وقفت هذه الدول مع القوى المناهضة لسوريا ودعمتها في مطالبها الخاصة بالمحكمة الدولية باغتيال الحريري ومطلبها برحيل القوات السورية وإنهاء التدخل العسكري والاستخباراتي السوري في لبنان، وساهمت هذه الدول في إصدار أكثر من قرار دولي فيما يخص العلاقات اللبنانية – السورية، ومطالبة سوريا بعدم التدخل في لبنان، واعتبرت القوى المناهضة لسوريا هذا التدخل من قبل هذه الدول محاولة لمساعدة لبنان في الخروج من

أزمته السياسية، في حين اعتبرته القوى الموالية لسوريا أنه تدخل خطير في السيادة اللبنانية ومحاولة من هذه الدول فرض رؤيتها الخاصة بالنسبة لعلاقات لبنان مع سوريا.

سابعاً: لعبت إيران دوراً مهماً في لبنان، وذلك من خلال ارتباط حزب الله اللبناني بها وقد شكل هذا الارتباط وعلاقات الحزب الجيدة مع سوريا مصدراً لاختلاف كبير بين الطوائف اللبنانية المختلفة، حيث اعتبرته القوى المناهضة لسوريا أنه تدخل في لبنان وأن حزب الله ينفذ سياسات ومصالح إيرانية سورية على أرض لبنان دون النظر إلى مصالح لبنان نفسه فيما اعتبرته القوى الموالية لسوريا أنه عبارة عن مساعدة من إيران وسوريا للبنان في التصدي لهجمات إسرائيل المتكررة على أرضه وأن حزب الله لبناني وتهمه مصالح لبنان أولاً ولا يأخذ أوامره من أي جهة خارجية وأن ارتباطه بإيران وسوريا هو ارتباط عقائدي فكري وليس سياسي.

يتضح مما سبق أن العلاقات اللبنانية – السورية، تأثرت بعدة عوامل خلال مراحلها المختلفة، منها عوامل داخلية وإقليمية ودولية وأن هذه العوامل كانت تؤثر في العلاقات بين البلدين بشكل كبير، إما سلباً أو إيجاباً وبالتالي كانت هذه العلاقات تتفاوت بين الاستقرار في أحيان والتوتر في أحيان أخرى وذلك حسب تلك العوامل المختلفة.

وقد خرجت هذه الدراسة بعدة توصيات وهي:

١. محاولة تجاوز الحالة الطائفية في لبنان من خلال التخلي عن بعض المظاهر الطائفية في مراكز الحكم والإدارة والوظائف الحكومية العامة.

٢. جمع كل الأطراف اللبنانية المتنازعة فيما بينها على طاولة الحوار ومناقشة جميع المواضيع العالقة بينها، وذلك في محاولة لحلها وبالتالي التخفيف من حدة الخلافات بين القوى السياسية اللبنانية المتنازعة.

٣. ضرورة الاتفاق على رئيس توافقي للجمهورية اللبنانية يمثل كافة أطياف الشعب اللبناني، بحيث يعمل لمصلحة لبنان بشكل عام وليس لمصلحة طائفة دينية أو سياسية معينة.

٤. عقد حوار بين لبنان وسوريا من خلال ممثل عن الحكومة السورية وممثل عن الحكومة اللبنانية يوافق عليه كل الأطراف اللبنانية، وذلك لحل الخلافات بين الدولتين من خلال الاتفاق على ترسيم الحدود وتبادل السفراء ووضع اتفاقيات تختص بالشؤون الاقتصادية والتجارية والأمنية بينهما.

٥. التزام دول الطوق بعدم التدخل بالشؤون الداخلية لكل من لبنان وسوريا وعدم التدخل في الخلافات بين الدوليتن.

٦. إذا لم تستطع الدولتان حل خلافاتهما دون تدخل خارجي تقوم الجامعة العربية بعقد اجتماع لأعضائها ومناقشة الأزمة بين الدوليتين، ومحاولة الخروج بمقترحات عملية وملزمة لحل الخلاف بين الدولتين، في محاولة لحل الأزمة عربياً دون اللجوء لتدويل الأزمة.

٧. على سوريا فهم المطالب اللبنانية في الاستقلال التام عنها، واعتبار لبنان دولة ذات سيادة كاملة ومستقلة استقلالاً تاماً عن سوريا، وأن لا تحاول التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، إلا إذا تم ذلك من خلال طلب رسمي توجهه الحكومة اللبنانية لسوريا لمساعدتها في أمر معين ترغب به.

الملاحق

ملحق (١) نص القرار (١٥٥٩) :

١- يكرر نداءه إلى الاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدة أراضيه، واستقلاله السياسي، تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها في كل الأراضي اللبنانية.

٢- يدعو كل القوى الأجنبية الباقية إلى الانسحاب من لبنان.

٣- يدعو إلى تفكيك كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

٤- يدعم مد سلطة الحكومة اللبنانية إلى كل الأراضي اللبنانية.

٥- يعلن تأييدا لانتخاب الرئيس المقبل انتخابا حرا وعادلا وفق النظم الدستورية اللبنانية من دون تدخل أو ضغط أجنبي.

٦- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون التام والعاجل مع مجلس الأمن الدولي من أجل تطبيق هذا القرار وكل القرارات ذات الصلة بإعادة أراضي لبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي.

٧- يدعو الأمين العام إلى وضع تقرير في غضون ثلاثين يوما في شأن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر أن يبقى على اطلاع ناشط على هذه المسألة.

ملحق (٢) نص القرار (١٥٩٥)

١- يقرر مجلس الأمن إنشاء لجنة مستقلة دولية للتحقيق تتخذ من لبنان مقرا لها لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في جميع جوانب هذا العمل الإرهابي، بما في ذلك المساعدة في تحديد هوية مرتكبيه وممولية ومنظميه والمتواطئين معهم.

٢- يكرر تأكيد دعوته الحكومة اللبنانية إلى أن تقدم إلى العدالة مرتكبي التفجير الإرهابي الذي حدث في ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥ ومنظميه وممولية ويطلب إلى الحكومة اللبنانية أن تكفل مراعاة نتائج واستنتاجات تحقيقات اللجنة مراعاة تامة.

٣- يقرر ضمانا لفعالية اللجنة في القيام بواجباتها أنه ينبغي للجنة: أن تلقي تعاونا تاماً من جانب السلطات اللبنانية بما في ذلك إتاحة فرص الوصول بشكل كامل إلى جميع ما في حوزة هذه السلطات من معلومات وأدلة وثائقية ومادية واردة في شهادة الشهود، ترى أنها ذات صلة بالتحقيق. – أن تكون لها سلطة جمع أي معلومات وأدلة إضافية وثائقية مادية على حد سواء متصلة بهذا العمل الإرهابي فضلا عن إجراء مقابلات مع جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص في لبنان ممن ترى اللجنة لهم أهمية في التحقيق. – أن تتمتع بحرية التنقل في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية بما في ذلك الوصول إلى جميع المواقع والمرافق التي ترى اللجنة أنها ذات صلة بالتحقيق. – أن توفر لها التسهيلات اللازمة لأداء مهامها وأن تمنح هي وأماكن عملها وموظفيها ومعداتها الامتيازات والحصانات التي تحق لها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

٤- يطلب إلى الأمين العام التشاور بشكل عاجل مع الحكومة اللبنانية بغية تسهيل إنشاء وعمل اللجنة وفقا لولايتها واختصاصاتها على النحو المذكور في الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه ويطلب إليه أيضا أن يقدم تقريرا إلى المجلس وفقا لذلك وأن يشعره بتاريخ شروع اللجنة في كامل عملياتها.

٥- يطلب كذلك إلى الأمين العام بصرف النظر عن الفقرة ٤ أعلاه أن يتخذ دون تأخير الخطوات والتدابير والترتيبات اللازمة للتعجيل في إنشاء اللجنة وقيامها بعملها على نحو تام، بما في ذلك تعيين موظفين حياديين ومحنكين يملكون المهارات والخبرات المناسبة.

٦- يعطي توجيهاته إلى اللجنة بتحديد الإجراءات المتعلقة بالاضطلاع بتحقيقها مع مراعاة القانون اللبناني والإجراءات القضائية اللبنانية.

٧- يطلب إلى جميع الدول وجميع الأطراف أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة وعلى وجه الخصوص أن تزودها بأي معلومات ذات صلة قد تكون في حوزتها تتعلق بالعمل الإرهابي المذكور أعلاه.

٨- يطلب إلى اللجنة أن تنجز أعمالها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ شروعها في كامل عملياتها حسبما يبلغ به الأمين العام ويأذن للأمين العام بأن يمدد عمل اللجنة فترة أخرى لا تتعدى ثلاثة أشهر إذا ما ارتأى ذلك ضروريا لتمكين اللجنة من إنجاز تحقيقها ويطلب إليه أن يبلغ مجلس الأمن وفقا لذلك.

٩- يطلب إلى اللجنة أن تقدم تقريرا إلى المجلس عن نتائج تحقيقها ويطلب إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن شفويا على آخر مستجدات التقدم الذي تحرزه اللجنة وذلك كل شهرين خلال عمليات اللجنة أو بشكل أكثر تواترا إذا لزم الأمر.

ملحق رقم (٣) نص القرار (١٦٣٦):

أولا:

١- يرحب بتقرير اللجنة.

٢- يحيط علما مع بالغ القلق بالاستنتاج الذي خلصت إليه اللجنة ومفاده أن هناك التقاء في الأدلة يشير إلى ضلوع مسئولين لبنانيين وسوريين على السواء في هذا العمل الإرهابي، وأنه من الصعب تخيل سيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علمهم.

٣- يقرر كخطوة لمساعدة التحقيق ودون المساس بالحكم القضائي الذي سيصدر في نهاية المطاف بذنب أو براءة أي شخص ما يلي:

أ- أن يخضع جميع الأفراد الذين حددت اللجنة أو الحكومة اللبنانية أسماءهم باعتبارهم أشخاصا مشتبها في اشتراكهم في التخطيط لهذا العمل الإرهابي، أو تمويله أو تنظيمه أو ارتكابه، وبعد إبلاغ هذا التحديد إلى اللجنة المنشأة في الفقرة الفرعية (ب) أدناه وبموافقتها للتدابير التالية:

- تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية لكي تمنع هؤلاء الأفراد من دخول أراضيها أو عبورها.... مع العلم بأنه لا يوجد في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة برفض دخول مواطنيها إلى أراضيها أو لكي تكفل في حالة وجود هؤلاء الأفراد داخل أراضيها إتاحة هؤلاء الأفراد لإجراء مقابلات مع لجنة التحقيق إن هي طلبت ذلك.

- تقوم جميع الدول بما يلي: تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل أراضيها التي يملكها أو يتحكم بها هؤلاء الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر أو التي تحوزها كيانات يملكها أو يتحكم بها هؤلاء الأفراد أو أفراد يعملون لحسابهم أو بناء على توجيهاتهم، وكفالة ألا يتيح رعاياها أو أي أشخاص موجودين داخل أراضيها أي أموال أو أصول

مادية أو موارد اقتصادية لهؤلاء الأفراد أو الكيانات أو لصالحهم والتعاون التام وفقا للقوانين المعمول بها مع أي تحقيق دولي يتعلق بالأصول أو المعاملات المالية لهؤلاء الأفراد أو الكيانات أو الأشخاص الذين يعملون لحسابهم بما في ذلك عن طريق تقاسم المعلومات المالية.

ب- أن ينشئ وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت لجنة تابعة لمجلس الأمن من أجل الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في مرفق هذا القرار.

ج- أن تنهي أعمال اللجنة التابعة لمجلس الأمن وكذلك أية تدابير تكون سارية بموجب الفقرة الفرعية (أ) عندما تبلغ تلك اللجنة مجلس الأمن باكتمال جميع إجراءات التحقيقات والإجراءات القضائية المتصلة بالهجوم الإرهابي ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك.

٤- يقرر أن ضلوع أي دولة في هذا العمل الإرهابي يشكل انتهاكا خطيرا من جانب تلك الدولة لالتزاماتها بالعمل على منع الإرهاب والامتناع عن دعمه وبخاصة وفقا للقرارين ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ و ١٥٦٦ لعام ٢٠٠٤ وأنه يصل أيضا إلى حد كونه انتهاكا خطيرا لالتزامها باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي.

٥- يحيط علما مع بالغ القلق أيضا بالاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة بما مفاده أن السلطات السورية بينما تعاونت مع اللجنة من حيث الشكل لا من حيث المضمون فإن عدة مسؤولين سوريين حاولوا تضليل اللجنة عن طريق إعطاء معلومات مغلوطة أو غير دقيقة... ويقرر أن استمرار سوريا في عدم التعاون في التحقيق سيشكل انتهاكا خطيرا لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة بما فيها القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤) و ١٥٩٥ (٢٠٠٥).

ثانيا:

٦- يحيط علما بالبيان الذي أصدرته سوريا مؤخرا بشأن التزامها الآن بالتعاون مع اللجنة، ويتوقع من الحكومة السورية أن تنفذ بالكامل الالتزامات التي تقطعها على نفسها في الوقت الحاضر.

٧- يسلم بأن استمرار تقديم المساعدة من اللجنة إلى لبنان حسبما طلبت حكومته في رسالتها المؤرخة ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام، وحسبما أوصت به اللجنة في تقريرها يظل أمرا ضروريا من أجل التوضيح الكامل لجميع جوانب هذه الجريمة الشنيعة مما يمكن من تحديد هوية جميع من اشتركوا في تخطيط هذا العمل الإرهابي ورعايته وتنظيمه وارتكابه والمتواطئين معهم وتقديمهم إلى العدالة.

٨- يرحب في هذا الصدد بقرار الأمين العام بأن يمدد ولاية اللجنة حتى ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ حسبما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٥٩٥ لسنة ٢٠٠٥، ويقرر أنه سيمدد هذه الولاية مرة أخرى إذا أوصت اللجنة بذلك وطلبته الحكومة اللبنانية.

٩- يثني على السلطات اللبنانية لما اتخذته بالفعل من قرارات شجاعة تتعلق بالتحقيق بما في ذلك بصورة خاصة قرارها بناء على توصية من اللجنة اعتقال المسؤولين الأمنيين اللبنانيين السابقين المشتبه بضلوعهم في هذا العمل الإرهابي، وتوجيه الاتهام إليهم... ويشجع السلطات اللبنانية على مواصلة جهودها بنفس الإصرار من أجل كشف كل خفايا هذه الجريمة.

ثالثا:

١٠- يؤيد استنتاج اللجنة بأنه يتعين على السلطات السورية أن توضح قدرا كبيرا من المسائل التي لم يتم حسمها. يقرر في هذا السياق ما يلي:

أ- يجب على سوريا أن تعتقل المسؤولين أو الأشخاص السوريين الذي تعتبر اللجنة أنه يشتبه بضلوعهم في التخطيط لهذا العمل الإرهابي أو تمويله أو تنظيمه أو ارتكابه وأن تجعلهم متاحين للجنة بالكامل.

ب- يكون للجنة في علاقتها بسوريا نفس الحقوق والسلطات المذكورة في الفقرة ٣ من القرار ١٥٩٥ لسنة ٢٠٠٥، ويجب على سوريا أن تتعاون مع اللجنة بالكامل ودون شروط استنادا إلى ذلك.

ج- يكون للجنة سلطة تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأشخاص السوريين الذين ترى اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق.

١٢- يصر على أن تتوقف سوريا عن التدخل في الشؤون الداخلية للبنان سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأن تمتنع عن أي محاولة ترمي إلى زعزعة استقرار لبنان وأن تتقيد بدقة باحترام سيادة هذا البلد وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

رابعا:

١٣- يطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس تقريرا عن التقدم المحرز في التحقيق بما في ذلك ما تلقاه اللجنة من تعاون من جانب السلطات السورية بحلول ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ وفي أي موعد قبل ذلك إذا ارتأت اللجنة أن هذا التعاون لا يفي بمتطلبات هذا القرار.

١٤- يعرب عن استعداده للنظر في أي طلب آخر للمساعدة تقدمه الحكومة اللبنانية لضمان محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الجريمة.

١٥- يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

ملحق رقم (٤) نص القرار ١٦٤٤:

١- يرحب بتقرير اللجنة.

٢- يقرر طبقا لتوصيات اللجنة وطلب الحكومة اللبنانية، تمديد مهمة اللجنة مثلما حدده القراران ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، حتى ١٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٦ كفترة أولية.

٣- يأخذ علما بارتياح بالتقدم الذي أحرزه التحقيق منذ تقرير اللجنة الأخير إلى المجلس، ويلحظ بقلق بالغ أن التحقيق وبالرغم من أنه لم يكتمل بعد، يؤكد استنتاجات اللجنة السابقة، وبأن الحكومة السورية لم تقدم بعد للجنة التعاون الكامل وغير المشروط الذي طلب منها في القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥).

٤- يشير إلى واجب سوريا وتعهدها بالتعاون بصورة تامة وغير مشروطة مع اللجنة، ويطالب سوريا صراحة بالتجاوب بشكل فوري لا لبس فيه في المسائل التي يشير إليها قاضي التحقيق وبتلبية أي طلب قد تقدمه اللجنة في المستقبل بدون إبطاء.

٥- يطلب من اللجنة رفع تقرير إلى المجلس حول سير التحقيق بما في ذلك تعاون السلطات السورية، كل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ صدور هذا القرار أو في أي وقت قبل هذه المهلة إذا ما ارتأت اللجنة أن هذا التعاون لا يستجيب لمتطلبات هذا القرار والقرارين ١٥٩٥ و ١٦٣٦.

٦- يأخذ علما بطلب الحكومة اللبنانية بمحاكمة أولئك الذين سيتهمون لاحقا بالضلوع في هذا الاعتداء الإرهابي أمام محكمة ذات طابع دولي، ويطلب من الأمين العام مساعدة الحكومة اللبنانية على تحديد طبيعة ونطاق المساعدة الدولية المطلوبة بهذا الصدد، كما يطلب من الأمين العام رفع التقارير إليه بشكل سريع حول المسألة.

٧- يسمح للجنة بطلب من الحكومة اللبنانية بتقديم المساعدة الفنية التي تراها مناسبة للسلطات اللبنانية في التحقيقات حول الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في لبنان منذ ١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤، ويطلب من الأمين العام رفع توصيات بالتشاور مع اللجنة ومع الحكومة اللبنانية، لتوسيع تفويض اللجنة ليشمل التحقيق في هذه الاعتداءات.

٨- يطلب من الأمين العام أن يواصل تزويد اللجة بالدعم والموارد الضرورية للقيام بمهامها.

٩- يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

ملحق رقم (٥) نص القرار ١٦٦٤

١- يرحب بتقرير الأمين العام، ويطلب منه التفاوض على اتفاق مع حكومة لبنان يهدف إلى إقامة محكمة ذات طابع دولي تستند إلى أعلى المعايير الدولية للعدالة الجنائية، وتأخذ بالاعتبار توصيات تقريره ووجهات النظر التي سبق أن عبر عنها أعضاء المجلس.

٢- يقر بأن اعتماد الأساس والإطار القانونيين لهذه المحكمة لن يشكل حكما مسبقا على التطور التدريجي لمكوناتها المختلفة الأخرى، ولن يحدد بشكل مسبق موعد بدء أنشطتها الذي سيكون رهنا بتقدم التحقيق.

٣- يطلب من الأمين العام أن يبقى مجلس الأمن على اطلاع بشأن التقدم في المفاوضات، حسب ما يرى مناسبا، وأن يقدم في وقت مناسب إلى مجلس الأمن تقريرا حول تطبيق هذا القرار، وخاصة حول مشروع الاتفاق الذي سيتم التفاوض عليه مع الحكومة اللبنانية، ومن ضمنه الخيارات بشأن آلية تمويل مناسبة تضمن استمرار عمل المحكمة وفعاليتها.

٤- يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

ملحق رقم (٦) نص القرار ١٦٨٠

١- يرحب بثالث تقرير نصف سنوي للأمين العام للأمم المتحدة في ١٨ نيسان ٢٠٠٦ حول تطبيق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٢- يكرر نداءه للتطبيق الكامل لجميع متطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣- يكرر أيضا نداءه لجميع الدول والأطراف المعنية وفق ما ذكر في التقرير، للتعاون كليا مع الحكومة اللبنانية، ومجلس الأمن والأمين العام من أجل تحقيق هذا الهدف.

٤- يشجع بقوة الحكومة السورية على الاستجابة بطريقة ايجابية مع مطلب الحكومة اللبنانية في ما يتعلق باتفاقات الحوار اللبناني الوطني لترسيم الحدود المشتركة خصوصا في الأماكن التي ليست الحدود واضحة فيها أو مُتنازع عليها، وعلى إنشاء علاقات دبلوماسية وتمثيلية، مشيرا إلى أن مثل هذه الإجراءات قد يشكل خطوة مهمة نحو تثبيت سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ونحو تحسين العلاقات بين الدولتين، وبالتالي يساهم إيجابيا في استقرار المنطقة، ويحض الطرفين على بذل جهود عبر حوار ثنائي إضافي من أجل هذا الهدف، آخذين في الاعتبار أن إنشاء علاقات دبلوماسية بين الدول وبعثات دبلوماسية دائمة، يحصل بالقبول المتبادل.

٥- يثني على الحكومة اللبنانية لاتخاذها إجراءات ضد تحركات الأسلحة نحو الأراضي اللبنانية ويدعو الحكومة السورية إلى اتخاذ إجراءات مماثلة.

٦- يرحب بقرار الحوار اللبناني الوطني الذي يقضي بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات في غضون ٦ أشهر، ويدعم تطبيقه ويدعو إلى جهود إضافية لحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وإعادة سيطرة الحكومة اللبنانية الكلية على الأراضي اللبنانية.

٧- يكرر دعمه للأمين العام ولمبعوثه الخاص لجهودهما وتفانيهما في تسهيل تطبيق جميع أحكام القرار ١٥٥٩ والمساعدة على ذلك (٢٠٠٤).

٨- يقرر استمراره في ملاحقة الموضوع.

الملحق رقم (٧) نص القرار ١٦٨٦

١- يرحب بتقرير اللجنة.

٢- يقرر تمديد عمل اللجنة حتى ١٥ حزيران ٢٠٠٧.

٣- يدعم عزم اللجنة، وفقا لما تراه مناسبا ومنسجما مع تفويضها، على أن توسع أكثر مساعدتها التقنية للسلطات اللبنانية في ما يتعلق بتحقيقاتها في الهجمات الإرهابية الأخرى التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول ٢٠٠٤، ويطلب من الأمين العام تزويد اللجنة الدعم والموارد التي تحتاج إليها في هذا الصدد.

٤- يطلب من اللجنة مواصلة إعلام المجلس بتقدم التحقيق على أساس كل ثلاثة أشهر، أو على أساس أي وقت تراه مناسبا.

٥- يقرر متابعة هذا الأمر.

الملحق رقم (٨) نص القرار ١٧٠١

١- يدعو مجلس الأمن إلى وقف كامل للعمليات العسكرية بالاستناد في شكل خاص إلى وقف "حزب الله " فورا كل الهجمات ووقف إسرائيل فورا كل العمليات العسكرية الهجومية.

٢- يدعو الحكومة اللبنانية واليونيفيل كما هو وارد في الفقرة ١١، عند الوقف الكامل للعمليات العسكرية، إلى نشر قواتها معا في مختلف أنحاء الجنوب، ويدعو الحكومة الإسرائيلية، مع بدء ذلك الانتشار، إلى سحب كل قواتها من جنوب لبنان بالتزامن مع الانتشار.

٣- يركز على أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على الأراضي اللبنانية كاملة تماشيا مع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وبنود اتفاق الطائف ذات الصلة، كي تمارس سيادتها كاملة، فلا يعود هناك سلاح بدون موافقة الحكومة اللبنانية ولا سلطة غير سلطة الحكومة اللبنانية.

٤- يكرر مجلس الأمن إعلان دعمه القوي للاحترام الكامل للخط الأزرق.

٥- يكرر أيضا، كما ورد في كل قراراته السابقة ذات العلاقة، إعلان دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي في إطار حدوده المعترف بها دوليا، وبحسب ما ورد في اتفاق الهدنة العامة الإسرائيلية – اللبنانية الموضوعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩.

٦- يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لتقديم المساعدات المالية والإنسانية إلى الشعب اللبناني بما في ذلك تسهيل العودة الآمنة للنازحين، وتحت سلطة الحكومة اللبنانية، إعادة فتح المطارات والمرافئ بحسب ما تنص عليه الفقرتان ١٤ و ١٥، ويدعوه أيضا إلى النظر في تقديم مزيد من المساعدات في المستقبل للمساهمة في إعادة إعمار لبنان وإنمائه.

٧- يؤكد أن كل الأطراف مسؤولين عن عدم القيام بأي تحرك يتنافى مع البند ١ يمكن أن يؤثر سلبا في البحث عن حل طويل الأمد وفي وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين بما في ذلك المرور الآمن لقوافل المساعدات الإنسانية أو العودة الطوعية والآمنة للنازحين، ويدعو كل الأطراف إلى تحمل هذه المسؤولية والتعاون مع مجلس الأمن.

٨- يدعو إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف إطلاق نار دائم وحل طويل الأمد يستند إلى المبادئ والعناصر الآتية:

أ- احترام الطرفين الكامل للخط الأزرق.

ب- تدابير أمنية تمنع استئناف الأعمال الحربية وتتضمن إنشاء منطقة خالية من أي عناصر مسلحة وعتاد وأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني إلا من تلك التابعة للحكومة اللبنانية والقوات الدولية المنتشرة في هذه المنطقة، بحسب ما هو منصوص عنه في الفقرة ١١.

ج- التنفيذ الكامل لبنود اتفاق الطائف ذات الصلة والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تنص على نزع سلاح كل المجموعات المسلحة في لبنان بحيث أنه، وتبعا لقرار الحكومة اللبنانية في ٢٧ تموز / يوليو ٢٠٠٦، لن تكون هناك أسلحة أو سلطة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية وسلطتها.

د- عدم وجود قوات أجنبية في لبنان بدون موافقة الحكومة اللبنانية.

هـ- منع بيع الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى لبنان أو تزويده إياها إلا بإذن من حكومته.

و- تسليم الأمم المتحدة الخرائط المتبقية عن الألغام الأرضية في لبنان والتي هي بحوزة إسرائيل.

٩- يدعو الأمين العام إلى دعم الجهود الآيلة إلى الحصول في أسرع وقت ممكن على موافقة مبدئية من حكومتي لبنان وإسرائيل على مبادئ وعناصر حل طويل الأمد كما ورد في الفقرة ٨، ويعرب عن عزمه على المساهمة بنشاط في هذه الجهود.

١٠- يطلب من الأمين العام أن يعد، بالتنسيق مع فاعلين دوليين أساسيين والأفرقاء المعنيين، اقتراحات لتطبيق بنود اتفاق الطائف ذات الصلة وأحكام القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح، وترسيم حدود لبنان الدولية، في شكل خاص في المناطق حيث هناك نزاع أو ليس حول الحدود، بما في ذلك عبر معالجة مسألة مزارع شبعا، وأن يرفع تلك الاقتراحات إلى مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما.

١١- يقرر، في سبيل تعزيز القوة بالأعداد والمعدات والتفويض ونطاق العمليات، السماح بزيادة عديد القوة الدولية في جنوب لبنان إلى ١٥ ألف عنصر كحد أقصى، وبالإضافة إلى تنفيذ التفويض الموكل إليها بموجب القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨) يجب على القوة أن:

أ. تراقب وقف الأعمال الحربية.

ب. ترافق القوات المسلحة اللبنانية وتدعمها أثناء انتشارها في الجنوب، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، بينما تسحب إسرائيل قواتها المسلحة من لبنان كما هو منصوص عنه في الفقرة ٢.

ج. تنسق أنشطتها المنصوص عنها في الفقرة ١١ (ب) مع الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية.

د. تساعد في تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين والعودة الطوعية والآمنة للنازحين.

هـ. تساعد القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات من أجل إنشاء المنطقة المشار إليها في الفقرة ٨.

و. تساعد الحكومة اللبنانية، بناء على طلب منها، على تطبيق الفقرة ١٤.

١٢- دعما لطلب الحكومة اللبنانية نشر قوات دولية لمساعدتها على بسط سلطتها على أراضيها كاملة، يجيز لليونيفيل القيام بكل ما هو ضروري في مناطق انتشار عناصرها وضمن إمكاناتها، للحرص على عدم استعمال مجال عملياتها لتنفيذ أنشطة عدائية من أي نوع، ومقاومة المحاولات التي ترمي من خلال وسائل عنيفة إلى منعها من الاضطلاع بالمهمات الموكلة إليها بموجب تفويض مجلس الأمن، وحماية عناصر الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وضمان سلامة طواقم الأمم المتحدة وعمال الإغاثة وحرية تنقلهم، بدون إلحاق الأذى بالمسؤولية المترتبة على عاتق الحكومة اللبنانية، حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي الوشيك.

١٣- يطلب من الأمين العام أن يضع على وجه السرعة إجراءات تمكن اليونيفيل من الاضطلاع بوظائفها المنصوص عنها في هذا القرار، ويحث الدول الأعضاء على النظر في تقديم مساهمات ملائمة لليونيفيل والتجاوب مع طلبات المساعدة التي تصدر عن هذه القوات، ويعرب عن تقديره العميق لكل من ساهموا في اليونيفيل في الماضي.

١٤- يدعو الحكومة اللبنانية إلى فرض الأمن على حدودها ومنافذ أخرى للحؤول دون دخول أسلحة ومواد ذات صلة إلى لبنان بدون موافقتها، ويطلب من اليونيفيل كما هو منصوص عنه في الفقرة ١١، مساعدة الحكومة اللبنانية بناء على طلبها.

١٥- يقرر أيضا أنه ينبغي على كل الدول أن تتخذ الإجراءات الضرورية للحؤول دون أن يتم من خلال مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو عبر استخدام مراكبها أو طائراتها.

(أ) بيع أي كيان أو فرد في لبنان أو تزويده أسلحة ومواد ذات صلة من أي نوع لا سيما أسلحة وذخائر وآليات ومعدات عسكرية، ومعدات شبه عسكرية وقطع احتياطية، سواء كانت صادرة من أراضيها أم لا.

(ب) تزويد أي كيان أو فرد في لبنان تدريبا تقنيا أو مساعدة تتعلق بتأمين أو تصنيع أو صيانة أو استخدام المواد المذكورة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه غير أن هذا المنع لا يشمل الأسلحة أو المواد ذات الصلة أو التدريب أو المساعدة التي تسمح بها الحكومة اللبنانية.

١٦- يقرر تمديد تفويض اليونيفيل حتى ٣١ آب / أغسطس ٢٠٠٧، ويعرب عن نيته النظر في قرار لاحق في تعزيز التفويض أكثر فأكثر وفي خطوات أخرى للمساهمة في تطبيق وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأمد.

١٧- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرا إلى المجلس في غضون أسبوع حول تطبيق هذا القرار، ولاحقا في شكل منتظم.

١٨- يركز على الأهمية، وعلى الحاجة إلى التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط بالاستناد إلى كل قراراته ذات الصلة لا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) في تاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ بند تنفيذي ١٤- يقرر أن يستمر في متابعة هذه القضية".

الملحق رقم (٩) نص وثيقة إتفاق الطائف

وثيقـــــة الوفـــاق الوطنـــي اللبنانـــي (إتفاق الطائف)
صدقت في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥

أولاً : المبادئ العامة والإصلاحات.

١ – المبادئ العامة.

أ – لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب– لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج– لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د– الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـــ– النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و– النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز– الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين. ي- لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢- الإصلاحات السياسية.

أ- مجلس النواب.

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

١- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق.

٦- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. اما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

١- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢- يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

٣- يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في

القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

٥- يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

٦- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١١- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. اما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٣- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الإعمال.

١٥- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

١- يرئس مجلس الوزراء.

٢- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الإعمال.

٣- يطرح سياسة الحكومة العامة امام مجلس النواب.

٤- يوقع جميع المراسم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

٦- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

٧- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٩- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء.

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣- أن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

٤- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٦- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. اما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير.

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه افرادياً في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء.

١- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية.

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة

واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣- الإصلاحات السياسية.

أ- اللامركزية الإدارية.

١- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائم مقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

٥- اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم.

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١- يشكّل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢- يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

ب- رئيس مجلس النواب.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

د- نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب- تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـــ:

١- الأحوال الشخصية.

٢- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣- حرية التعليم الديني.

ج- تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج- قانون الانتخابات النيابية.

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل

السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم.

١- توفير العلم للجميع وجعله إلزاميا في المرحلة الابتدائية على الأقل.

٢- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والاعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام.

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.

بما انه تم الاتفاق بين الإطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من والى الحدود براً وبحراً وجواً.

٣- تعزيز القوات المسلحة:

أ- أن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ظهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية.

أن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فان لبنان لا يسمح بان يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وان سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

المصادر والمراجع:

أولا : المصادر:

١. القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الخاصة بالشأن اللبناني (١٥٥٩، ١٥٩٥، ١٦١٤، ١٦٤٤، ١٦٦٤، ١٦٨٠، ١٩٦٨، ١٧٠١).

٢. دستور الجمهورية اللبنانية الصادر في ١٩٢٦/٥/٢٦ وتعديلاته.

٣. نص وثيقة اتفاق الطائف.

ثانيا: المراجع: باللغة العربية.

أ – الكتب:

١. بشير، اسكندر، إلغاء الطائفية، دراسة تحليلية وثائقية لتطوير السياسية ومستقبل إلغائها، ط،١ دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣.

٢. منصور، البير، الانقلاب على الطائف، ط١، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣.

٣. إدوارد، سعيد، نهاية علمية السلام أوسلو وما بعدها، ط١،دار الآداب، بيروت، ٢٠٠٢.

٤. والدرد، ايغو، نيكول نيوتو، فيليب غـردون، هـلال الأزمـات الإسـتراتيجية الأميركية الأوروبية_، حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٦، ط١.

٥. شيحا ، إبراهيم، دراسات في النظام الدستوري اللبناني، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨١.

٦. سرحال، أحمد، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، ط١، دار الفكر العربي ، بيروت، ١٩٩٠.

٧. سرحال احمد ، وثيقة الطائف الوفاق الوطني ودستور الجمهورية اللبنانية، ط١، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٩٩٣.

٨. سالم ، ايلي، الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج، شركة المطبوعات، بيروت، ١٩٩٣.

٩. الجعفري، بشار ، السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦، ١٩٨٢) ، ط١، دار ظلال للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٧.

١٠. التل، بلال حسن، سقوط الوهم، " تأملات في انتصارات حزب الله"، المركز الأردني للدراسات والمعلومات ،جريدة اللواء، عمان ، ٢٠٠٦.

١١. الجسر، باسم، ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان ، وهل سقط ، دار النهار، بيروت ١٩٧٨.

١٢. أبي خليل، جوزيف، لبنان وسوريا مشقة الأخوة، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ١٩٩١.

١٣. قرم، جورج، مدخل إلى لبنان واللبنانيين ، ط١، دار الجديد ، بيروت، ١٩٩٦.

١٤. قرم ، جورج، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزوة العراق (١٩٥٦_ – ٢٠٠٦) ، ترجمة محمد علي مقلد، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٦، ط١.

١٥. بكاسيني ، جورج ، أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال ، ط١، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٣.

١٦. مراد، جان يوسف، " الهجرة والتهجير " في الأزمة اللبنانية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية منتدى الفكر العربي عمان، ١٩٨٨.

١٧. آغا، حسين، أحمد الخالدي ، سوريا وإيران " تنافس وتعاون"، ، ترجمة عدنان محسن ، ط١، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٧.

١٨. الطاهري، حمدي، سياسة الحكم في لبنان، ط٢، المطبعة العالمية ، القاهره، ١٩٧٦.

١٩. كنعان، حسين، مستقبل العلاقات العربية، الأمريكية، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠٠٥.

٢٠. الصمد، رياض، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان، ط١، (د. ن. م)، (١٩٧٧).

٢١. داود ، دنحو، المراحل التاريخية والسياسية لتطور النظام الإداري في سوريا، ط١، دار علاء الدين ، دمشق، ١٩٩٥.

٢٢. مردم بك، سلمى، استقلال سوريا(أوراق جميل مردوم بك)، ط ١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٤.

٢٣. الحص ، سليم، لبنان على المفترق ، ط١، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، بيروت، ١٩٤٨.

٢٤. ذبيان، سامي، الحركة الوطنية اللبنانية الماضي والحاضر و المستقبل من منظور استراتيجي ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧.

٢٥. سلمان ، سعيد، لبنان والطائف، آثاره ، ردود الفعل حوله، نتائجه(إمكانيات تطبيقه) ط١، وكالة المطبوعات اللبنانية ، دار آزال ، بيروت، ١٩٩٠.

٢٦. الحص، سليم، تعالوا إلى كلمة سواء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.

٢٧. احمد، سعيد، غزو بلا سلاح، التطبيع المستحيل ، ط١، دار الكنوز الأدبية ، بيروت، ٢٠٠١.

٢٨. ذبيح سهير، قصة الثورة الإيرانية، سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، ٢٠٠٤.

٢٩. فحص ، عدنان، الحرب اللبنانية الأسباب والنتائج، ط١، ، دار الحسام للطباعة والنشر، والتوزيع، بيروت ، ١٩٩١.

٣٠. بوحبيب ، عبد الله، الضوء الأصفر، السياسة الأمريكية تجاه لبنان، ط١، (د.ن.)، بيروت ٢٠٠٠.

٣١. خليفة، عصام ، لبنان في مواجهة مفاوضات التسوية ، ط١، (د.ن) ، بيروت ٢٠٠٠.

٣٢. شربل ، غسان، ذاكرة الاستخبارات ، حوارات مع جميل السيد، غابي لحود، جوني عبده ، محمود مطر، ط١، رياض الريس، للكتب والنشر، ٢٠٠٧.

٣٣. حتى ، فيليب، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحه، ط٣، دار الثقافة / بيروت ، ١٩٧٨.

٣٤. فريد ، فطين احمد ، حروب لبنان : دراسة تحليلية ودروس مستفادة ، ط١، دار عطوة للطباعة القاهرة، ١٩٨٤.

٣٥. حمدان ، كمال، الأزمة اللبنانية ، الطوائف الدينية ، الطبقات الاجتماعية ، والهوية الوطنية ، ترجمة رياض ثوما، ط١، دار الفارابي، بيروت ، ١٩٩٨.

٣٦. مقلد ، محمد علي، اغتيال الدولة ، ط١، الانتشار العربي، بيروت ، ٢٠٠٦.

٣٧. محفوظ ، محمد، العرب ومتغيرات العراق ، الانتشار العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

٣٨. المسير ، محمود، زلزال الحادي عشر من سبتمبر وتوابعه الفكرية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١ ، ٢٠٠٣.

٣٩. حيدر ، محمود، نهاية الجدار الطيب " سيرة الاحتلال الإسرائيلي للبنان " ، ١٩٧٦، ٢٠٠١ ، ط١، رياض الرسمي للكتب والنشر، بيروت ، ٢٠٠١.

٤٠. ماعوز،موشيه، سوريا وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام ، ترجمة لينا وهيب ، ط١، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان ، ١٩٩٨.

٤١. العابدين، محمد زين،اغتيال الحريري وتداعياته على أهل السنه،-Dar Al Jabia London،ط٢، ٢٠٠٧.

٤٢. مسعد، نيفين، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

٤٣. مسعد، نيفين ، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

٤٤. بشور، وديع، سوريا ، صنع دولة وولادة أمة، ط١، اليازجي، دمشق ، ١٩٩٦.

٤٥. كوثراني، وجيه، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير، منشورات بحسون الثقافية ، بيروت ١٩٨١.

٤٦. عبد الناصر ، وليد، إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة ، بيروت، ١٩٩٧.

٤٧. يغفيني بريماكوف، الشرق الأوسط ، المعلوم والمخفي ، ترجمة علي العرب وعبد السلام شهباز ، دار اسكندرون ، دمشق ، ط١، ٢٠٠٦.

٤٨. كاين، يورغن، اغتيال الحريري أدلة مخفية ، ترجمة هاني صالح وكامل إسماعيل ، ط١، دمشق، دار الرأي للنشر، ٢٠٠٦.

٤٩. الغزو والمذبحة جريمة القرن العشرين، وكالة الأنباء القطرية ، مؤسسة الخليج للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، الدوحة، ١٩٨٢.

٥٠. شركاء في اغتيال الحريري، ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط الإستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٥.

٥١. ترجمة محمد نور الدين عبد المنعم، بحوث في العلاقات الخارجية الإيرانية، ط١، مركز الدراسات الشرقية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٥٢. رفيق الحريري، الحلم الحقيقة ، الخسارة ، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٥.

٥٣. خاتمي في لبنان ، ط١، سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت، ٢٠٠٥.

٥٤. حرب كسر الإدارة بين المقاومة والمشروع الصهيوني، أمريكي ، فلسطين ولبنان، ٢٠٠٦، الدار العربية للعلوم وإسلام اون لاين . نت، ط١، ٢٠٠٥.

٥٥. الحرب الإسرائيلية، على لبنان، التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٦.

الدوريات.

١. أبو هدبه، أحمد، الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد ١٢٣، صيف ، ٢٠٠٦.

٢. كوردسمان ، انتوني ، دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٣/٣١، ٢٠٠٦/٩.

٣. كوردسمان، انتوني، : تحسين العلاقات الأمريكية السورية، بعض البدايات الممكنة، المستقبل العربي ، ٣٤٢، بيروت ، ٢٠٠٧.

٤. حسيب ، خير الدين ، حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٣٣١، ٩/٢٠٠٦.

٥. الحص، سليم ، لبنان والعرب والعالم، بعد ١١/ أيلول سبتمبر ٢٠٠١، المستقبل العربي، ٢٧٨، مركز دراسات الوحدة ، العربية ، بيروت، ٢٠٠٢.

٦. الحص، سليم، الخريطة السياسية ا لعربية من منظور لبناني ، المستقبل العربي، ٣٣٨، الإسرائيلية على لبنان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت ــ ٣٣٤، ١٢/ ٢٠٠٦.

٧. حمزاوي،عمرو، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأمريكية ، والحرب الإسرائيلية على لبنان ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ــ، بيروت ٣٣٤، ١٢/٢٠٠٦.

٨. ثابت ، عمرو، مفاوضات السلام وديناميكية الصراع العربي الإسرائيلي ، ودراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد ٤٣، ٢٠٠٢.

٩. لبنان بعد اتفاق الطائف الايجابيات و السلبيات ، المستقبل العربي، ١٦٥، بيروت ، ١٩٩٢.

١٠. وهبي ، محمد " أمريكا الجديدة " هل يمكن التفاهم معها شؤون عربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، العدد ١٢٠.

١١. الحموري، محمد، المحكمة في حالة لبنان والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، المستقبل العربي، ٣٣٩، أيار / ٢٠٠٥.

١٢. كيالي، ماجد، مقاومة الاحتلال الإسرائيلي مقاربة سياسية بين التجربتين الفلسطينية واللبنانية ، شؤون عربية، ١٠٧، القاهرة ، ٢٠٠١.

١٣. صالح، محمود، الكروي ، لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية المستقبل العربي ، ٣١٦، بيروت ، ٢٠٠٥.

١٤. أحمد ، مشهور إبراهيم، مستقبل النظام السوري في ظل تداعيات اغتيال رفيق الحريري ، شؤون خليجية ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ،/ ٤٤ شتاء، ٢٠٠٦.

١٥. أحمد مشهور إبراهيم، مستقبل العلاقات السورية اللبنانية في ضوء الصراع الدولي بالمنطقة ، شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، ٤٠ شتاء ، ٢٠٠٥.

١٦. خواجه ، محمد ، خلاصات حرب لبنان واستراتيجيات الصراع، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، ١٢٥، ربيع ٢٠٠٧.

١٧. الحموري ، محمد ، إمكانية ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية في لبنان ، المستقبل العربي ٣٣٣/ ١١/ ٢٠٠٦.

١٨. كيوان ، مأمون ،، المواقف العربية والإسلامية إدانة العدوان وتضامن مع لبنان، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد ١٢٣، صيف ٢٠٠٦.

١٩. الخوري، نسيم ، حوار الحضارات والسلام الدائم، المستقبل العربي، ٣٣٢، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٦.

٢٠. كوبان، هيلينا ، لغز لبنان المحير ، السياسة الدولية ، ٧٦، القاهرة ، ١٩٨٤.

٢١. الإضرار البيئية للعدوان على لبنان، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، ١٢٣ ، صيف ٢٠٠٦.

٢٢. العدوان على لبنان الأهداف والنتائج ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٣٣٠ ، آب ، ٢٠٠٦.

الرسائل الجامعية:

١. الشوبكي، هادي، أثر اتفاق الطائف على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٠.

الصحف العربية:

١. جريدة الدستور الأردنية.

٢. جريدة الغد الأردنية.

٣. جريدة السفير اللبنانية.

٤. جريدة الأخبار اللبنانية.

٥. جريدة الشرق الأوسط اللبنانية.

٦. ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية.

1- Books

1. Dawisha, Adeed I , Syria and the Lebanese Crisis , The Macmillan Press Ltd Landon, 1980.

2. Norton, Augustus R ,Hezbollah: a Short History Princeton University Press Princeton , 2007.

3. Abraham , A.J ,The Lebanon War , Praeger – USA ,1996.

4. Hourani , Albert ,Shehadi , Nadim , The Lebanon In The World (A Century Of Emigration), The Center For Lebanon Studies In Association With L.B Tauris, London, 1992.

5. Winslow ,Charles , Lebanon : War And Politics In A fragmented Society , Routledge London 1996.

6. Turton, Mary, The ph-Nicians And The West Politics Colonies And Trade, Cambridge University Press 1990.

7. Falk, Richard, Israel in Lebanon, The international Commission , London, 1983.

8. Fisk , Robert , Pity The Nation Lebanon At War ,Oxford University 1990.

9. Salibi, Kamal s, Cross Roads To civil war, Caravan Books Delmar new York , ed 1, Printed in Lebanon , 1977.

10. Lebanon Country Study, Federal Research Division Library of Congress, Edited by Thomas Collelo , Library of Congress Cataloging in Publication Data , 3ed ed, 1989.

2- Aricels and Journal

1. Hatoum , Majdoline, Syria renges on promise to gree fishermen , www.Lebanese Lobby. Com, 20 , July., 2005.

2. Towns, William R , Decision (1595) wipo arabite ration and mediantion center . 23/ 1/ 007, www.wipo.int

3. Pan , Esther, Syria, Iran, and The midest confilict 18/Juky , 2006, councile on Foreign relations, www. Cfr. Org.

Abstract

The Impact Of International Changes On The Lebanese – Syrian Relations(1989 – 2006)

Researcher : Banan Ali AL-Kasawneh

Super visor : Dr. Muhammad AL-Mogdad

This study discusses the impact of domestic and international variables on the Lebanese-Syrian relations (1989 - 2006), to determine the extent of the effect of changes in internal Lebanon on relations between the two countries together, through the identification of the nature of the internal structure (sectarianism) in Lebanon and discuss the Syrian presence in Lebanon after 1976 and the impact on relations between Lebanon and Syria.

The importance of this subject stems from a study of the changes through international, regional and highlight the impact of these changes on the Lebanese-Syrian relations, in light of new developments have emerged in recent years.

The study says a major premise that there is a direct correlation between the international changes that have taken place in the world, and the deterioration of relations Lebanese - Syrian, in addition to the assumptions related to the impact of sub-regional and international developments in general relations between the two countries, the study has used a systems analysis to study international variables Place in the world, in addition to study the internal political crisis in Lebanon as inputs affect the political systems in both Lebanon and Syria, through addressing the international variables that affected the nature of Lebanese-Syrian relations through the American intervention, French, Iranian and Israeli and international resolutions issued by the Council International security in regard the Syrian and Lebanese, in addition to Syrian interference in Lebanese internal affairs and the different Lebanese communities look around the Syrian presence in Lebanon, and then exit outputs determine how responsive political systems in both Lebanon and Syria to these inputs, outputs may be sometimes in the form of political estrangement Between the two countries and

instability in the relations together.

The study concluded a set of findings and recommendations highlighted that, despite the overlap of interests and links Lebanese and Syrian historically and geographically and socially, however, relations between the two countries has always been influenced by the domestic environment in Lebanon and the external environment surrounding States, and sectarianism in Lebanon had a big role in the strained relations between the Lebanon and Syria, in addition to the international role of U.S. intervention, French and international resolutions and the regional role of Iran and Israel and how it affected them on the nature of relations between the two countries, and optimal solutions to get out of the state of tension and instability experienced by Lebanon and Syria are trying to get out of Lebanon situation with sectarian And sit on the table of dialogue to settle outstanding matters between the different communities, the need for dialogue between Lebanon and Syria through a representative of the Syrian government and a representative of the Syrian government and a representative of the Lebanese government agreed upon by all Lebanese parties, and try to resolve all disputes between the two countries during this dialogue.